جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

النقض النحوي والاحتجاج في كتاب البسيط في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي 715هـ

رسالة تقدَّم بها الطالب

أمير رعد كاظم

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف

أ.د. نجاح فاهم صابر العبيدي

1447 هـ

2025 م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (النحل:92)

صدق الله العليُّ العظيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة بـ (النقض النحوي في كتاب البسيط في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي ٧١٥هـ) التي قدّمها الطالب أمير رعد كاظم، جرت بإشرافي في جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

التوقيع :

المشرف : أ.د نجاح فاهم صابر

التاريخ : ٨ / ٧ / ٢٠٢٥

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

أ.د جنان منصور كاظم

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : ٨ / ٧ / ٢٠٢٥

قرار أعضاء لجنة المناقشة

نحن أعضـــاء لجنة المناقشـــة، نشـــهد أننا قد اطلعنا على الرســـالة الموســـومة بـــــ (النقض النحوي والاحتجاج في كتاب البســيط في شــرح الكافية لركن الدين الاســتراباذي ٧١٥هـــــ)،التي قدمها الباحث (أمير رعد كاظم) وقد ناقشـــناه في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، و نرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة ماجستير تربية في اللغة العربية وآدابها / لغة وبتقدير (جيد)

الامضاء :

الاسم :أ . د . مكي محي عيدان

رئيس اللجنة

التاريخ : ٣/ ٢/ ٢٠٢٥

الامضاء :

الاسم :أ . د . نجاح فاهم صابر

عضوًا و مشرفًا

التاريخ : ٣/ ٢/ ٢٠٢٥

الامضاء :

الاسم : :أ . د .زينب جاسم محمد

عضوًا

التاريخ : ٣/ ٢/ ٢٠٢٥

الامضاء :

الاسم : :أ.م. د . علياء نصرت حسن

عضوًا

التاريخ : ٣/ ٢/ ٢٠٢٥

صدقها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ.د. هادي شندوخ حميد السعيدي

التاريخ: ١٢/ ٢ / ٢٠٢٦

الإهداء

إلى من بعثه الله تعالى رحمة مهداة للعالمين، سيدنا محمدٍ وآل بيته الأطهار، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، سادةِ البلاغة ومصابيحِ الفصاحة.

إلى من قال فيهم تعالى:

وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (الاسراء: 24)

إلى والدي الحبيب، رحمه الله، الذي حمل عني هموم الحياة، وذلّل الصعاب بعرق جبينه، وبذل روحه ليراني في أبهى مقام.

إلى أمي العزيزة، من غمرتني بحنانها، وغرست في قلبي بذور الطمأنينة، وربّتني بحبٍّ لا نظير له، فكنتُ أستظلّ بدعائها كلما اشتدت عليّ المحن.

إلى أخي وأختي، سندي ورفيقي الدرب، من كانا لي عونًا في مسيرة الأيام، ورفاق قلبي.

إلى كل يدٍ امتدّت نحوي، فأنارت لي دروب العلم، ودفعتني نحو مدارج النجاح.

أهدي إليهم جميعًا ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا وامتنانًا ومحبة، راجيا المغفرة و الثواب من رب العالمين

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بذكره تطمئنّ القلوب، وبحمده تشرق النفوس، وبفضله تتنزل النعم وتُتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على من ختمت به الرسالات، سيّد الوجود، ومصباح الهداية، مولانا أبي القاسم محمد، وعلى آله الأطهار، الذين بهم يُستنار الدرب، ومن سيرتهم ينهل القلب طهارةً ونقاءً.

فهذا البحث، وإن حمل اسمي، فإنه ثمرةُ عطاءٍ مشترك، وغرسُ نفوسٍ كريمة، لولا توفيق الله أوّلًا، ثم وقوف أصحاب الأيادي البيضاء، لما بلغ غايته.

وفي طليعة هؤلاء، أستاذي الجليل، وعلَمُ المعرفة، الأستاذ الدكتور نجاح فاهم صابر العبيدي، الذي غمرني بعلمه، وأحاطني بعنايته وكرمه، فكان نعم المشرف والموجّه، لم يبخل عليّ بتوجيه ولا نصح، ولم يملّ من طول المراجعة وكثرة الملاحظات، فله في قلبي منزلةٌ رفيعة، وله مني أصدق الدعاء بالخير والتوفيق، جزاه الله عني أحسن الجزاء، ورفع منزلته في الدنيا والآخرة.

كما أخصّ بالشكر والثناء عمادة كلية التربية، وفي مقدمتها الأستاذ الدكتور هادي شندوخ حميد، لما كان له من فضلٍ وتيسير، وأرفع أسمى آيات العرفان إلى رئاسة قسم اللغة العربية، متمثّلة بالأستاذ الدكتور جنان منصور كاظم، وجميع أساتذة القسم الكرام، الذين كانوا لي سندًا وعونًا، ولم يبخلوا عليّ بعلمٍ أو مشورة، فلكم مني خالص الامتنان وصادق الدعاء، جزاكم الله عنّي خير الجزاء، وبارك فيكم وفي علمكم، وكتب لكم الخير أينما حللتم.

وما هذه الكلمات إلا محاولة متواضعة لردّ الجميل، تبقى دون ما تستحقونه من شكرٍ وعرفان

جدول المحتويات

الإهداء 3

شكر وعرفان 5

المقدّمـــــة 8

المقدمة 9

التمهيد:

التمهيد: مفهوم النقض والاحتجاج 14

أولا: النقض لغة واصطلاحا: 14

ثانيا: الاحتجاج النحوي 21

ثالثا: الأستراباذي سيرته و آثاره 26

رابعا: منهج ركن الدين الأستراباذي في عرض النقض النحوي 30

الفصل الاول: النقض والاحتجاج في الاسماء

مسألة الخلاف في (مذ، منذ): 64

مسألة الخلاف في (لا سيّما): 70

مسألة الخلاف في (الممنوع من الصرف): 75

مسألة الخلاف في الألف والنون: 84

مسألة الخلاف في (إضافة العدد المعرّف إلى المعدود): 87

مسألة الخلاف في (الأسماء الستة): 89

مسألة الخلاف في (اللهمَّ): 96

مسألة نداء الاسم المحلَّى بأل: 99

تقديم الحال على صاحبها المجرور: 114

تقديم التمييز على عامله المتصرف: 118

الفصل الثاني: النقض والاحجاج في الافعال

مسألة الخلاف في (ليس بين الفعلية والحرفية): 127

مسألة أيّهما الأصل الفعل أو المصدر؟ 131

مسألة (نعمَ وبئس) بين الفعلية والاسمية: 135

مسألة (أفعل) في صيغة التعجب (ما أفعل) بين الاسمية والفعلية: 140

مسألة (فعل الأمر): 144

مسألة رافع (الفعل المضارع): 147

مسألة جزم فعل الشرط وجوابه: 152

مسألة (حاشا) بين الفعلية والاسمية: 154

جزم فعل الأمر: 162

نقض عامل نصب المضارع الواقع بعد الفاء: 168

الخاتمة والنتائج 173

التوصيات 176

المصادر والمراجع: 177

المستلخص بالانجليزية (Abstract) 185

المقدّمـــــة

المقدمة

الحمدُ لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون، ولا يحصي نعماءه العادّون، ولا يؤدي حقه المجتهدون، الخالق الذي خلق الإنسان، وخصه بنطق اللسان، وفضيلة البيان، الذي لا تدركه الأبصار، ولا تُحيط به العقول والأفكار، حمداً يملأ السماوات والأرض وما بينهما، ويوافي نعمَه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم، وإمام الخلق، وخاتم الرسل، محمد المصطفى، وعلى آله الأطهار، نجوم الهدى، ومصابيح الدجى، وسلم تسليماً كثيرًا.

فإنه لا عون للعبد في مبتدأ أمره ومنتهاه إلا بتوفيق الله وهدايته، وها هو ذا قلمي يسطر خلاصة هذا الجهد المتواضع، راجياً أن يكون مقبولاً، نافعًا، خالصًا لوجه الله تعالى.

يمثّل كتاب البسيط في شرح الكافية لركن الدين الأستراباذي (ت 715هـ) محطة بارزة في تاريخ الدرس النحوي، لما اتّسم به من عمقٍ في التحليل، وتدقيقٍ في الطرح، وحسنِ تتبّع لآراء النحاة السابقين، فقد أفاد الأستراباذي من تراث النحو العربي، ثم أعاد بناءه ضمن مشروع نحوي يتسم بالتحقيق والمناقشة والردّ، مما يجعل من كتابه بيئة خصبة لرصد ظاهرة)النقض النحوي)، أي نقض الآراء والمذاهب بالحجة والدليل.

وقد تمثّلت أهمية هذا الموضوع في عدّة جوانب؛ أبرزها كشف البنية المنهجية التي انبنى عليها الفكر النحوي عند ركن الدين، وبيان قدرته على التفكيك والترجيح، ودراسة الكيفية التي تناول بها النقض النحوي.

وجاء اختياري لهذا الموضوع بدافع من الحاجة إلى دراسة مكوّن نحوي غالبا ما أغفلته الدراسات الحديثة، وهو عنصر)النقض (لا بوصفه موقفا سلبيّا، بل باعتباره منهجا علميا، كما أن شخصية ركن الدين الأستراباذي تُعد من الشخصيات المؤثرة في تاريخ التأليف النحوي.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن النقض النحوي في كتاب البسيط، وتحليل مواقف المؤلف من النقض، ومناهج ترجيحه، وتحديد مدى اتساقه المنهجي، كما تسعى إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما هو النقض النحوي في النحو العربي؟

ما طبيعة النقوض النحوية التي ناقشها ركن الدين؟

كيف تعامل مع حجج المدارس النحوية المخالفة لآرائه؟

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، القائم على تتبّع نصوص الكتاب، وتحليلها ضمن سياقاتها النحوية، وتفكيك خطابه النقدي، ثم الموازنة بين آرائه وآراء النحاة السابقين، كما أفادت من المنهج الاستقرائي في رصد مظاهر النقض وتوظيفه في التحليل، والمنهج التاريخي لتحديد التطور الذي شهده الفكر النحوي في هذا السياق، إلا المنهج الوصفي هو الذي كان سائدا على طابع الرسالة لما فيه من فائدة منهجية تتماشى مع منهج الباحث وتظهر الفائدة الكبرى للتعرف على مصطلح النقض.

أما حدود الدراسة، فقد اقتصرت على تحليل النقض النحوي في كتاب البسيط في شرح الكافية فقط، دون التعرض لبقية شروحه (الوافية والوجيزة)، وركّزت على أبرز

المسائل التي برز فيها النقض، مع ربطها بأصولها في كتب النحو الأخرى، بالاستعانة بما قدمه مقدم الكتاب الأستاذ في جامعة الكوفة المحقق الدكتور (حازم سليمان الحلي).

وقد تناولت بعض الدراسات السابقة شخصية ركن الدين وآراءه، إلا أنها لم تفرد (النقض النحوي كمصطلح إجرائي له دلالة منهجية دقيقة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسد هذا الفراغ.

وقد جاءت خطة البحث في تمهيد وفصلان، تناول التمهيد سيرة ركن الدين ومنهجه في عرض النقض و مفهوم النقض، وعُني الفصل الأول بالنقض في الأسماء، والفصل الثاني بالنقض في الأفعال، ثم النتائج والمصادر والمراجع.

وفي هذا المقام، لا يسع الباحث إلا أن يتقدّم بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذه المشرف الدكتور (نجاح فاهم صابر العبيدي) لما بذله من جهد علمي كبير لا سيما في توجيهي الى المصادر المختصة في دراسة هذا المصطلح الجديد نسبيا في النحو العربي على الرغم من ندرتها، وتوجيهات سديدة كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل بهذه الصورة، كما يخصّ بالشكر كل من أسهم في تسهيل إنجاز هذه الدراسة، من أساتذة وزملاء ومراجع علمية، سائلا الله أن يوفّي الجميع جزاءهم خير الجزاء.

وأختم بدعاء خالص إلى الله تعالى أن يجعل هذا العمل نافعا، وأن يغفر لي زللي وتقصيري، فما كان فيه من صواب فهو من فضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ وزلل فمني، وأستغفر الله منه، وأبرأ إليه من العجب والرياء والسمعة، وأسأله أن

يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتي يوم ألقاه، ومن الله وحده العون والتوفيق، والحمد لله أولًا وآخرًا.

الباحث

التمهيد:

التمهيد: مفهوم النقض والاحتجاج

أولا: النقض لغة واصطلاحا:

يُحيل مفهوم (النقض) في أصله اللغوي إلى عملية إبطال ما كان محكمًا، سواء أكان عقدًا، أو بناءً، أو عهدًا موثقًا، ويُفهم من هذا أنّ (النقض) ضدّ الإبرام، كما تشير إليه مادة نقض في معاجم اللغة، يقول ابن منظور في لسان العرب معرفًا النقض بأنه: "إِفْسادُ مَا أَبْرَمْتَ مِنْ عَقْدٍ أَو بِناء، النَّقْضُ نَقْضُ البِناء والحَبْلِ والعَهْدِ. غَيْرُهُ: النقْضُ ضِدُّ الإِبْرام، نقَضَه يَنْقُضُه نَقْضاً وانْتَقَضَ وتَناقَضَ"(1)، وهي إشارة صريحة إلى فعل يعيد الأمور إلى ما قبل حالتها المستقرة أو المكتملة وفي الإطار ذاته، وتُظهر مادة (ن ق ض) في اللغة العربية ثراءً اشتقاقيًّا، إذ وردت على أوزان ثلاث: (نقَض) بفتح القاف، و(نقُض) بضمّها، و(نقِض) بكسرها، ولكل بناء دلالة مخصوصة بحسب السياق.

ف (النقض) بالفتح : إفساد ما أبرمت من حبل أو عهد[2]، وقد طرق القرآن هذه الموارد المتعددة في آياته، فقال في النحل / ٩٢ : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ

---

[1] لسان العرب: مادة نقض: 242/7. تاج العروس: 19/ 88.

[2] العين : ٥/٥٠ باب القاف والضاد والنون، وتهذيب اللغة : ٨/٢٦٩، ولسان العرب : ٧/٢٤٢، وتاج العروس ١٩/٩١.

غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَثَا)، في (نَقَضَتْ غزلها) أي: أعادته إلى سيرته الأولى بعد الإبرام والإحكام، فالإنقاص هو : "ما نقض بعد الفتل غزلا كان أو حبلا[1]".

عند التأمل في موارد استعمال لفظ (النقض) في القرآن الكريم، يتبيّن أن هذا المصطلح ارتبط غالبًا بمقامات تتعلق بـ(الميثاق، والعهد، واليمين)، وهي التزامات تعاقدية توثق بها الأقوال أو التعهدات، ثم يُتخلّى عنها عمدًا بعد الإقرار بها، وقد وصفت النصوص القرآنية هذا التراجع بـ(النقض)، إيذانًا بانهيار الالتزام، ونقض هيبته الأخلاقية والشرعية[2]، ومن هذا الأصل المعنوي، انتقل مصطلح النقض إلى مجالات مجازية أخرى في التراث العربي، أبرزها ما شاع في النقد الشعري، إذ تطلق النقيضة (على القصيدة التي تُقال ردًّا على أخرى، بقصد مناقضتها أو نفي ما ورد فيها من أفكار ومعانٍ، وقد اشتهر هذا الأسلوب في شعر الهجاء بين فحول الشعراء، كما في نقائض جرير والفرزدق[3]، فالثاني يُنكر على الأول ما طَرَحَهُ من أفكار ومعان في قصيدته، ويأتي بنقيضها ولا يبتعد هذا المعنى كثيرا عن أصل معنى اللفظة، وهو الإفساد أو الإنكار)،إذ إن نَقْضَ البناء هو هدمه، ونقض الرأي هو هدمه ورده أيضا.

---

[1] اللباب في علوم الكتاب : ١٢/١٤٩.

[2] نقض الرد النحوي وأثره في كتب إعراب القرآن: 5_7

[3] تهذيب اللغة : ٨/٢٦٩

ويُشار كذلك إلى أن (النقض) بالكسر ورد في اللغة للدلالة على الشيء المنهار أو المتداعي، كالجدار المائل الذي أوشك على الانهيار[1]، إشارة إلى حائط بلغ به التصدّع حدًّا جعله أقرب إلى السقوط الكامل، ومن هنا اشتُقّ وصف)النقض(ليُطلق أيضًا على الجمل أو الناقة التي أنهكتها الأسفار وأضعفها التعب، فقيل:(نقض) و(نقضة)، وجمعها (أنقاض)، في توصيف مجازي يجمع بين الانهيار المعنوي والضعف المادي، وحملا على ذلك صاروا يطلقون على البعير المهزول بـ (النقض)[2].

أما النقض بالضم، فقد نقل صاحب تاج العروس قول الصاغاني عن العبّاد أن "النُّقَضُ، كصُرَدٍ: نوعٌ من الأَخْذِ فِي الصِّراع[3]"

وفي الإطار الاصطلاحي، ورد(النقض) في التعريفات بمعنى: "بيان تخلّف الحكم المدّعى ثبوته أو نفيه عن الدليل الذي استُدل به عليه في بعض صوره"[4]، وهو توصيف يُظهر النقض باعتباره آلية نقدية تستهدف تفكيك العلاقة بين الدليل والمدلول، كما جاء فيه تعريف آخر بأنه: "حلّ تركيب الشيء والرجوع به إلى حالته الأولى[5]".

---

[1] جمهرة اللغة : ٥/٥٠.

[2] معجم مقاييس اللغة : ٥/٤٧٠..

[3] اللباب: 91/19. تاج العروس: 91/19.

[4] اللباب: 1/ 245، التعريف: 1925

[5] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١/٢٣٤

ومع ذلك، فإن هذا المصطلح (النقض) لا يُعد من المصطلحات الشائعة أو المخصوصة في الأدبيات النحوية، إذ لا نجد له حضورًا صريحًا بوصفه مفهوما مصطلحيا عند الأقدمين من النحاة، ويبدو أن توظيفه الاصطلاحي ظل حكرًا على ميادين معرفية أخرى، كالفقه وأصوله، والمنطق[1].

النقض النحوي هو هدم حجة نحوية لعالمٍ بالحجة من عالمٍ آخر، ويُقصد به إبطال القول السابق أو ترجيح غيره عليه بالدليل العقلي أو السمعي.

أنواع النقض

يمكن تصنيف النقض النحوي، بحسب طبيعته ووسائله، مما لاحظناه من نقوض وردت بشكل مباشر أو ضمني في مداخلات الاستراباذي على حجج المعارضين أو تعليقاته، إلى الأنواع الآتية:

نقض بالقياس العقلي والمنطقي:

يُبنى على تحليل المعنى العقلي للتركيب، وإبراز التناقض أو الضعف في تفسير القاعدة أو الاستدلال بها، مع إظهار خلل منطقي في الرأي المنقوض.

نقض بالاستشهاد السمعي (النقض الاستدلالي):

يعتمد على الاحتجاج بالنصوص العربية الموثوقة، مثل القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي الفصيح، لإثبات خطأ الرأي المنقوض.

---

[1] التناقض النحوي: 36.

نقض بالتحليل اللغوي الدقيق:

يرتكز على تحليل بنية التركيب اللغوي في ضوء قواعد النحو والصرف، مع بيان تهافت الاستدلال أو التعليل فيه.

نقض بالمقارنة المنهجية بين الأقوال:

يُبنى على مقارنة منهجية بين أقوال متعددة، ثم نقض بعضها بالترجيح العلمي بين الحجج، مع بيان الأرجح والأصحّ.

دواعي النقض

كل أبواب العلوم النحوية الحديثة و القديمة خرجت لدواعٍ تصب في مصلحة اللغة و طلبتها، و نجد بعد الإطلاع على مفاهيم النقض في مختلف العلوم أن هناك أرضاً مشتركة مبنية على أساس علمي و عقلي و إنساني أدى لظهور هذا المفهوم و الذي وجدنا أن الكثير منه ينطبف في النقض النحوي و منها :

1. الدافع المدرسي :

بعد نشأة المدارس النحوية و تطورها من تجمع علماء في بيئة نحوية واحدة الى ومدارس لها أتباع – و نشير هنا الى مدرستي البصرة و الكوفة بدأت ملامح النقض تظهر من أسس علمية مبنية على توجهات العلماء و بدأت الأراء بالتناقض و كلُ ينتصر لمدرسته ثم تطور الأمر حتى أصبحت في داخل المدرسة الواحدة[1].

---

[1] ينظر المدارس النحوية 13

2. التنافس النحوي :

كان للمناظرات العلمية بين علماء النحوي دوراً كبيرا في نقض الآراء و الأدلة للمخالفين و إن لم يكن النقض يستخدم بصريح العبارة إلا أنَه بمفهومه الذي نأسس له كان موجودًا وكل مطلعٍ للنحوي سمع بالمسألة الزنبورية على سبيل المثال سيشعر بالتنافس الذي غير مجرى علوم اللغة و زاد من التنافس النحوي الذي أدى الى تناقضات بين العلماء قد تصل الى المبالغة[1].

3. الدافع العقدي :

للعقيدة حيز واسعُ عند علماء النحوِ تحدد مسار الفكر تارة و تلزمه برأي تارة أخرى خاصة و أن العمل الأكاديمي لم يكن حاضرا في ساحة الخلافات ؛ فنرى أن البعد العقائدي كان له دور في التناقض النحوي كما في اعراب الآيات التي عليها خلاف كآية الوضوء فنرى النقض واضحا بين العلماء في توجيه الاية المباركة

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) المائدة : 6

النقض في الدراسات الحديثة

كما ذكرنا سابقا فأن النقض مصطلح حديث لم يستخدم في أمهات الكتب الا نادرا و لم يقصد به الا معنى هدم الرأي ؛ اما في الدراسات الحديثة فكان للنقض

---

[1] ينظر الانصاف702/2 م 99

حصـةً جيـدة بالنسـبة لمفـردة لـم تـرد فـي علـوم اللغـة بشـكلٍ ممـنهج، فوجـدنا حسـب اطلاعنـا أن مفـردة الـنقض أسـتخدمت فـي عـدة مجـالات فـي اللغـة، تتشـابه بمضـونها الأسـاس و تختلـف فـي توظيفهـا فمنهـا مـا اخـتص بالدلالـة و منهـا مـا اخـتص بمواضـع الكلمـات فـي الجمـل و منهـا مـا أخـتص فـي ايجـاد الـنقض عـن العـالم الواحـد و منهـا مـن عمـل علـى ابجـاد الـرد للـرد و وردت – لفظـة الـنقض – فـي عـدة تراكيـب و أشـكال منهـا : (نقـض الـرد، التنـاقض النحـوي، أدلـة نقـض القاعـدة، نقـض الغـرض، نقـض الـدليل، نقض المراتب، التناقض)

وقـد رأينـا للـنقض دورا مهمـا فـي عـدة بحـوث حديثـة بالمجـالات التـي ذكرناهـا فـيم يخص اللغة العربية لمعان عدة:

كمـا جـاء فـي نقـض الغـرض و أثـره فـي الـدرس النحـوي : (علـة مانعـة مـن كـل ما يخل بمقتضيات الصحة و قواعدها النحوية[1].

و جـاء فيـنقض المراتـب فـي النحـو العربـي : (يقصـد بـه نقـض رتبـة الكلمـة فـي الجملة كتقديم الخبر على الفاعل)[2].

و جـاء فـي التنـاقض النحـوي – و هـو أقـرب مـا ورد فـي الدراسـات الحديثـة لمفهـوم الـنقض فـي بحثنـا – : الخـلاف فـي قضـية واحـدة او قضـيتين اذا يكـذب احـداهما الاخـرى و قـد قـام الباحـث فـي عملـه هـذا بإيجـاد التناقضـات عنـد العـالم نفسـه

---

[1] نقض الغرض د. محمد أحمد ص 3717

[2] ينظر نقض المراتب في النحوي العربي د. يوسف محمد سعود

فـي كتـاب واحـد او فـي فتـرات زمنيـة مختلفـة فيـذكر النصـين المتناقضـين و يبـين وجـه التناقض[1].

امـا فـي بحثنـا فقـد أوجـدنا الـنقض الحاصـل بـين علمـاء إثنـين أو أكثـر غالبـا مـا أشـاره الأسـتراباذي لهـم محاولـة لأظهـار الـرأي الأصـح، و هـذا مـا نجـد فيـه خدمـة لطلبـة اللغة تزيد و تعضد على الدراسات الأخرى .

ثانيا: **الاحتجاج النحوي**

إن أصـل علـم النحـو قـائم علـى السـماع المنقـول عـن العـرب ومـا يبنـى عليـه مـن القيـاس فالسـماع هـو الأصـل والقـيس تـابع لـه ولا يصـار إلـى القيـاس إلا عنـد فقـدان السـماع ومـن هنـا كـان الاحتجـاج بالسـماع هـو العمـة فـي إثبـات القواعـد ورد الأقـوال وهـو الحكـم فـي مـواطن الخـلاف وكتـاب البسـيط فـي شـرح الكافيـة للعلامـة ركـن الـدين الاسـتراباذي يعـد مـن الكتـب التـي أمعنـت فـي تحريـر هـذه المسـألة فجـاء احتجاجـه بالشواهد دالا على عمق النظر وغور الفهم في مذاهب النحويين وأدلتهم[2]

مفهوم الاحتجاج لغة واصطلاحا

الاحتجـاج فـي مـادة "ح ج ج" يـدل فـي لغـة العـرب علـى إقامـة الحجـة وهـي البرهـان والـدليل الـذي يقطـع العـذر ويثبـت الحـق فالحجـاج المحاجـة والمحاجـة المجادلـة بـالحجج والاحتجـاج إظهـار الحجـة واسـتعمالها فـي المطالبـة بـالحق وقـد جـاء فـي معـاجم

---

[1] التناقض النحوي د. مخلد الشاهر ص 36

[2] ركن الدين الاستراباذي، البسيط في شرح الكافية، المقدمة، ص1/أ

اللغة أن احتجه بمعنى ألزمه الحجة وقهره بها[1] ويقول ابن فارس في مقاييس اللغة إن أصل المادة يدل على القصد فالحج قصد البيت الحرام والمحجة الطريق الواضح والحجة البرهان لأنها تقصد المعنى وتوضحه [2]

وأما في اصطلاح النحويين فالاحتجاج هو الاستشهاد بكلام العرب الفصحاء شعرا ونثرا على صحة قاعدة نحوية أو رأي لغوي أو توجيه إعرابي[3] وهو عند المتقدمين يرادف الاستدلال بالسماع لأنه الاعتماد على المنقول المسموع عن الثقات من أئمة اللغة وقد عرفه ابن جني في الخصائص بأنه الرجوع إلى كلام العرب فيما اختلف فيه من معاني النحو وأحكام الإعراب[4] وقال السيوطي في الاقتراح إن الاحتجاج إقامة الدليل النقلي على ثبوت قاعدة نحوية أو لفظ لغوي[5] وعليه فإن الاحتجاج في الاصطلاح النحوي هو آلية منهجية لاستخراج القواعد والأحكام من النصوص المسموعة المعتبرة وهو أساس التقعيد النحوي وأصل مراجعة الخلاف بين النحاة وقد تطور هذا المفهوم عبر عصور النحو ففي عصر الرواية كان الاحتجاج يعني النقل والسماع عن العرب الفصحاء مباشرة وفي عصر التقعيد صار استنباط القواعد من المنقول وفي عصور الشرح والتعليق مثل عصر الاستراباذي في البسيط

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة ح ج ج)، ج2 ص206

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة ح ج ج)، ج2 ص5

[3] الزبيدي، تاج العروس، مادة ح ج ج)، ج6 ص113

[4] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1 ص47

[5] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد قاسم، ص89

أصبح الاحتجاج أداة لترجيح الأقوال ومناقشة الخلافات النحوية [^7] [1]وجميع هذه التعريفات تصب في معنى واحد هو الاستناد إلى النص اللغوي الموثوق في البناء النحوي العلمي

مصادر الاحتجاج النحوي ومراتبها

اتفقت كلمة أئمة النحو على مصادر يحتج بها ولكنهم تفاضلوا في مراتبها وقوة الاستدلال بها ومن أهمها القرآن الكريم وهو أصل الأصول ولا معدل عنه لأنه نزل بلسان عربي مبين وقد أجمعوا على الاحتجاج به في تقرير القواعد إلا ما كان من خصائص القراءات الشاذة التي لا تقاس عليها[2] ثم الحديث النبوي ووقع الخلاف في الاحتجاج به بين النحويين فجمهور البصريين يشترطون لقبوله أن يكون صحيح السند مشهور اللفظ غير مدخول باللحن أو التعريب وأما الكوفيون فقد توسعوا في الاحتجاج به[3] ثم شعر العرب وهو عمدة أكثر الاستشهاد النحوي ولا سيما شعر الجاهلية وصدر الإسلام إلى آخر زمن الاحتجاج وهو عند الأكثر ما قبل انقضاء المائة والخمسين من الهجرة ويشترط في الشعر المحتج به أن يكون قائله من قبائل الفصاحة المعروفة كتميم وقيس وأسد وأن يكون سليقيا غير متكلف[4] ثم

---

[1] المصدر نفسه، ص92-95

[2] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2 ص112

[3] أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص89

[4] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص156

كـلام العـرب المنثـور مـن أمثـال وخطـب وحكـم ويشـترط فـي نقلـه الضـبط والإتقـان وأن يؤخذ من أفواه الأعراب الخلص الذين لم تغشهم العجمة[1].

مذاهب النحويين في الاحتجاج وأثرها في الخلاف

تباينـت منـاهج النحـويين فـي التعامـل مـع الشـواهد فكـان مـن ذلـك وقـوع الخـلاف فـي مسـائل عـدة منهـا الخـلاف فـي ثبـوت النسـبة وصـحة النقـل فربمـا اسـتدل أحـدهم ببيـت فنـوقش فـي صـحة نسـبته إلـى قائلـه أو فـي فصـاحة قائلـه كمـا وقـع لسـيبويه فـي بعـض شـواهده حيـث قـالوا هـذا بيـت منحـول[2] ومنهـا الخـلاف فـي تفسـير الشـاهد وتوجيهـه وهـو كثيـر فـي كتـب الخـلاف حيـث يختلـف إعـراب الكلمـة الواحـدة فـي البيـت الواحـد فيـؤول كـل نحـوي الشـاهد علـى وفـق مذهبـه ومـن ذلـك اخـتلافهم فـي إعـراب قـول الشـاعر قفـا نبـك مـن ذكـرى حبيـب ومنـزل فمـنهم مـن يـرى منـزل معطوفـا علـى حبيـب ومـنهم مـن يـرى أنـه مفعـول معـه[3] ومنهـا الخـلاف فـي تـرجيح شـاهد علـى آخـر عنـد تعـارض شـاهدين فيقـدمون المشـهور علـى النـادر والكثيـر علـى القليـل والقـرآن علـى غيره[4].

---

[1] ابن السيد البطليوسي، المسائل والأجوبة، ص203

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج1 ص78

[3] المبرد، المقتضب، ج3 ص45

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1 ص102

نماذج من احتجاج الاستراباذي في البسيط وموقفه من الخلاف

يظهر الاستراباذي في شرحه براعة في تتبع الشواهد وتحقيق المنقول ومن ذلك احتجاجه بالقراءات المتواترة والشاذة في باب إعمال اسم الفاعل عند قولهم زيد قائم أخوك يذكر الاستراباذي الخلاف في إعراب أخوك ثم يستدل بقراءة ابن كثير ونافع في قوله تعالى وأنه كان يقول سفيهنا [الجن: 4] حيث قرأها البعض بنصب سفيهنا على النعت ويرى أن هذه القراءة وإن كانت شاذة تدل على جواز النصب في مثل هذا الموضع [1] ومن نماذج احتجاجه بالشعر العربي قوله في باب المفعول المطلق عند شرح قول المصنف والمفعول المطلق مصدر يؤكد عامله أو يبين عدده أو ينوب عن فعله فيذكر بيتا للفرزدقأقول لها وقد طارت شعاعا من الأبطال ويكركم كريرا

فيحتج به على صحة نصب المصدر المؤكد لعامله ويعلق على هذا البيت قائلا وهذا من الشعر المحتج به لأن الفرزدق من فحول الشعراء وقد روي عن العرب الفصحاء[2]

ومن منهجه في مناقشة الخلاف بالاحتجاج ما يذكره في باب التنازع حيث يورد قولين في إعراب قولك ضربت وزيدا قتلت فمنهم من يرى أن الفعل الأول يعمل في المفعول به ويعلق الثاني ومنهم من يرى العكس ثم يذكر شواهد شعرية لكل فريق

---

[1] الاستراباذي، البسيط في شرح الكافية، ج2 ص145

[2] الاستراباذي، البسيط في شرح الكافية، ج3 ص78

ويناقشها نقاشا دقيقا يظهر فيه قدرته على الموازنة بين الأدلة وترجيح ما يراه راجحا بالحجة والشاهد [1]

إن الاحتجاج النحوي في كتاب البسيط للاستراباذي يظهر كمنهج متكامل يجمع بين النقل الصحيح والعقل الدقيق فهو لا يكتفي بسرد الشواهد بل يحققها ويناقشها ويوازن بينها وقد استطاع بهذا المنهج أن يعرض الخلافات النحوية عرضا موضوعيا وأن يرجح بين الأقوال ترجيحا علميا قائما على الدليل النقلي وهذا يبين أن الاحتجاج ليس مجرد استشهاد شكلي بل هو أصل من أصول العلم وقاعدة من قواعد النظر النحوي السليم

ثالثا: **الأستراباذي سيرته و آثاره**

اسمه ولقبه:

هو أبو الفضائل ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الحسيني الأستراباذي[2] وقد اشتهر بعدّة ألقاب منها: ركن الدين ابن تغري بردي، 231/9[3] والسيد السبكي، 86/6؛ العاملي، 141/23[4]، والحسيني الصفدي، 36/12[5]

---

[1] الاستراباذي، البسيط في شرح الكافية، ج4 ص210

[2] ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي : /12 36-37، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي6/86: وأعيان الشيعة للعاملي:.23/141

[3] ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري بردي9/231:

[4] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 6/86، وأعيان الشيعة:.23/141

[5] ينظر: الوافي بالوفيات:.12/36

والأستراباذي المصدر نفسه[1] كما وُصف بـ"الأديب الفاضل" ياقوت الحموي، 825/2.[2]

مولده وموطنه:

اختلفت الروايات في تحديد سنة ولادة ركن الدين الأستراباذي، فالمصادر المتأخرة تشير إلى أنّ ولادته كانت في سنة 645هـ، وهو الرأي الذي تبنّته بعض الدراسات الحديثة[3] غير أن الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود[4] قد رجّح أن ولادته كانت في سنة 600هـ استنادًا إلى معطيات تاريخية وسياقات زمنية مغايرة[5] وأما موضع ولادته، فقد سكتت عنه جلّ المصادر، ولم ترد فيه إشارات صريحة، غير أن النسبة إلى "أستراباذ"[6] وهي التي أجمع عليها المترجمون – ترجّح أن تكون هذه البلدة موطن ولادته ومنشئه، إذ كانت عادة النسبة تُطلق غالبًا على محلّ المولد أو موضع الإقامة.

---

[1] م، ن:.12/36

[2] ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي:.2/825

[3] ينظر:الأعلام للزركلي.2/215:

[4] محقق كتاب شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي

[6] ينظر: مقدمة شرح شافية ابن الحاجب :.36

آثاره العلمية:

امتاز ركن الدين الأستراباذي بسَعة الاطلاع وعمق الثقافة، وهو ما تدل عليه مؤلفاته المتنوعة التي شملت عددًا من العلوم والمعارف، ولم يكن محصورًا في علم النحو فحسب، بل انصرف إلى التأليف في علوم أخرى، مما يكشف عن شموليته وتضلعه في التراث العلمي، وقد خلّف لنا عددًا من المصنفات التي تحمل طابعًا علميًّا دقيقًا، نوجز من بينها ما يأتي[1] :

– شرح الحاوي الصغير للقزويني: وهو أثر يدل على تعمّقه في العلوم البلاغية والنحوية.

– شرح الحماسة: ويعكس تذوّقه الأدبي وقدرته على تحليل النصوص الشعرية وفق مناهج دقيقة.

شرح الشافية لابن الحاجب: ويُعد من أعمدة الشروح النحوية، حيث اتسم بالتحليل الدقيق والمناقشة المستفيضة لمسائل التصريف.

– البسيط في شرح الكافية في النحو، ويُعرف أيضًا بـ الشرح الكبير: وهو من أوفى ما كُتب على "كافية" ابن الحاجب، تميز بالاستقصاء والتفصيل.

– الوافية في شرح الكافية في النحو، والمعروفة بـ الشرح المتوسط: وقد توسطت في حجمها ومنهجها بين الشرحين الكبير والوجيز، فكانت أوضح عبارة، وأيسر تناولًا.

---

[1] ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 2/214، وهدية العارفين لإسماعيل باشا:البغدادي:1/283

– شـرح قواعـد العقائـد للغزالـي فـي علـم الكـلام: وهـو دليـل علـى سـعة أفقـه وتوغّله في علم العقيدة والكلام.

– مـرآة الشـفاء فـي الطـب: ممـا يـدل علـى نزوعـه الموسـوعي وتطلعـه إلـى استيعاب علوم العصر، بما في ذلك الطب.

وفاته:

اختلفـت الروايـات فـي تحديـد سـنة وفـاة ركـن الـدين الأسـتراباذي، إلا أنّ الـراجح – بحسـب مـا أوردتـه أشـهر المصـادر – أنّ وفاتـه كانـت فـي سـنة 715هـ، وهـي الروايـة التـي اعتمـدها جمهـور البـاحثين[1] وقـد ذهبـت طائفـة أخـرى مـن المـؤرخين إلـى أنّ وفاتـه وقعـت فـي سـنة 717هـ[2]، بينمـا أشـار بعضـهم إلـى سـنة 718هـ[3]، ومهمـا يكـن مـن أمـر هـذا الاخـتلاف الطفيـف، فـإن الثابـت فـي أغلـب الروايـات أنـه قضـى نحبـه فـي مدينة الموصل[4]، حيث خُتمت مسيرته العلمية الحافلة بالعطاء.

---

[1] ينظر: الوافي بالوفيات: /12 37،، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجرالعسقلاني : 2/118، وبغية الوعاة للسيوطي1/522:، وهدية العارفين :.1/283

[2] ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة.2/1370: 3 ينظر: الفلاكة والمفلكون للدلجي :.115

[3] ينظر: العبر في خبر من عبر للحافظ الذهبي :.4/41

[4] البسيط في شرح الكافية 1/226:، وينظر 1/313:، 320، 366،409، 505، 2/336، 471،.616

رابعا: **منهج ركن الدين الأستراباذي في عرض النقض النحوي**

اتّسم ركن الدين الأستراباذي في مؤلفاته بدقة المنهج في عرض الخلافات النحوية، حيث اعتنى بتوثيق آراء النحاة، كالبصريين والكوفيين[1]، مع بيان وجهات نظرهم المختلفة.

تحليل لغوي لألفاظه التعبيرية:

وقد وردت في نصوصه صيغٌ صريحة للتعبير عن الخلاف، مثل قوله: "خلافًا للفرّاء"[2]، و"خلافًا لابن كيسان[3] "، و"خلافًا للمبرّد[4] "، و"خلافًا للكسائي[5] "، و"خلافًا للكوفيين"، كما استخدم صيغة المفردة المجردة "خلاف" في بعض المواضع.

كذلك لجأ إلى استخدام ألفاظ غير مباشرة للدلالة على الخلاف، من قبيل: "اُختُلِف فيه"، أو "على مذهب[6]..."، أو "يجوز عند[7]..."، و"قال[8]..."، وهي تعابير تدل على اختلاف في الرأي أو تعدد في المذاهب النحوية، أما في باب الترجيح، فقد

---

[1] البسيط في شرح الكافية1/378 1/725 639 _ 726، 2/368

[2] م، ن 1/289:، وينظر1/528:.

[3] م، ن: 2/458.

[4] م، ن :.2/234

[5] م، ن: /1 288.

[6] م، ن :.1/347 وينظر: 1/359

[7] م.ن :.1/307

[8] م، ن: 1/407، 2/279

تنوعت ألفاظه، فنجده يستعمل: "فالجيّد[1]..."، و"الحق أنها[2]..."، و"الأول أرجح، و"الأول[3] والاول هو الأقوى[4] "، والاول وهو الحق[5]، وغيرها من العبارات التي تكشف عن منهجه العقلاني في تمييز الأقوال، وتقديم بعضها على بعض بناءً على حُجّيته وقوته في النظر، هذا التنوع في العبارة إنما يعكس وعيًا عميقًا بأساليب الجدل النحوي، وقدرةً على تمييز مواضع الخلاف ومراتب الرأي، مما يبرز شخصية الأستراباذي بوصفه نحويًا محققًا له بصر دقيق بالاختلافات المذهبية في الصناعة النحوية.

لم يكن ركن الدين الأستراباذي مجرّد ناقل للآراء النحوية، بل كان صاحب منهج نقدي دقيق، يوازن بين المذاهب، ويرجّح بينها استنادًا إلى الحجج والدلائل، وقد تنوّعت عباراته الدالّة على الترجيح، فنراه يقول: "الصحيح..."، و"وهو الأقرب إلى الحق[6] "، و"ما ذهب إليه المصنف هو الصحيح[7] "، و"ليس هذا القول بعيدًا من الصواب[8]"، و"إعمال الثاني أولى[9] "، كما يستشهد أحيانًا بكلام سيبويه قائلاً:

---

[1] م، ن :2/639.

[2] م، ن :2/587.

[3] م، ن :2/448.

[4] م، ن :2/492.

[5] م، ن :2/587.

[6] البسيط في شرح الكافية 2 /362 ، وينظر: /2.96

[7] م.ن، 1 /167

[8] م، ن :1/359.

[9] م، ن: 1/296

"وهو حرف برأسه عند سيبويه، والحق معه[1] "، ويصرّح بترجيح بعض الأقوال بقوله: "والأخير أصح[2] "، وغيرها من العبارات التي تكشف عن موقفه المؤيد لما يراه أقرب إلى الصواب.

وفي مقام الرد والتضعيف، نجده يستخدم عبارات صريحة في النقد، مثل: "وهو ضعيف[3] "، و"ما مثّل به الأولون ضعيف[4] "، و"أما ضعف الثاني[5]..."، و"وأما ضعف قول الكوفيين[6].."، كما يعبر أحيانًا بلغة أكثر صرامة، فيقول: "وفيه نظر[7] "، و"وهو باطل[8] "، بل وقد يصل إلى التصريح بـ: "ظاهِر الفساد[9] "، و"ما يدل على بطلان مذهب الكوفيين وجهان[10]..، هذا الأسلوب الحازم في الترجيح والنقد يعكس مدى تمكّنه من أدوات النظر النحوي، وقدرته على التمييز بين الأقوال، لا على سبيل النقل، بل من خلال حُجّة التحليل والمناظرة العلمية الرصينة.

---

1) م، ن: 2 / 356

2) م، ن :.1/412

3) م، ن :.1/215 وينظر: 1/365، 445،.572

4) م، ن:.1/264

5) م، ن: /2.472 12 م، ن :.2/472

6) م، ن :.2/472

7) م، ن 1/254:

8) م، ن: 1/572

9) م، ن: 2/30

10) م، ن: 1/357

تكرار عرض المسائل الخلافية

تميّز منهج ركن الدين الأستراباذي في عرضه للخلاف النحوي بتكرار بعض المسائل في أكثر من موضع من مؤلفاته، حيث يُعيد تناول القضية الواحدة إذا وردت في سياق نحوي مختلف، مما يُبرز دقته المنهجية وسعة استقصائه، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده عند تعرضه لمسألة الجواب بين "أما" و"إنْ" عند اجتماعهما، كما في قوله تعالى:

﴿ وأمّا إن كان من أصحاب اليمين، فسلامٌ لك من أصحاب اليمين ﴾ [الواقعة: 90–91].

فقد علّق الأستراباذي على الآية بقوله: "الفاءُ جوابُ أما، وأما جواب إنْ فهو محذوف، وقد استُغني عنه بجواب أما "، ويُعيد طرح هذه المسألة في مواضع أخرى ذات صلة، مبينًا من خلالها دقة التراكيب، ومواطن الخلاف بين النحاة في توجيه مثل هذه الأساليب القرآنية البليغة، إن هذا الأسلوب في إعادة المسائل وتكرارها ضمن سياقات نحوية مختلفة يعكس عمق نظره، وحرصه على إبراز الأبعاد المتعددة للتركيب العربي في ضوء الخلاف المذهبي بين النحويين.

تصريحه بمذهبه النحوي

لم يكن ركن الدين الأستراباذي محايدًا في جميع مواضع الخلاف، بل نجد في طيات شروحه وتصنيفاته إشارات صريحة إلى انتمائه النحوي، وتصريحات تدل على تبنّيه لمذهب معين، غالبًا ما يتطابق مع مذهب البصريين، ومن أبرز المواضع التي يتجلى فيها هذا الانتماء ما ذكره في مسألة منع صرف ما لا ينصرف في

ضرورة الشعر، إذ قال: "اعلمْ أن الاسم إذا كان فيه سببٌ واحدٌ، وهو العلمية، لا يجوز منع صرفه لضرورة الشعر عندنا، خلافًا للكوفيين والأخفش[1]."

فعبارته "عندنا" تُعد دلالة صريحة على انحيازه إلى مذهب البصريين، وتحدثه بلسانهم، مما يعكس وضوح انتسابه إلى هذا الاتجاه النحوي، ويظهر هذا التصريح كذلك في مسألة تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، حيث قال: "اعلم أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، وذهب أصحابُنا إلى جوازه[2]."فلفظة "أصحابُنا" تؤكد مرة أخرى انتماءه إلى مذهب البصريين، وتُبيّن موقفه المتبنى في هذه المسألة الخلافية، إن هذا التصريح بالمذهب النحوي يُعد من ملامح الوضوح العلمي لدى الأستراباذي، ويعكس موقفه الواعي من مدارس النحو الكبرى، دون أن يمنعه ذلك من مناقشة آراء مخالفيه بمنهجية رصينة ونقد متزن.[3]

تفرّع الخلاف وتشابكه

من السمات المنهجية البارزة في معالجة ركن الدين الأستراباذي للمسائل النحوية، اهتمامه بالتفصيل في الخلاف وتفريعاته، حيث لا يكتفي بذكر أصل المسألة، بل يتعمّق في تشعباتها وما يتولد عنها من مسائل فرعية، فحين يعرض خلافًا في مسألة معينة، يتبعه – على نحو منهجي دقيق – بذكر خلاف آخر يتفرع عنها، مما يكشف عن اتساع أفقه في تتبع الرأي ومآلاته ومن النماذج الدالة على

---

[1] م، ن:.1/195

[2] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : 1/68.

[3] البسيط في شرح الكافية: 1/317، وينظر1/320:، 2/332

ذلك، ما أورده في مسألة العامل في المبتدأ والخبر، حيث قال: "فاعلم أن النحويين اختلفوا في العامل فيهما، فقال الكوفيون: إنهما يترفعان معًا، وقال البصريون: إن المبتدأ ارتفع بالابتداء[1]."

ثم بعد أن أنهى هذه المسألة، انتقل إلى تفريع ناتج عنها، فقال: "وأما الخبر، فقد اختلف فيه أيضًا بعد اتفاقهم على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، فقال قوم: إنه مرفوع بالابتداء وحده، وقال آخرون: إنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا[2]"، ويظهر هذا المنهج أيضًا في تناوله لمسألة رافع خبر "لا" النافية للجنس، حيث قال: "واعلم أنهم اختلفوا في رفع الخبر، فقال قوم: إنه مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول لا، وهو قول سيبويه، وذهب آخرون – منهم الأخفش والمبرّد – إلى أنه مرفوع بها، كما في إنّ[3]، ثم يضيف تفريعًا آخر بقوله: "واعلم أنّه يتفرّع على اختلاف المذهبين مسألة في قول الشاعر

ولا يومَ مِنْ آلِ الأُحَيْحِحِ شَاهِدٌ أَفَادَ فَتىً مِنْهُم ولا فَتَيانِ[4]

ويُورد مثالًا شعريًّا يترتب فيه التحليل الإعرابي على المذهب المختار: – فمن قال برفع الخبر بالابتداء جعل فيها خبرًا لها، ومن قال برفعه بـ لا جعل فيها خبرًا

---

[1] م، ن: /1 314

[2] البسيط في شرح الكافية: /1.314

[3] م، ن /1:.367

[4] البيت لأمية بن أبي الصلت، 122 وعجزه

لأحدهما، وحذف خبر الآخر[1]، إن هذا النسق المنهجي الذي يسلكه الأستراباذي يدل على براعة في تتبع آراء النحاة، وحرص على بيان تداخل الأقوال وتفرعها، بما يعكس عمقًا علميًّا ونظرة تحليلية ناضجة.

تقديم المذهب الراجح على المرجوح

من ملامح المنهج العلمي الدقيق في مصنفات ركن الدين الأستراباذي أنه يقدّم الرأي الذي يرجّحه في المسائل النحوية في صدر العرض، ثم يتبعه بذكر الأقوال الأخرى التي يخالفها أو يرى ضعفها، وتُعدّ هذه الطريقة دليلاً على وضوح موقفه، وحرصه على ترسيخ الرأي الذي يراه أقرب إلى الصواب، مع احترامه لعرض الآراء المخالفة، ومن أمثلة ذلك، ما أورده في مسألة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، حيث قال:

"اعلم أن المصنف ذهب إلى أن هذه الحروف إعراب..."، ثم ذكر أن البصريين يرون أنها حروف إعراب، بينما ذهب بعضهم إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، وقال أبو عمرو الجرمي: إن انقلابها هو الإعراب[2]، ثم خلص إلى قوله: "وإذا عرفتَ ما ذكرنا، عرفت أن ما ذهب إليه المصنف هو الصحيح[3]"وهو تصريح واضح بتقديمه لهذا الرأي على سائر الأقوال المخالفة، ومثاله أيضًا في تعريف جزئي العدد المركب، حيث عرض الأقوال الثلاثة على النحو التالي:

---

[1] البسيط في شرح الكافية: /1.368 -499. 500، 355/2..356 - 1/419 . 420

[2] م، ن :.1/165

[3] م، ن :.1/167

– الأول، وهو المختار، تعريف الجزء الأول فقط، كما في: "الأحد عشر درهمًا[1] "، حيث يتم تعريف العدد ككل من خلال تعريف أوله.

– الثاني: تعريف الاسمين معًا، كما في: "الأحد العشر"، وهو مذهب الأخفش والكوفيين.

– الثالث: تعريف الاسمين مع التمييز أيضًا، كقولهم: "الأحد العشر الدرهم"، وهو مذهب نُقل عن بعض الكتّاب.

وقد صرّح بأن الرأي الأول هو المختار، مما يدل على اتساق منهجه في تقديم القول الذي يراه راجحًا، ثم بيان ما سواه مع ما فيه من مؤاخذات أو اختلاف.

عرض الخلاف دون ترجيح

على الرغم من المنهج الترجيحي الواضح في كثير من مواضع مؤلفات ركن الدين الأستراباذي، إلا أننا نجد في بعضها نهجًا مختلفًا، إذ يعمد إلى عرض الأقوال المتقابلة دون أن يُرجّح أحدها على الآخر، مما يدل على تحفّظه في بعض المواطن التي قد يرى أن الأدلة فيها متقاربة، أو أن الترجيح غير محسوم.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك، ما أورده في مسألة المعطوف الممتنع دخول حرف النداء عليه، حيث قال: "اعلم أن في المعطوف الممتنع دخول حرف النداء عليه خلافًا بين الخليل وأبي عمرو[1]."

---

[1] البسيط في شرح الكافية: 2/224. 225، وينظر: /1.187

ثـم عـرض القـولين بقولـه: قـال الخليـل: الرفـع مختـار لكونـه منـادى ثانيًـا، فيُحـرّك بحركـة المنـادى، وقـال أبـو عمـرو: النصـب هـو المختـار، لكونـه تابعًـا، وأولويّـة أن يتبـع المبنـي فـي محلـه لا فـي لفظـه[2]ومـن ذلـك أيضًـا مـا جـاء فـي مسـألة صـرف كلمـة "هـود"، إذ قـال: "فـاختلف النـاس فيـه، فمـنهم مـن قـال: إن العـرب مـن أولاد إسـماعيل، فمـن كـان قبلـه فلـيس بعربـي، وهـود مـن قبلـه، وقـال أبـو سـعيد السـيرافي: المشـهور أنـه عربـي[3]، ففـي كـلا المثـالين، لـم يصـدر الأسـتراباذي حكمًـا ترجيحيًـا، بـل اكتفـى بعـرض الأقـوال كمـا هـي، فـي سـياق يعكـس إنصـافًا علميًـا وتحفظًـا منهجيًـا حيـث يـرى مواضـع الاجتهاد قائمة.

تنوع أساليبه في الترجيح

لـم يلتـزم ركـن الـدين الأسـتراباذي بأسـلوب واحـد فـي تـرجيح الآراء النحويـة، بـل اتسـم منهجـه بـالتنوع والمرونـة بحسـب طبيعـة المسـألة المعروضـة وقـوة الأدلـة، ففـي بعـض المواضـع، يعمـد إلـى عـرض الآراء المختلفـة، ثـم يضـعّفها واحـدًا تلـو الآخـر، تاركًـا رأيًـا وحيـدًا دون ردّ أو نقـد، فـيُفهم مـن ذلـك قبولـه لـه وترجيحـه إيّـاه دون تصـريح مباشـر، ومـن أمثلـة هـذا الأسـلوب مـا أورده فـي بحثـه عـن العامـل فـي المسـتثنى، حيـث قال:

---

[1] هو أبو عمر بن العلاء اسمه زبّان، قارىء البصرة، وأحد القراء السبعة ولد بمكة ونشأ بالبصرة مات في الكوفة سنة 154 هـ وعنه أخذ الخليل، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري :.1/288

[2] البسيط في شرح الكافية: 1/421..422

[3] م، ن :.1/226 وينظر: ا.689/

"فقال البصريون: العامل فيه الفعل بواسطة إلا..، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا نفسها باعتبارها بمعنى استثني، وهو قول باطل..، وقال الفراء: إلا مركبة من إنّ و لا، فنصبه في الإثبات باعتبار إنّ، ورفعه في النفي باعتبار لا، وهذا أيضًا قول ضعيف[1] فمن خلال هذه العبارة، يظهر أن الأستراباذي لم يُصرّح مباشرةً بترجيح رأي البصريين، إلا أنه ضعّف سائر الآراء الأخرى، وترك مذهب البصريين دون طعن، مما يُعد أسلوبًا غير مباشر في الترجيح، ولكنه يحمل دلالة قوية على موقفه العلمي، فإن هذا التنوع في أساليب الترجيح – بين التصريح، والتلميح، والتضعيف غير المباشر – يدل على رصانة منهج الأستراباذي، وحرصه على مراعاة المقام، وقوة الحجّة، وحسّه المنطقي في تقرير المسائل، حيث تميّز ركن الدين الأستراباذي في منهجه الترجيحي بتعدد أساليبه، فلم يكن يقتصر على أسلوب واحد، بل كان يتنقل بين التصريح، والتعليل، والنقل على لسان غيره، أو الاكتفاء بالتقرير دون تعليل، ومن أمثلة الترجيح على لسان غيره مع بيان التعليل، ما أورده عند حديثه عن وصف كلمة اللهم في النداء، حيث ساق المسألة منسوبة إلى المبرد ت 285هـ، فقال:

"واعلم أن سيبويه منع من وصف اللهم..، وأجازه المبرد، وجعلها سيبويه نداءين، وحرف النداء محذوف، وللمبرد أن يقول: قولي أرجح لعدم الحذف فيه، ووجود الحذف في قولك؛ ولأن هذه الألفاظ أوصاف، فالقياس أن تكون صفة[2]."

---

[1] البسيط في شرح الكافية: /1 571 ..572

[2] م، ن: /1 419، /1 404، وينظر: المقتضب للمبرد:.4/239

وفي موضع آخر، يخالف المذهب المنقول عنه، وفي ذلك دلالة على ترجيحه للمذهب المقابل، كما في حديثه عن استعمال ألقاب الإعراب في مواضع البناء والعكس، إذ قال:

"ولا يجوز استعمال ألقاب الإعراب في البناء، ولا ألقاب البناء في الإعراب، إلا عند الكوفيين[1]." فمنعُه لذلك في ظاهر العبارة، يتضمّن رفضه لمذهب الكوفيين، وترجيحًا للمذهب البصري

وفي موضع ثالث، يُصرّح بترجيحه ويعلله، كما في خلافه مع المبرد حول ناصب الكلمات القَهقرى، الصمّاء، القُرفُصاء، إذ يقول:

"وهي منصوبة بالفعل الذي قبلها عند سيبويه..، وقال المبرد: إنها صفات لمصادر مختلفة، وتقديره: رجع الرجعة القهقرى..، والحق ما قاله سيبويه، لعدم الاحتياج إلى الإضمار[2]."

وفي أحيان أخرى، يُرجّح دون تعليل، كما في مسألة زمن فعل التعجب، حيث ذكر قولين:

– الأول: أنه ماضٍ لفظًا لا معنى، والمعنى يدل على الحال، وهو قول المبرد.

– الثاني: أنه ماضٍ لفظًا ومعنًى، وهو قول أبي علي.

---

[1] البسيط في شرح الكافية :.1/156

[2] م، ن: 1/386، وينظر:.2/126

ثـم خـتم بقولـه: "والأول أقـوى[1]"، دون أن يسـوق دلـيلًا تفصـيليًا، وهـو مـا يُعـد ترجيحًـا صـريحًا مجـرّدًا مـن التعليـل هـذا التنـوّع فـي الأسـلوب الترجيحـي يعكـس مهـارة ركـن الـدين الأسـتراباذي فـي عـرض الآراء والنظـر فيهـا، ومقدرتـه علـى الملاءمـة بـين أسـاليب الحجـاج اللغـوي بحسـب المقـام وسـياق المسـألة، أورد ركـن الـدين الأسـتراباذي أن هلُـمّ تُعـدّ حرفًـا عنـد الحجـازيين، غيـر أن المقصـود بالحجـازيين فـي هـذا السـياق يحتـاج إلـى تـدقيق؛ فهـل يـراد بهـم أهـل لغـة الحجـاز مـن العـرب الـذين اشـتهرت لغـتهم بالفصـاحة، كالقرشـيين وثقيـف وهـذيل؟ أم أنـه يشـير إلـى تيـار نحـوي أو مدرسـة لغويـة منسوبة إلى الحجاز، في مقابل المدرسة الكوفية مثلًا؟

والـراجح – فـي ضـوء اصـطلاحات النحـاة – أن المقصـود بـ"الحجازيين" هنـا هـم أهـل اللغـة مـن قبائـل الحجـاز، أي أنهـا نسـبة لغويـة لا مذهبيـة نحويـة، فقـد جـرى فـي كتـب النحـو واللغـة التمييـز بـين "لغـة الحجـازيين" و"لغـة التميميـين"، كمـا فـي مسـائل التقـديم والتـأخير، أو الإثبـات والحـذف، ممـا يـدل علـى أن وصـف "الحجـازيين" فـي هـذا الموضع متعلق بالسمات اللغوية، لا بانتماء إلى مدرسة نحوية معينة.

البدء برأي البصريين

يتّسـم مـنهج ركـن الـدين، فـي الغالـب، بتقـديم رأي البصـريين عنـد عـرض الخلافـات النحويـة، كمـا يظهـر ذلـك جليًـا فـي عـدة مواضـع مـن مؤلفاتـه، فعنـد حديثـه عـن تركيـب "هَلُـمَّ"، ينسـبها إلـى البصـريين بوصـفها مؤلفـة مـن حـرف التنبيـه "هـا" والفعـل

---

[1] م، ن.2/492: ولم أجد المبرد والفارسي يصرّحان بذلك نصاً في كتبهما

"لُـمّ"، فـي حـين يـرى الكوفيـون أنهـا مركبـة مـن "هَـلْ" و"أَمْ" مـع حـذف الهمـزة، بينمـا ينسبها الحجازيون إلى أصل فعلي[1].

ومثـال آخـر نجـده عنـد تناولـه لمسـألة تـرخيم الاسـم الثلاثـي، حيـث يمنـع ركـن الـدين ترخيمـه مطلقًـا، مبـررًا ذلـك بـأن الاسـم الثلاثـي هـو أقصـر الأبنيـة وأعـدلها، والحـذف فيـه إخـلال بميـزان الاعتـدال، كمـا أن التـرخيم يـراد بـه التخفيـف، والاسـم الثلاثـي فـي ذاتـه خفيـف، فـلا حاجـة لحذفـه، يقـول: "وهـذا الشـرط عنـد البصـريين"، بينمـا يـذكر أن الكـوفيين يجيـزون تـرخيم الاسـم الثلاثـي إذا كـان وسـطه متحركًـا، نحـو: "عُمَرَ[2] ".

وفـي بعـض المسـائل، لا يصـرّح باسـم البصـريين، بـل يُعـرض عـنهم ويكتفـي بـذكر مخـالفيهم، وهـو مـا يـدل ضـمنًا علـى تبنيـه رأي البصـريين، مثـال ذلـك فـي مسـألة حـذف حـرف النـداء مـن اسـم الإشـارة، حيـث يـرى عـدم جـوازه لأن حذفـه يُفضـي إلـى التبـاس بالمنـادى، ويعلـل ذلـك بـأن أصـل "يـا هـذا" هـو "يـا أيُّهـا هـذا"، وحـذف "أيُّ" — لاعتبـارات تتعلـق باجتمـاع التعـريفين أو تقـدير زوال تعريـف الإشـارة — يجعـل حـذف "يـا" غيـر جـائز، إذ يلـزم منـه حـذف العـوض والمعـوَّض معًـا، وهـو غيـر مقبـول، أمـا الكوفيـون، فيـرون جـواز حـذف حـرف النـداء مـن اسـم الإشـارة، كقـولهم: "هـذا أقبـل"، علـى

---

[1] البسيط في شرح الكافية :.2/139

[2] م، ن1/444:، وينظر: 1/287، 307، 362، 365، 411، 552، 633،.725

تقدير وجود النداء ضمنًا، مستشهدين بآيات قرآنية كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، أي: "يا هؤلاء[1] ".

ومع ذلك، فإننا لا نعدم مواضع ابتدأ فيها برأي الكوفيين، كما في حديثه عن العامل في المبتدأ والخبر، مما يدل على منهج علمي يستوعب الخلاف، وإن مال إلى مذهب دون آخر[2].

التصريح بأسماء المخالفين:

من السمات المنهجية التي يُلحَظ حضورها في كتابات ركن الدين، تصريحه في بعض المواضع بأسماء النحاة الذين يخالفهم في الرأي، مقرونًا بتضعيفه لمذاهبهم، إلا أنه لا يلتزم هذا النهج على وجه الدوام، بل ينتقي المواضع التي يرى فيها ضرورة لهذا التصريح، ومن أبرز من صرّح بمخالفته له: إمام النحاة سيبويه، حيث خالفه ركن الدين في مسألة تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفًا، وقد عرض حجة سيبويه التي استند فيها إلى أن التمييز فاعل في المعنى، مستدلًا بقوله: "طاب زيدٌ نفسًا"، إذ يُفهم منه أن "نفسُ زيدٍ" هي التي طابت، ومن ثم فالتمييز بمثابة الفاعل، وبناءً على ذلك، يرى سيبويه أنه لا يصح أن يتقدم على فعله، كما لا يتقدم الفاعل الحقيقي عليه، غير أن ركن الدين يعترض على هذا

---

[1] م، ن: 1/458. 459، وينظر: 266، 358. 359، 2/368.

[2] م، ن: 1/314، وينظر: 317،320، 2/185،.361

الـرأي، ويصـفه بالضـعف، لأن القـول بـأن التمييـز لا يتقـدم لكونـه فـاعلًا فـي المعنـى يستلزم جواز تقديمه إذا لم يكن كذلك، وهذا – في رأيه – لا ينهض دليلاً[1].

وكـذلك نجـده يُخـالف الفـراء ت ٢٠٧هـ فـي مسـألة العامـل فـي المسـتثنى، حيـث يـذكر أن البصـريين يـرون أن العامـل فـي المسـتثنى هـو الفعـل نفسـه بواسـطة "إلا"، وقـد ذهـب بعضـهم إلـى أن "إلا" ذاتهـا تـؤدي وظيفـة العامـل بمعنـى الاسـتثناء، أمـا الفـراء، فقـد ذهـب إلـى أن "إلا" مركبـة مـن "إنْ" و"لا"، وقـال إن النصـب فـي حـال الإيجـاب يكـون بنـاءً علـى "إنْ"، والرفـع فـي حـال النفـي بنـاءً علـى "لا"، وقـد ردّ ركـن الـدين هـذا القول واعتبره قولًا ضعيفًا، معللًا ذلك بعدم وجود دليل واضح يؤيده[2].

الرد بأكثر من دليل:

يميـل ركـن الـدين – فـي بعـض المواضـع – إلـى الاسـتزادة فـي التـدليل عنـد اعتراضـه علـى آراء النحـاة، فـلا يكتفـي بـدليل واحـد لتـوهين القـول المخـالف، بـل يعمـد إلـى تسلسـل منطقـي مـن الحجـج النحويـة المتنوعـة التـي تُسـهم فـي إضـعاف المـذهب المـراد رده، ممـا يعكـس منهجًـا نقـديًا محكمًـا، وتتجلـى هـذه السـمة بوضـوح فـي رده علـى رأي الفـراء فـي تأصـيل لفـظ "اللَّهُـمَّ"، إذ يـرى الفـراء أن أصـل الكلمـة هـو: "يـا الله أُمَّنـا بخيـر"، فقـام – بحسـب رأيـه – بحـذف النـون والألـف والهمـزة، وحـذف حـرف النـداء دون عـوض، ثـم رَكّـب الأجـزاء فـي كلمـة واحـدة، غيـر أن ركـن الـدين يـرفض هـذا التأصـيل

---

[1] البسيط في شرح الكافية: 1/564، وينظر: الكتاب لسيبويه : /1 205

[2] البسيط في شرح الكافية:.1/572 وينظر /1: 420.

رفضًا قاطعًا، ويصفه بالضعف، ويعمد إلى تفنيده عبر سلسلة من الأدلة، على النحو الآتي:

أولًا: لعدم المعهود من حذف هذا الكم من العناصر اللفظية دفعة واحدة؛ فالحذف الكثير يبعُد عن القياس اللغوي ويُضعف البناء.

ثانيًا: لو كان الأصل كما ذكر الفراء، لحسُن دخول حرف النداء "يا" على "اللَّهُمَّ"، كما يُقال: "يا الله"، غير أن استعمال "يا اللَّهُمَّ" غير جائز، مما ينفي صحة هذا الأصل.

ثالثًا: لو كان كذلك، لما جاز أن يُقال: "اللَّهُمَّ أُمَّنا بخير"؛ إذ يؤدي إلى تكرار "أُمَّنا"، وهو تكرار مستهجن، خاصة في غياب أداة عطف تبرره.

رابعًا: ولو صح هذا التأصيل لجاز الوقف على "اللَّهُمَّ" وحدها، وهو أمر غير سائغ في الاستعمال العربي، هذا التعدد في الأدلة، وتدرّجها المنطقي، يُبرز عمق النظر النحوي عند ركن الدين، ويُضفي على ردوده طابعًا علميًا صارمًا، يُعزز من حجية رأيه ويُضعف المذاهب المخالفة[1]،

الاهتمام بذكر الخلافات الفردية:

لم يقتصر ركن الدين في عرضه للخلافات النحوية على النزاع التقليدي المعروف بين المدرستين البصرية والكوفيّة، بل تجاوز ذلك إلى بيان الخلاف بين

---

[1] م، ن:.1/420 وينظر: معاني القران للفراء:.1/203

الأفراد من النحاة، مما يدل على سعة اطلاعه، ودقة متابعته لأقوال العلماء، وحرصه على الإحاطة بكافة أوجه الخلاف، ولو كان مصدرها اجتهادات فردية، ومن أمثلة ذلك، ما ذكره عند حديثه عن إعراب "العالِم" في قولهم: "خلق الله العالِم"، حيث نقل اتفاق النحويين على أنه مفعول به، غير أنه استثنى عبد القاهر الجرجاني، الذي ذهب – في كتابه أسرار البلاغة – إلى أن "العالِم" في هذا السياق مفعول مطلق، وهو رأي شاذ عن جمهور النحويين[1]،

وكذلك في مسألة المعطوف الممتنع دخول حرف النداء عليه، نقل خلافًا دقيقًا بين الخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء، حيث يرى الخليل أن الرفع هو الوجه المختار لأنه منادى، بينما رجّح أبو عمرو النصب لكونه تابعًا، وفضّل أن يكون تابع المبني تابعًا لمحله لا للفظه، وهو تفصيل دقيق يعبّر عن تنوع النظر النحوي حتى داخل المدرسة الواحدة[2].

كما تجلى اهتمامه بالخلافات الفردية في قضية بناء "أيّ" أو إعرابها، إذ يرى سيبويه أن "أيّ" إذا حذف صدر صلتها، فإنها تبنى على الضم، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩][3]، في

---

[1] البسيط في شرح الكافية: /1 384، وينظر: أسرار البلاغة :.369

[2] البسيط في شرح الكافية: /1.421

[3] النصب قراءة معاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرّف، ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه :89،

حين ذهب الخليل وبعض الكوفيين إلى أنها معربة، واستدلوا على ذلك بقراءة النصب للآية نفسها، مما يجعل الضم في القراءة المشهورة ضمة إعراب لا بناء[1].

ولم يغفل ركن الدين كذلك عن ذكر الخلاف في ترتيب المعارف من حيث الأعرفية، فنقل أقوالًا متعددة عن كبار النحاة، منها قول جمهور النحاة – وعلى رأسهم سيبويه – إن أعرَف المعارف هو الضمير، يليه العلم، ثم اسم الإشارة، فالمعرفة بالأداة، فالمضاف، في المقابل، خالف ابن السراج هذا الترتيب، مقدمًا المبهمات على سائر المعارف، أما السيرافي ومن تبعه، فاعتبروا العلم هو الأعرف، وذهب بعضهم إلى أن سيبويه قد ساوى بين الضمير والعلم في مرتبة الأعرفية، ثم جعل اسم الإشارة بعدهما[2]، وهذه العناية بنقل الخلافات الفردية، لا سيما في مسائل دقيقة، تكشف عن عمق علمي ومنهج نقدي رصين لدى ركن الدين، يُمكّن الباحث من الوقوف على تنوع الآراء وتفصيلاتها الدقيقة داخل مدارس النحو العربي.

ترجيحه بين الطرفين المختلفين:

يميل ركن الدين في بعض المواضع إلى عرض آراء الطرفين المختلفين من النحاة، ثم يعمد إلى الموازنة والترجيح بينهما، لا على وجه الانتصار لمذهب معين، بل على أساس معيارية نحوية دقيقة تُراعي قوة الدليل ومدى انسجامه مع أصول

---

[1] البسيط في شرح الكافية: 2/126، وينظر:.2/198

[2] البسيط في شرح الكافية/2: 201..202 وبالرجوع إلى كتاب ابن السراج وجدناه يخالف هذا الترتيب قال : والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أُضيف إليهن. الأصول في النحو: 1/149.

اللغة، ومن ذلك ما ذكره عند تعرضه لمسألة إعراب "زيد" في نحو: "هل زيد خرج؟"، حيث أشار إلى وجود خلاف بين الأخفش ت ٢١٥هـ وأبي عمرو الجَرمي ت ٢٢٥هـ، فقد ذهب أبو عمرو إلى أن "زيد" مرفوع على الابتداء، نظرًا لأن المبتدأ والخبر قد وردا معًا بعد همزة الاستفهام، كما في قولنا: "هل زيدٌ عندكم؟" و"أزيدٌ قائم؟"، أما الأخفش، فذهب إلى أن "زيد" مرفوع بفعل مقدّر يُفسّره الفعل الظاهر، بناءً على أن الاستفهام – في أصله – يقتضي فعلاً.

ورجّح ركن الدين أن كلا الوجهين سائغان من حيث الصناعة النحوية، غير أنه أشار إلى أن ترجيح أحد الوجهين يتوقف على زاوية النظر: فإن رُجّح كونه مبتدأً، فذلك لسلامته من الحذف؛ وإن رُجّح كونه فاعلًا، فاستنادًا إلى أن مقتضى الاستفهام هو الفعل، وهو وجه أقوى من حيث مقتضى الأسلوب[1]، وفي مسألة مطابقة الضمير لتمييز "رُبّ"، عرض الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ ذهب البصريون إلى وجوب إفراد الضمير وتذكيره مطلقًا، فيقال: "رُبَّه رجلاً"، "رُبَّه هنداً"، "رُبَّه هندات"، بينما رأى الكوفيون وجوب مطابقة الضمير للمميز، فيقال: "رُبَّه رجلاً"، "رُبَّهُما رجلين"، "رُبَّهُم رجالاً"، "رُبَّهَا هنداً"، "رُبَّهُنّ هندات".

ويرى ركن الدين أن وجه الحق يتحدد بحسب مرجع الضمير: فإن كان عائدًا إلى مذكور سابق، وجبت المطابقة، وإن كان راجعًا إلى مقدَّر ذهني، وجب إفراده

---

[1] البسيط في شرح الكافية: /1.283

كما في ضمير "نِعْمَ"، وهذا الترجيح المزدوج يعكس منهجًا تحليليًا دقيقًا يراعي السياق اللغوي ومستوى التقدير الذهني والملفوظ معًا[1].

اعتماده على الأصول النحوية:

اعتمد ركن الدين في تأسيس أحكامه النحوية وترجيحاته العلمية على أمهات المصادر المعتمدة في الصناعة النحوية، وعلى رأسها كلام العرب، الذي يُعد مصدرًا أصيلًا وعظيمًا في جمع المادة اللغوية واستنباط القواعد منها، فكان يعوّل عليه في التدليل، سواء لتثبيت قاعدة، أو لترجيح مذهب نحوي على آخر.

وقد تجلى ذلك بوضوح في استشهاده بالقرآن الكريم[2]، وبالقراءات القرآنية المتواترة[3]، فضلًا عن استدلاله بالشعر العربي[4] والنثر المسموع عن فصحاء العرب[5]، وهذه الأدلة جميعها تشكل الإطار المرجعي الذي يتحرك فيه ركن الدين في تقعيده وتحقيقه النحوي،

ومن الأمثلة الدالة على هذا المنهج، ما أورده عند مناقشة الخلاف بين البصريين والكوفيين حول لفظ "كِلا"؛ هل هو مثنّى في اللفظ والمعنى معًا، أم أنه مفرد في اللفظ مثنّى في المعنى؟ فقد رجّح مذهب البصريين القائل بأنها مفرد في

---

[1] م، ن :.2/538

[2] م، ن :.1/279

[3] م، ن: /1 278، وينظر: 1/279، 728،.2/639

[4] البسيط في شرح الكافية: /2 62، وينظر :.1/363

[5] م، ن: /1 280، وينظر :.1/337

اللفظ، مثنّى في المعنى، واستدل لذلك بالقرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، حيث ورد الفعل "آتَتْ" مفردًا مؤنثًا، مطابقًا للفظ "كِلْتَا"، لا لمعناها، ولو كانت مثنّى لفظًا لوجب أن يُقال "آتَتَا"، فكان ذلك دليلاً صريحًا على صواب مذهب البصريين.

وإن هذا المنهج القائم على الاستناد إلى الأصول المسموعة، وربط القواعد النحوية بالنصوص الموثوقة، يمنح آراء ركن الدين قوة علمية ويعكس تماسك مشروعه النحوي، وكقوله[1]:

كِلا زَيْدَيْكِ عامِلٌ أَخاهُ إذا ما الْمَجْدُ أَلمَعَ والمَفَاخِرُ

الى معناه أُخرى، كقوله[2]

" قد أقلعا واشتدّ رابي فوقَهُما حتى تدَكْدَكَتِ الأكنافُ والرُّكَبُ

في قوله: "قد أقلعا"، دلّ استعمال الضمير على عوده إلى المعنى، بينما في قوله: "رابي"، كان الضمير عائدًا إلى اللفظ[3]، وهذه المسألة تعدّ من الدقائق التي تميز بين المدارك النحوية في توجيه الضمائر، أما ما استُدل به من قواعد لم ترد عن السماع العربي، فإنها مردودة؛ إذ الأصل في بناء القاعدة أن تكون مستندة إلى

---

[1] البيت من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين، وهو من شواهد الإنصاف للأنباري:.356

[2] البيت منسوب للفرزدق في شرح التصريح للأزهري : 1/722، وهو بلا نسبة في الخصائص لابن جني 2/421

والخزانة للبغدادي : 1/130، وروايتة في الخصائص الحرب مكان ولم أجده في الجري ديوانه.

[3] البسيط في شرح الكافية: /1 172..173

كـلام العـرب، فمـا لـم يـرد عـنهم سـماعًا، لا يُعتـدّ بـه ولا يُبنـى عليـه، ومـن ذلـك مـا ورد فـي اسـتعمال "كيـف" أداة شـرط إذا دخلـت عليهـا "مـا"، حيـث قـال بعضـهم بجـوازه، إلا أن البصـريين يرونـه ضـعيفًا، خلافًـا للكـوفيين الـذين أجـازوه، والـراجح مـا ذهـب إليـه البصـريون، لقـوة اسـتدلالهم بعـدم ورود هـذا الأسـلوب فـي السـماع، وعـدم موافقـة المعنـى لـه[1]، ومثـل ذلـك، إنكـارهم لمـا ذهـب إليـه الأخفـش مـن جـواز تعديـة أفعـال الرجحـان مـن نحـو: "ظننـت، وأحسـبت، وأخلـت" إلـى ثلاثـة مفاعيـل، حيـث قـالوا: "لكـن اسـتعمالها قليـل، بـل غيـر مسـموع"، وهـو اعتـراض مسـتند إلـى غيـاب الشـاهد السّـماعي الصـحيح[2]، أمـا ركـن الـدين، فلـم يكـن مـن منهجـه أن يتبـع طريقـة مطّـردة فـي عـزو الشـواهد الشـعرية، فتـارةً يُثبـت نسـبتها إلـى قائلهـا دون توثيـق، وتـارةً أخـرى يعزوهـا مـع توثيـق، ممـا يـدل علـى تبـاين منهجـه فـي التعامـل مـع الشـاهد الشـعري مـن حيـث الإسـناد والدقة، المثالين السابقين وغيرهما[3].

وقـد علّـق علـى ذلـك بـالقول: "فلـم يكـن منهجـه أن يتبـع طريقـة مطـردة فـي عـزو الشـواهد الشـعرية، فتـارةً يُثبـت نسـبتها إلـى قائلهـا دون توثيـق، وتـارةً أخـرى يعزوهـا مـع توثيـق، ممـا يـدل علـى تبـاين منهجـه فـي التعامـل مـع الشـاهد الشـعري مـن حيـث الإسـناد والدقة، ومن الثاني قول القطامي[4]:

---

[1] م، ن: 2/183 ..184

[2] م، ن :.2/424

[3] البسيط في شرح الكافية: 1/270، وينظر: /1 266، 308، 318، 431،.563

[4] ديوانه: 30، برواية فضل مكان فضلاً، وينظر: البسيط في شرح الكافية: /2.165

فَضْلٌ ما كانَ فَضْلاً؛ فَقَد ضَاقَ المَكَانُ بِأَهْلِهِ

كما استشهد الباحث بشعر امرئ القيس[1] والنابغة الذبياني[2]، وهما من أعلام الشعر الجاهلي الذين يُعتمد على شواهدهم في تقعيد النحو العربي وإرساء مبادئه، ويُعدّ القياس ركنًا محوريًا قامت عليه البنية المنهجية للدراسة النحوية، إذ لا يستغني عنه النحويون في استنباط القواعد وتثبيتها، وقد دأب العلماء، وعلى رأسهم ركن الدين، كما هو حال جلّ النحاة، على جعل القياس أداةً رئيسة في ترجيح الأحكام النحوية أو تضعيفها، ولا سيّما إذا عضد القياس الاستعمال الفصيح.

ومن الشواهد الدالة على هذه المنهجية، ما أورده في تضعيف مذهب الكوفيين القائلين بجواز إضافة الأعداد المعرفَة بـ"أل" إلى المعدود، كما في قولهم: الثلاثة الأثواب، وقد أورد في ذلك وجهين يُستند إليهما في تضعيف هذا القول: أولهما: أنه مخالف للقياس النحوي المعتمد، وثانيهما: مخالفته لاستعمال العرب الفصحاء، الذين لا يُعرف عنهم مثل هذا الأسلوب، بل المسموع عنهم بلا لام تعريف، كقولهم: ثلاثة أثواب بقول الفرزدق[3] :

ثلاث واثنتان فهنّ خمس ... وسادسة تميل إلى شمامِ

فبتن جنابيّ مطرّحات ... وبت أفضّ أغلاق الختامِ

---

[1] البسيط في شرح الكافية: /1.292

[2] م، ن :.2/554

[3] شرح ديوانه: 1/498، برواية فَدْنَا مكان فَسَما.

وقال ذو الرُّمة[1]

لعلَّ انحدارَ الدمعِ يعقبُ راحةً من الوجدِ، أو يشفي نَجْيَّ البلابلِ

يُعدُّ الإجماع من أدلة النحو المعتبرة، ويُراد به اتفاق أهل البلديْن[2]، أي: البصرة والكوفة، على استعمالٍ لغويٍّ معيّن، وقد وظّف ركن الدين هذا الدليل في استنباطه وترجيحه، كما يظهر في قوله: "وأما إن صُغِّر فلم يُنصَرف بالإجماع"[3]، مشيرًا إلى أن الإجماع حاسمٌ في تقرير الحكم النحوي عند غياب الخلاف، أما الاستصحاب، فهو قاعدة أصولية يُقصد بها إبقاء اللفظ على ما يستحقه في أصله ما لم يرد دليلٌ ناقلٌ عنه[4]، وقد استند ركن الدين إلى هذا الأصل في عرضه للمسائل الخلافية وترجيحه لبعض الأوجه النحوية، كما في رده على احتجاج الكوفيين بآيات توهموا فيها أن المبتدأ والخبر يترافعان لوجود عامل مشترك، من ذلك قولهم تعالى:

﴿ ما تدعون فله الأسماء الحسنى ﴾ [الإسراء: 110]،

وقوله: ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ [النساء: 78]،

---

[1] ديوانه: 155، برواية يكشف العمى مكان يدفع البكا.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي:.15

[3] البسيط في شرح الكافية :.1/223

[4] الإغراب في جدل الإعراب للانباري : 46.

فـردّ علـيهم ركـن الـدين بقولـه: "لا نسـلّم أن الفعـل مجـزوم بـأيٍّ أو أينمـا، بـل هـو مجـزوم بــ إن، وإنمـا جـاز حـذف إن لكونهمـا نـائبتين عنهـا، وحتـى إن سـلّمنا بكـون أيّ و أينمـا عـاملتين، فـلا يلـزم مـن جـواز عملهمـا فـي الفعـل جـواز عمـل الفعـل فيهمـا، ولا جـواز عمـل كـلٍّ مـن المبتـدأ والخبـر فـي الآخـر، لاخـتلاف طبيعـة العـاملين، ولأن المبتـدأ والخبـر اسـمان، والأصـل فـي الاسـم ألا يعمـل[1]، ويُؤكـد ركـن الـدين هـذا المـنهج أيضًـا فـي رده علـى الكـوفيين فـي زعمهـم بـأن اسـم الإشـارة يـأتي بمعنـى الاسـم الموصـول، مستشهدين بقوله تعالى:

﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ [البقرة: 85]

أي: "أنتم الذين تقتلون..."،

وقوله: ﴿ ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم ﴾ [النساء: 109]،

وكذلك بيت الشعر المستشهد به من مصادر اللغة[2] :

وذاكَ الذي إنْ يَعْتَلِبْ يَغْلِبِ ويَسْطُو إذا ما السَّطْوَةُ المُتَوانِيَة

غيـر أن ركـن الـدين يُعـارض هـذا التأويـل، موضـحًا أن اسـم الإشـارة يبقـى علـى دلالتـه الأصـلية مـا لـم يـدل السـياق أو القـرائن علـى نقلـه إلـى معنـى الاسـم الموصـول، وأمـا الجـواب عـن الاسـتدلاليْن المـذكوريْن، فـنحن لا نسـلّم أن هـؤلاء فـي الآيتـين بمعنـى

---

[1] البسيط في شرح الكافية: 1/315، وينظر: 1/318، 367.

[2] هذا جزء من بيت ليزيد بن مفرغ الحميري، ديوانه: 115، والبيت بتمامه:
وهذا البيت لم أجده في كتاب سيبويه.

الاسم الموصول الذي، بل نذهب إلى أنها باقية على أصل دلالتها الإشارية، ويمكن تأويل موقعها الإعرابي بعدة أوجه، منها: أنها منصوبة على وجه الاختصاص، أي بمعنى: أعني هؤلاء، أو أن تكون مؤكدة للضمير أنتم، أو منادى حُذف حرف ندائه، وكل هذه التوجيهات قائمة على ما هو مألوف في الأساليب الفصيحة المروية.

أما فيما يتعلّق بالبيت المستشهد به، فنحن لا نسلّم كذلك بأن هذا فيه بمعنى الذي، بل نقول: إنه مبتدأ، و طليق خبره، و تحملين حال من ضمير مستتر في الخبر، فكأن الشاعر قال: وهذا – أي المحمول – طليق، حال كونه محمولًا[1]، وهو تأويل يُبقي على الدلالة الأصلية لاسم الإشارة، دون الحاجة إلى تحويله إلى اسم موصول، وفي السياق نفسه، نجد أن ركن الدين يرى أن لن حرف بسيط لا مركب، متفقًا في ذلك مع مذهب سيبويه، حيث يقول: "وهو حرف عند سيبويه، والحق معه[2]." وهذا الموقف يُشير إلى التزامه بالبنية الأصلية للأدوات النحوية وعدم ترجيح تأويلات مركّبة ما لم يقتضِ السياق النحوي ذلك ضرورة.

منهج الاستقصاء في تتبّع الآراء النحوية:

لقد التزم ركن الدين في كثيرٍ من المواضع بمنهجٍ علمي دقيق، يتمثّل في استقصاء الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، ونسبتها إلى أصحابها بدقة، مما يعكس سعة اطّلاعه على مذاهب النحاة وتنوع حججهم، ويتجلّى هذا بوضوح في عرضه لمسألة الخلاف حول تركيب إيّاكَ وإيّاهُ.

---

[1] البسيط في شرح الكافية: 1/107. 108.

[2] م، ن: 2/356، وينظر 2/585:، 587، والكتاب: 3/5

فقد نقل عن بعض النحاة قولهم إن إيَّا اسم ظاهر، مستدلين على ذلك بوجهين:

الأول: أنه يُضاف كما في قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشباب، بينما الضمير لا يُضاف، والثاني: أن إيَّا مشتق من الجذر أوى، والمشتق لا يكون ضميرًا.

ونقل عن أبي إسحاق رأيًا وسطًا، إذ يرى أن إيَّا اسم ظاهر لكنه لازم للإضافة، شبيهًا بلفظة سبحان، أما ابن دُرُستُويه، فعدّه منزلةً بين الظاهر والمضمر، كاسم الإشارة، في حين ذهب الخليل إلى أن إيَّا اسم ظاهر ناب عن المضمر، أما المبرّد، فعدّه اسمًا مبهمًا يُضاف إلى ما بعده، كما تُضاف كلّ و بعض، بينما ذهب الكوفيون إلى أن إيّا ليس اسمًا بذاته، بل هو عمادٌ لما بعده من الكاف أو الياء أو الهاء، أي أن الضمائر عندهم تتمثّل في تلك الحروف التابعة له، وجعلوا إيّا حرفًا خالصًا، بل ذهب بعضهم إلى رأي مغاير تمامًا، فقالوا إن إيّاك بكاملها هي الاسم، أما القول المختار عند ركن الدين، فهو أن إيّا ضمير منفصل في محل نصب، وما يتبعها من حروف الكاف، الياء، إلخ فهي علامات تدل على ماهيته، وهو الرأي الذي انتصر له سيبويه، والأخفش، وأبو علي الفارسي، وتابعهم فيه معظم المتأخرين، وقد أشار ركن الدين إلى وجود حجج ومناقضات معتبرة لكل طائفة من

هؤلاء، لكنه آثر عدم الإطالة بذكرها، اكتفاءً بما يُحقق الغرض العلمي دون الإخلال بالإيجاز[1].

اعتماد ركن الدين على منهج المناقشة والتحقيق:

اعتمد ركن الدين، في عدد من المواضع، أسلوب المناقشة المنهجية، إذ كان يُسلّم – جدلاً – بحجج الخصوم، ثم يعمد إلى تفنيدها وردّها بالحجة والبرهان، بهدف توهين مذاهبهم وتعزيز الرأي الذي يراه أصوب، وتكرّرت هذه الطريقة عنده بعبارات مألوفة مثل: "وإن سلّمنا..، لكن لا نسلّم..."، وهي أسلوب بلاغي منطقي يقوم على نقض الدعوى من داخلها، ومن النماذج البارزة لهذا المنهج ما أورده في رده على الكوفيين حين احتجوا بعدم صرف أفعل منك في الضرورة الشعرية، فقال: "لا نسلّم أن من هي المانعة من الصرف، بدليل شواهد صرف نحو: خيرٌ منك وشرٌّ منك، بل المانع الحقيقي هو كونه صفةً على وزن الفعل الغالب." ثم أردف قائلاً: "وإن سلّمنا جدلاً أن من هي المانعة، فلا نسلّم امتناع صرفه مطلقًا[2]."

وفي موضع آخر، ردّ على احتجاج البصريين بأن ليس فعل يجوز تقديم معموله عليه، مستدلين بقوله تعالى:

﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم ﴾ [هود: 8]،

---

[1] البسيط في شرح الكافية: 2/47 ..48 368 . 371.

[2] البسيط في شرح الكافية:.1/193

حيث اعتبروا أن يوم يأتيهم ظرف منصوب تعلق بالخبر مصروفًا[1].

فقال ركن الدين: "لا نسلّم أنه منصوب على الظرفية، بل هو مرفوع على الابتداء، وبُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿ هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [المائدة: 119]، على قراءة من قرأ يومَ بالنصب، وأضاف: "وحتى إن سلّمنا أنه منصوب، فلا نسلّم أنه منصوب بالخبر، بل نقول إنه منصوب بفعل مقدّر يفسره الخبر."

كما رفض القاعدة العامة التي تقول بجواز تقديم معمول كل فعل عليه، مستشهدًا بأفعال لا يُتقدّم معمولوها كـ عسى و بئس و نِعم[2]، ميل ركن الدين إلى مذهب البصريين في الترجيحات النحوية:

يُلحظ في منهج ركن الدين ميلٌ واضح إلى ترجيح آراء مدرسة البصرة على آراء الكوفيين، وقد تجلّى ذلك في أكثر من موضع من مؤلفاته، حيث يُقدّم حجج البصريين ويُثني على صوابها، مما يُشير إلى انتمائه العلمي أو تأثره بالمذهب البصري، ومن العبارات الدالة على ذلك قوله: "والحق ما ذهب إليه البصريون[3] "، وهي عبارة تُعبّر عن تبنٍّ صريح لرأيهم، كما قال أيضًا: "وقال أكثر البصريين: إنه لم يتحمل الضمير، وهو الحقّ[4]."، مشيرًا إلى أن رأيهم يتوافق مع قواعد التركيب

---

[1] هذه قراءة نافع، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد :.250

[2] البسيط في شرح الكافية: 2/459، وينظر: /1 315، 319، 413، 661،

[3] م، ن 1/357:.

[4] م، ن :.1/327

النحوي والسياق، بل إنه في مواضع أخرى يُصرّح بأولوية مذهب البصريين، كما في قوله: "والأول – أي مذهب البصريين – أولى لقلة الإضمار فيه[1]"، وهو تفضيل نابع من اعتبارات نحوية دقيقة، أبرزها تجنّب التكلف في التقدير أو الإضمار، وهو مبدأ لطالما دافعت عنه المدرسة البصرية، ومما يُعزز هذا الميل أن ركن الدين قد نشأ أو تأثر بأوساط علمية ترجّح المدرسة البصرية، وهو أمر غير مستغرب نظرًا لما تميزت به هذه المدرسة من منهج دقيق قائم على القياس والاستقراء الواسع للسماع العربي الفصيح.

اقتصاره أحياناً على عرض طرف واحد من الخلاف النحوي:

يُلاحظ على منهج ركن الدين أنه، في بعض المواضع، يكتفي بعرض رأي طرف واحد فقط من أطراف الخلاف، وغالبًا ما يكون الطرف المذكور هم الكوفيين، في حين يُغفل ذكر البصريين صراحة، رغم أن احتجاجات البصريين واعتراضاتهم تكون حاضرة ضمنيًّا في سياق الرد، ويُحتمل أن هذا التوجه ناتج عن قناعة ركن الدين بمذهب البصريين، حتى إنه لا يرى ضرورة لذكرهم حين يكون رأيهم هو المعتمد عنده، فيكتفي بعرض حججهم ردًّا على الكوفيين، لا سيما إذا كان الغرض من سياق النقاش هو إضعاف المذهب الكوفي وتفنيد أدلته، ويتجلى هذا الأسلوب في عدد من المسائل، منها: مسألة تقديم الفاعل على فعله، إذ يقول: "وهم طائفة من

---

[1] م، ن: /1 580 .581.

الكـوفيين..."[1]، دون الإشـارة إلـى رأي البصـريين، مكتفيًـا بـذكر الطـرف المـردود عليـه، وكذلك نجده في مسألة إضافة الأعداد المعرّفة بـ"أل" إلى المعدود، إذ يقول:

"وضـربٌ مختلـف فيـه نحـو: الثلاثـة الأثـواب، فـالكوفيون أجـازوا إضـافة الأعـداد المعّرفة إلى المعدودات..."[2]

متجنبًـا ذكـر موقـف البصـريين صـراحة، مـع أن حججهـم واردة ضـمن سـياق الـرد، وهـذا الـنهج يُشـير إلـى أن ركـن الـدين كـان فـي مواضـع معينـة يوجـه النقـاش توجيهًـا نقـديًا صـرفًا لمـذهب معـيّن، ويكتفـي فـي المقابـل بإظهـار تماسـك الـرأي الآخـر دون إطناب.

---

[1] البسيط في شرح الكافية.1/266:

[2] م، ن :.1/660 وينظر: 1/156،.193

الفصل الاول:

النقض والاحتجاج في الاسماء

الفصل الاول: النقض والاحتجاج في الاسماء

بدأ النّحو العربي مع جهود أبي الأسود الدّؤلي[1]، وسرعان ما اتّسع الاهتمام بالدّرس النّحوي حتى شمل البصرة والكوفة وبغداد، وكان لكل فريق منهم مدرسته التي كوّنت منهجه في ذلك، فاشتهر البصريّون باهتمامهم بالقياس، كما اشتهر الكوفيَّون باهتمامهم بالسّماع، أمّا البغداديون فكان منهجهم اصطفائيّاً يأخذ عن الفريقين، ويرتجل ما يراه مناسباً.

وقد كثرت التقاءات النّحاة وخاصّة في بغداد، وجرت بينهم المناظرات، وعبّر كلٌّ منهم عن رأيه، فتعدّدت الآراء، واختلفوا في المسائل، مما دفع إلى تدوين هذه الخلافات، والحديث عنها، فنشأت المسائل النحويّة وينبغي التّنبيه إلى أنّ هذه المسائل ليس بالضّرورة أن يكون كلّ رأي فيها يعبّر عن مدرسةٍ برمّتها، فيكوّن رأي نحوييها جميعاً؛ بل ربّما نجد آراء متخالفة لنحاة المدرسة ذاتها، ناهيك عن أن بعض نحاة مدرسة ما قد يوافق في آرائه منهج مدرسة أخرى، وربّما وجدنا في كتب الخلاف النّحوي (المسائل النحوية) آراء منسوبة إلى مدرسة ما تنسجم مع منهجها، ولكنّنا في الحقيقة لا نجد هذه الآراء عند علماء هذه المدرسة إذا رجعنا إلى كتبهم.

وبالنّتيجة فإنّ علماء النّحو على اختلاف مدارسهم، فقد كان لكلّ منهم رأيه المستقلّ، وإن كان المنهج العام للمدرسة يجمعهم في أسلوب التّفكير، أو التّوجيه، مما يعني أنّ الاتفاق والاختلاف ليس بالضرورة أن يكون ضمن تقسيم حدّد

---

[1] هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكناني، اشتهر بكنيته "أبو الأسود"، أول من وضع علم النحو في العربية، ولد قبل الهجرة النبوية بـ 16 سنة في مكة، توفي سنة 69 هـ/ 688م

المحـدّثون ملامحـه ومـا يهمنـا فـي هـذا البحـث أن نعـرض لوجـوه الـنقض بـين المدرسـة البصرية والكوفية كما عرضها الاستراباذي[1] في كتابه البسيط.

عـرَّف الاسـتراباذي الاسـم بأنـه: "مـا دلّ علـى معنـى فـي نفسـه غيـر مقتـرن بأحـد الأزمنـة"[2]، ونـراه يوضّـح المفـاهيم التـي أرادهـا فـي تقديمـه لهـذا التعريـف مـن خـلال تصـريحه بـأنّ المقصـود مـن "(دلّ علـى معنـى) يشـمل الكلمـات الثلاثـة، وبقولـه: (فـي نفسـه) خـرج عنـه الحـرف، وبقولـه: (غيـر مقتـرن) خـرج عنـه الفعـل والأسـماء المقترنـة بالزمان"[3].

وبهـذا يمكـن تحديـد أنّ المقصـود مـن الاسـم مـا شـملَ الكلمـات المفيـدة لمعنـى محـدد ويتمتّـع بخاصـية الثبـات فـي الصـيغة التـي جـاء فيهـا، بنـاء علـى ذلـك نقـوم بدراسـة لعض الأسماء التي تعرّضت لمسائل خلافيّة مبرزين الجوانب الخاصّة بها.

---

[1] هو فضل الله بن أبي محمد عبد الرحمن جلال الدين الاستراباذي، ولد سنة 1340 هـ وتوفي سنة 1394 هـ، كان يمثل رأس المدرسة الأخبارية في القرن الحادي عشر الهجري

[2] البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي (ت 715 هـ)، تحقيق: الدكتور حازم سليمان الحلي، ط1، المكتبة الأدبية المختصة، جمادى الأولى 1427 هـ، ج2، ص136

[3] المصدر نفسه: ج2، ص136

مسألة الخلاف في (مذ، منذ):

قال الاستراباذي: "(ومذ ومنذ للزمان)، اعلم أنهم اتفقوا على أنهما لابتداء لغاية في الزمان، وأما (من)، فالبصريون ذهبوا إلى أنها لابتداء الغاية في غير زمان، والكوفيون إلى تعميمه في الزمان والمكان"[1].

وبهذا نلحظ أنه حدّد وظيفتها النحوية انطلاقاً من دلالتها على بدء الغاية الزمانية، ثمّ نراه يتحدّث عن حكمها فيما بعدها قائلاً:

"اعلم أنّ (منذُ) تُخفض ما بعدها على كل حالٍ، وهي في الزمان بمنزلة (مِن) في سائر الأسماء، تقولُ: (ما رأيتهُ منذُ يومين، ومنذُ خمسةِ أيام، ومنذُ اليومِ، ومنذُ يومِنا، ومنذُ العامِ، ومنذُ عامِنا)، وتُخفض ذلك كلّه: ما مضى، وما لم يمضِ، وما أنت فيه.

ولو استعملت (مِن) في هذا الباب مكان (منذ) فقلت: (ما رأيته من يومين، أو من شهرين) كان ذلك قبيحاً، وأهل البصرة لا يجيزونه، وأمّا قول الله عزّ وجلّ: (لمسجدٌ أُسِّسَ على التقوى من أوّل يوم أحقُّ أن تقومَ فيه)، فتقديره: (من تأسيس أول يوم)"[2].

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص551

[2] الجمل في النحو: صنّفه: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة (340 هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيرون، إربد، 1404 هـ – 1984م، ص139

فنرى أن دلالة (منذ) الزمانية تحدّد المعنى المرتكز على بدء الغاية المرتبطة بالحدث الموجود، مقترناً بزمانه في الماضي والمضارع، وهي تختلف عن دلالة (من) في كون (من) تحتاج إلى تقدير يوضّح المعنى ويزيل اللبس من جهة، وفي كونها تفتقر إلى الفصاحة في سياقها المستعملة فيه بدلالتها على ابتداء الغاية في غير الزمان من جهة أخرى.

ونرى الاستراباذي يوضّح الفكرة المرتبطة بهما ويؤيّدها بالحجّة، متحدّثاً عن الخلاف الذي دار حولها بين الكوفيين والبصريين في قوله: "مذ ومنذ، وإنما بنيا إذا كانا اسمين لموافقتهما مذ ومنذ إذا كانا حرفين لفظاً ومعنىً، ولأن وضع مذ وضع الحروف، ثم حُمِلَ عليه منذ لاتفاقهما في أصل المعنى لتضمُّنهما معنى الإضافة لأنهما مقطوعتان عن الإضافة المرادة في المعنى، لأن معنى قولك: منذ يوم الجمعة، أول المدة، وأصل مذ، منذ بدليل أنك تقول في تصغيره: مُنَيْذُ، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

ومنذ مركّبة عند الكوفيين، وأصلها من ذو التي بمعنى الذي، أو من إذ، ثم حذفت الهمزة، ورُكِّبت، وضُمَّ أوَّله دلالةً على التركيب، فقالوا تقدير قولك: ما رأيته منذ يومان، من الذي هو يومان، ويومان خبر لمبتدأ محذوف، أو من إذ مضى يومان فيومان، فاعل فعلٍ محذوف.

أما عند البصريين فهي حرف برأسه، إذ لا دليل على التركيب، وغاية دليلهم الذي ذكروه على التركيب أن المعنى يصحُّ على التركيب، [وهذا القدر لا يوجِب الانتقال عن الأصل، وإنما وجبَ إذا لم يصحّ حملهُ إلا على التركيب] وليس هاهنا

لجوازِ حمله على ظاهرِه، فتبقى دعوى التركيب تحكُّماً"[1]، ومن الملاحظ أنّ رأي البصريين أكثر منطقيّة في إيرادهم فكرة أنْ لا جواز على وجود التركيب، وأنها حرف قائم بنفسه.

وأوضح الزّجاجي الغرض من توظيف (مذ، ومنذ) في قوله: "وروى بعضهم (مذ حججٍ ومذ دهرِ) قال: وكان من لغته أن يُخفض بـ (مذ) على كل حال، ويجعلها بمنزلة (منذ) فتقديره عنده (من مرٍّ حججٍ ومن مرٍّ دهرٍ).

وأمّا (مذْ) فترفع ما مضى، وتخفض ما أنت فيه، كقولك: (ما رأيته مذ يومان، ومذ شهران، ومذ عامان، ومذ عشرة أيام) فترفع ذلك كله لأنه ماضٍ بالابتداء، وخبره (مذ)، والتقدير: (بيني وبين لقائه يومان)"[2]، ونلحظ هاهنا التركيز على الوظيفة النحوية المختصة بعمل (مذ) في رفع ما بعدها وأنها يجب أن تكون مسبوقة بفعل ماضٍ، في حين أن (منذ) تختص بالخفض.

أمّا ابن جني فكان له رأي يتّفق فيه مع الزّجاجي، ولكنه ذهب إلى جواز عمل الاثنين في الرفع والخفض من خلال قوله: "اعلم أنّ كل واحدة منهما تصلح أن تكون اسماً رافعاً، وأن تكون حرفاً جارّاً، والأغلب على (مذ) أن تكون اسماً رافعاً،

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص185 – 186

[2] الجمل في النحو: ص140

والأغلب على (منذ) أن تكون حرفاً جارّاً"[1]، وهنا نلحظ أنه يركّز على العمل الدقيق الذي اختصّ به كل واحد منهما.

ويتّفق اللحياني معهما في قوله: "والرفع بعد مذ أكثر من الخفض، ومن الرفع بعد (منذ)، وضبّة والربابُ تخفض بمذ ما مضى وما لم يمض. وبعض العرب يرفع بـ (منذ) ما مضى وما لم يمض"[2].

والحقيقة أنّ الأمر مرتبط بالكلمة المذكورة بعدهما "فإذا وليهما اسم مرفوع ففي رافعه خلاف بين نحاة الكوفة، على ثلاثة أقوالٍ:

1- أن رافعه فعل محذوف، فإذا قلت: ما رأيته مذ أو منذ يومان، كان تقدير الكلام: ما رأيته مذ أو منذ (مضى).
2- أنّ رافعه مبتدأ محذوف، تقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، ويكون الاسم الواقع بعدهما خبراً لمبتدأ محذوف.
3- أن مذ ومنذ مبتدآن، وما بعدهما خبران مرتفعان بهما، واجبان التأخير، وتقدير الكلام: آمد ذلك يومان، وهو مذهب طائفة من الكوفيين، ونسبه آخرون إلى المبرّد وابن السرّاج وأبي علي الفارسي"[1].

---

[1] اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988، ص61

[2] تذكرة النحاة: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (654 – 745 هـ)، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406 هـ - 1986م، ص9

أمّـا المبـرّد فتحـدّث عنهمـا محـدّداً موقعهمـا الإعرابـي وفقـاً للاسـم الواقـع بعـدهما فـي قولـه: "أمـا (مـذ) فيقـع الاسـم بعـدها مرفوعـاً علـى معنـى، ومخفوضـاً علـى معنـى، فـإذا رفعـت فهـي مبتـدأ، ومـا بعـدها خبـر، غيـر أنهـا لا تقـع إلا فـي الابتـداء لقلـة تمكنهـا وأنهـا لا معنـى لهـا فـي غيـره، وذلـك قولـك: لـم آتـه مـذ يومـان، وأنـا أعرفـه مـذ ثلاثـون سـنة"[2] ، "وأمـا الموضـع الـذي يـنخفض مـن بعـدها فـأن تقـع فـي معنـى (فـي) ونحوهـا، فيكون حرف خفض وذلك قولك: أنت عندي مذ اليومِ، ومذ الليلةِ"[3].

ونـراه يحـدّد المعنـى الأصـل انطلاقـاً ولا يختلـف عمـا ذُكـر فـي قولـه:"فأما (منـذ) فمعناهـا –جـررت بهـا أو رفعـت– واحـد. وبابهـا الجـر، لأنهـا فـي الأزمنـة لابتـداء الغايـة بمنزلـة (مـن) فـي سـائر الأسـماء، تقـول: لـم أرك منـذ يـوم الجمعـة، أي: هـذا ابتـداء الغاية، كما تقول: من عبد الله إلى زيد، ومن الكوفة سرت.

فـإن رفعـت فعلـى أنـك جعلـت (منـذ) اسـماً، وذهبـت إلـى أنهـا (مـذ) فـي الحقيقـة، وذلك قليل لأنها في الأزمنة بمنزلة (من) في الأيام"[4]

---

[1] الخلاف النحوي الكوفي: حمدي محمود حمد جبالي، إشراف: الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، نيسان، 1995، ص441 – 442

[2] المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (210 – 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، القاهرة، 1415 هـ – 1994م، 3/30

[3] المقتضب: ج3، ص30

[4] المصدر نفسه: ج3، ص31

أمّا الأخفش فقد ذهب إلى تحديد عملهما انطلاقاً من انتشارهما بين العرب قائلاً: "منذ لغة أهل الحجاز يجرّون بها كل شيء، ومذ لغة بني تميم وغيرهم، ما بعدها رفع، قال: وأما عامة العرب فيجرّون بهما الحاضر، ويرفعون بعدها الماضي، وروى الكوفيون أن مذ يرفع بها تميم وأسد، وتخفض بها مزينة وغطفان وعامر ومن جاورهم من قيس"[1].

قال الشاعر:

"ومازلت أبغي المال مذ أنا يافعٌ وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا"[2]

جاءت (مذ) في الشاهد الشعري مضافةً إلى جملةٍ اسميّةٍ (أنا يافعٌ)، ولذلك تُعرَب ظرف زمان مبني على السكون في محلّ نصبٍ، وتُعرب الجملة الاسمية بعدها في محل جرٍّ بالإضافة، ونلحظ أنّ هذا الحكم الإعرابي يناسب تعريف الاستراباذي الذي ركّز بداية على معناها المرتبط بالزمان وبالتحديد بدء الغاية الذي يُهم منه في هذا الشاهد معنى (من بداية) كوني يافعاً، ويمكن الانطلاق من وجهٍ إعرابيٍّ آخر تبعاً لما طرحه المبرّد، فتكون (مذ) ظرف زمان مبني على السكون في محلّ رفعٍ مبتدأ، والجملة الاسمية بعدها في محل رفع خبر، ويرجّح البحث إعرابها

---

[1] تذكرة النحاة: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (765 – 745 هـ)، ص9

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى في سنة 761 هـ، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ص433

في محل نصبٍ على الظرفية الزمانية انطلاقاً من المعنى الأساس الذي قامت عليه ومراعاة للموقع الإعرابي الخاصّ بالظرفية كونها تقدّم المعنى الخاصّ بـ (مذْ).

مسألة الخلاف في (لا سيّما):

قال الاستراباذي: "واعلم أن النحاة عدّوا (لاسيما) من كلمات الاستثناء نظيرة ليس، ولا يكون، وهي مركّبة من (لا) و (سيَّ) غير أن المراد منه التعظيم، والتفضيل والتخصيص، ويروى بعده الرفع والجر والنصب قليلاً، نحو: لاسيّما زيداً، بالرفع والجر والنصب، أما الرفع فعلى أن تجعل (ما) بمعنى الذي، ويكون العائد محذوفاً، وخبره أيضاً محذوفاً، وتقديره: لا سيَّ الذي هو زيدٌ موجود، والجرّ على أن سيَّ مضاف إلى زيدٍ، وهو نكرة بمعنى مثل، ولهذا تعمل فيه (إلا) و(ما) زائدة، وخبره محذوف، وتقديره: لا سيَّ زيدٍ موجودٌ بمعنى لا مثلَ، والنصب على أنه تشبيه بالمفعول به"[1]

إذن يتضح أنّ الوظيفة الدلالية لـ (لا سيّما) التعظيم والتفضيل ولكنّ حكمها الإعرابي بعدها ذا دور كبير في تحديد معنى هذا التفضيل.

يُستفاد من (ولاسيما) في الكلام "إفادة أنّ ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمرٍ واحد، ولكنّ نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها، ولذا يقول النحاة: إنّ (لا سيَّ) معناها: لا مثلَ، يريدون: أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها في المقدار

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص601 – 602

الـذي يخصّـه مـن الأمـر المشـترك بينهمـا، وأن مـا بعـدها يزيـد عليـه فـي ذلـك المقـدار، سواء أكان الأمر المشترك محموداً، أم مذموماً"[1]

كـان بعـض النحـاة ومـنهم الأخفـش، وأبـو حـاتم، والنّحّـاس قـذ ذكـروا أنّ الأصـحّ أن "ليس مـا بعـدها مسـتثنى، بـل منبّـه علـى أولويتـه بمـا نُسـب لمـا قبلـه. وقـال خطّـاب: مسكوتٌ عنه، و (سيَّ) اسم لا، وقيل: حال، وقيل: (لا زائدة).

وأصـله: سـوى، وتخفّـفَ ياؤهـا خلافـاً لابـن عصـفور، وتُسـكّن، فالمحـذوف الـلام أو العـين قـولان، فـإن تلاهـا معرفـة جـرّ بالإضـافة و(مـا) زائـدة يجـوز حـذفها خلافـاً للخضـراوي، أو رفـع خبـر محـذوف، و(مـا) موصـولة أو موصـوفة، أو نكـرة جـاز النصب تمييزاً لـ (ما) نكرة تامة، وقيل: ظرفاً أو صلةً لها"[2].

وكـان أبـو حيّـان مـن النحـاة الـذين ذكـروا أنّ فـي (سـيَّما) لغتـين: "مـنهم مـن يخفضـها، ومـنهم مـن يثقلهـا. ولهـا عمـلان فـي كـل وجـه مـن التثقيـل والتخفيـف، ترفـع بهـا، وتخفـض، ولا يجـوز حـذف (لا) مـن (ولاسـيما) وقـد أولعـت بهـا العامـة، ولا يوجـد

---

[1] النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن، ط3، دار المعارف بمصر، القاهرة، (د.ت)، ج1، ص401 – 402

[2] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911 هـ: تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418 هـ – 1998م، ج2، ص216

ذلك في شعر فصيح البتة"[1]، وهنا نجده استبعد النصب منها، وركّز على تركيبها المستعمل كاملاً.

واختلف معه ابن دريود إذ ركّز على كونها تخفض لا ترفع في قوله: "إن في قولك (لا سيما) لغتين: التثقيل، والتخفيف. فمن خفف خفض بها، ومن ثقل رفع، وهو غلط منه، لأنها اسم مضاف في كلا الحالين، وإنما علة الخفض زيادة (ما) وعلة الرفع كون (ما) بمعنى (الذي)، وقد صرّح الأخفش في كتابه بإجازة الرفع والخفض في التثقيل والتخفيف، ودون تفضيل، وهو الذي لا يجوز غيره في القياس"[2].

وقد تحدّث بعض النحاة عن حالة الاسم الواقع بعدها من الناحية الإعرابية، فلاحظوا أنه في حال أتى بعدها معرفة مجرور نحو: "لا سيّما زيدٍ فبالإضافة، و(ما) زائدة، وزيادة (ما) بين المضافين مسموعة، ويجوز حذفها نحو: لا سيَّ زيد، نصَّ عليه سيبويه، وزعم ابن هشام الخضراوي أنها زائدة لازمة لا تُحذف"[3].

ويُعرَب الاسم بعدها إذا كان مرفوعاً نحو: "لاسيما زيدٌ، فخبر مبتدأ محذوف، و(ما) موصولة بمعنى الذي مجرورة بإضافة (سيّ) إليها والجملة صلة، والتقدير: لا سيّ الذي هو زيد، وأجاز ابن خروف أن تكون (ما) نكرة موصوفة، والجملة صفة.

---

[1] تذكرة النحاة: ص298

[2] المصدر نفسه: ص298

[3] همع الهوامع: ج2، ص217

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران، وثالث وهو النصب"[1]، ونرى فيه اختلاف، إذ قيل: "إنه على التمييز و(ما) نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض الإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي ولا مثل شيء يوماً، وقيل: إنه على الظرف و(ما) بمعنى الذي وهو صلة لها أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم كما قالوا: رأيت الذي أمسٍ، أي الذي وقع واتفق.

وقيل إن (ما) حرف كافٌّ لـ (سيّ) عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم: على التمرة مثلها زيداً.

وقيل: إنها كافّة، وهو ظرف، قاله ابن الصائغ، أي: ولا مثل ما كان لك في يوم"[2]

وقد استعمل (لاسيّما) حرفاً "من حروف الاستثناء جماعة من النحويين، منهم الأخفش وأبو حاتم وابن النحاس، وأضرب عن ذكرها في باب الاستثناء المبرد"[3].

قال الخضراوي: "لمّا كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له، وأقرب ما يشبه به قوله:

فتى كَمُلَتْ خيراتُهُ غيرَ أنَّه جوادٌ فما يُبقي من المال باقيا

---

[1] المصدر نفسه: ج2، ص217

[2] همع الهوامع: ج2، ص217 – 218

[3] تذكرة النحاة: ص298

لأن كونه (جواداً) خير، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير.

والصحيح: أنّها لا تُعدُّ من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يُخرجه عن أن يكون قائماً"[1]

وفي قولنا: أحبّ القراءة لا سيما الأدبُ

نلحظ في هذا المثال أنّ الاسم الواقع بعد لاسيّما وهو (الأدبُ) قد جاء مرفوعاً، وبناء على ذلك يُعرب: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وتعرب (لا سيما) وفق الآتي:

لا: النافية للجنس تعمل عمل إنَّ، حرف مبني على السكون لا محلّ له.

سيَّ: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب.

ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

والجملة الاسمية المؤلّفة من المبتدأ المحذوف والخبر (الأدبُ): لا محلّ لها لأنها صلة الموصول الاسميّ.

أحبّ القراءة لا سيّما الأدبَ

جاء الاسم الواقع بعد (لا سيما) منصوباً، ويُعرب (الأدبَ) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

---

[1] همع الهوامع: ج2، ص216 – 217

وأحب القراءة لاسيما الأدبِ

نلحظ مجيء الاسم الواقع بعد (لاسيّما) مجروراً وفيه تُعرب (ما) في (لاسيّما)

ما: زائدة لا عمل لها، والاسم الواقع بعدها (الأدبِ): مضاف إليه.

ويمكن ملاحظة أنّ الاسم الواقع بعدها قد حُكم عليه بالثقل في حالة الرفع، وبالخفض في حالة الجرّ وهو رأي ابن دريود، وكذلك كانت (ما) في حالة الرفع بمعنى (الذي) وزائدة في حالة الجرّ، وهذا يوافق ما قاله الاستراباذي.

مسألة الخلاف في (الممنوع من الصرف):

قل الاستراباذي: "غير المنصرف ما فيه علتان [من تسع] إلى آخره) إشارة إلى تعريف غير المنصرف، وهو ظاهرٌ، لكن ينبغي أن يُعْلَمَ أن المراد من العلة في قوله: (ما فيه علتان) جزء العلة، لا العلة التامة، وإلا لامتنع الاسم عن الصرف مع كل واحدة منها وليس كذلك"[1].

ما يعني أنه عمد إلى الحكم على الاسم بأنه غير منصرف انطلاقاً من وجود علّتين، وفيما يأتي نذكر بعضاً منها:

1-الألوان على وزن أفعل:

قال الاستراباذي: "وزاد فيه علتين: إحداهما: شبه ألف التأنيث: نحو: أرطى إذا سمي به.

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج1، ص184

والثانية: مراعاة الأصل، نحو: أحمر إذا سمّي به ثم نُكِّر"[1].

ونرى معنى الأصل يرتكز مباشرة على الوزن (أفعل) وهو مشابه للفعل ويوضح سيبويه ذلك قائلاً: "اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم.

قلتُ: فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأحمر، وأسود [وأبيض، وآدر]"[2].

2-صيغة منتهى الجموع:

قال الاستراباذي: "(وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث) إشارة إلى بيان ما ذكره في حد غير المنصرف من قوله: أو واحدة منها، تقوم مقامهما وهي الجمع، وألفا التأنيث المقصورة والممدودة، وإنما قام الجمع مقام علتين، لكونه جمعاً مع أقصى الجموع، فكونه جمعاً بمعنى علة، وكونه على صيغة منتهى الجموع بمنزلة علةٍ أخرى، وكأن فيه علتين"[3]

---

[1] المصدر نفسه: ج2، ص185

[2] الكتاب (كتاب سيبويه): أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1412 هـ - 1992م، ج3، ص193

[3] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص199

ويمكن تعريف صيغ منتهى الجموع وتحديدها في كونها: "كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ومثال ما بعد الألف حرفان نحو (مساجد معابد، تجارب) ومثال ما بعد ألف ثلاثة أحرف أوسطها ساكن (عصافير، مفاتيح، مناديل)، وهي ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع، أي الجمع الذي ليس بعده جمع، وهي علة قائمة بذاتها لا تحتاج إلى علة أخرى"[1].

وفي هذا الجانب يقول السهيلي: "وأما باب مساجد ودراهم وكل جمع على عدة هذا الجمع فإنه جمع ليس له نظير في الواحد فيشبَّه به فهو بناء مخصوص بالجمع، كما أن بنية الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضاً ونونه لا تنون أبداً كنون التثنية، فكان آخر هذا الجمع لا ينون أبداً، لأنه بناء مخصوص بالجمع، فكان حمله على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد"[2]، وهذا يعني أن صيغ منتهى الجموع كما أن لها صيغة ثابتة تدلّ عليها خاصّة فقد أشبهت جمع المذكر السالم في خلوّه من التنوين وفي دلالة نونه على الجمع دون التثنية.

3-تنوين العوض:

---

[1] الممنوع من الصرف في اللغة العربية: د. عبد العزيز علي سفر، ط1، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 2000م، ص591

[2] آمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (508 – 581)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ص38 – 39

قال الاستراباذي: "التنوين نون ساكنة تتّبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل"[1]، ونراه يعدّد أنواع التنوين ويتحدث عن تنوين العوض الذي ندرسه في قوله: "تنوين العوض: وهي التي تلحق الاسم عوضاً من المضاف إليه، نحو: يومئذٍ، وساعتئذٍ، أي يوم إذ كان كذا [وساعة إذ كان كذا]، ولما حذف المضاف إليه عوِّض التنوين إياه"[2].

وتحدّث ابن الخبّاز عن التنوين قائلاً: "التنوين حرف ذو مخرج، وهو نون ساكنة، وجماعة من الجهَّال بالعربية لا يعدّونه حرف معنى ولا مبنى، لأنهم لا يجدون له صورة في الخط، وإنما سُمِّي تنويناً، لأنه حادث بفعل التكلم، والتفعيل من أبنية الأحداث"[3]، ونركّز في دراستنا على تنوين العوض الذي يسمّى بالعوض "لكونه عوضاً عن حرف أو مضاف إليه مفرد أو جملة"[4]، ومنه العوض عن مضاف إليه، وهو ما نجده في قول الشاعر:

"طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءِ"[5]

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص661

[2] المصدر نفسه: ج2، ص661 – 662

[3] الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (849 – 911 هـ): تحقيق: غازي مختار طليمات، ج2، 263

[4] شرح كتاب الحدود: الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (899 – 972 هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414 هـ – 1993م، ص283

[5] سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان ابن جني، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، 1413 هـ – 1993م، ص508

وذهب أبو العباس إلى أن "كسرة أوانٍ ليست إعراباً، ولا علماً للجر، ولا أن التنوين الذي بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن (أوان) بمنزلة (إذ) في أن حكمه أن يضاف إلى الجملة نحو قولك: جئتك أوان قام زيد، وأوان الحجاج أمير، أي: إذ ذاك كذاك، والنون عنده كانت في التقدير ساكنة كسكون ذال إذ، فلما لقيها التنوين ساكناً كُسرت النون لالتقاء الساكنين، كما كُسرت الذال من إذ لالتقاء الساكنين"[1]، كما يكثر حذف الكلمة ويأتي التنوين عوضاً عنها "فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظة (كل)، أو (بعض) – وما في حكمهما– ومن أمثلته:

قسّمت المال بين المستحقّين فأعطيت كلَّاً نصيبه. أي: كل مستحقٍّ"[2].

فنلاحظ أنّ التنوين في كلمة (كلَّاً) قد كان عوضاً عن كلمة المستحقين.

"وأما حذف جملة أو أكثر ومجيء التنوين عوضاً عنها فإنه يكثر بعد كلمة (إذ) المضافة المسبوقة بكلمة (حين) أو (ساعة) وما أشبههما من ظروف الزمان التي تضاف إلى (إذ)، ويتضح الحكم من الأمثلة الآتية:

جاء الصديق، وكنت حين إذ (جاء الصديق) غائباً – جاء الصديق وكنت (حينئذٍ) غائباً.

أكرمتني، فأثنيت عليك حين إذ (أكرمتني) – أكرمتني فأثنيت عليك (حينئذٍ)"[3]

---

[1] المصدر نفسه: ص509

[2] النحو الوافي: ج1، ص40

[3] المرجع نفسه: ج1، ص40

ومنـه العـوض عـن حـرف، ويكـون عوضـاً عـن اليـاء المحذوفـة فـي حـالتي الرفـع والجـرّ فـي الاسـم المنقـوص، وقـد تحـدّث ابـن جنّـي عنـه مـوردا آراء بعـض النحـاة فـي قوله: "وممّا يُسأل عنه من أحوال التنوين قولهم جوارٍ وغواشٍ ونحو ذلك:

لأيـة علّـة لحقـه التنـوين وهـو غيـر منصـرف، لأنـه علـى وزن مفاعـل؟ فـالجواب عـن ذلـك مـا ذهـب إليـه الخليـل وسـيبويه، وذلـك أنهمـا ذهبـا إلـى أنّ هـذا لمّـا كـان جمعـاً، والجمـع أثقـل مـن الواحـد، وهـو أيضـاً الجمـع الأكبـر الـذي تنـاهى إليـه الجمـوع، وذلـك أنـك تقـول: كلـب وأكلُـب، ثـمّ تجمـع الجمـع، فتقـول: أَكالِـبُ، ونحـوه عَبْـدٌ وأَعبُـد وأَعابِـدُ"[1]، ويـدعّم ابـن جنّـي فكـرة الثقـل فـي توضـيحه كـونهم "يقولـون: سِـقاء وأسـقية وأسـاقٍ، وشِـفاء وأشـفية وأشـافٍ، فـزاده مـا ذكرنـاه ثقـلاً، ووقعـت مـع ذلـك فـي آخـره اليـاء، وهـي مسـتثقلة، فلمّـا اجتمعـت فيـه هـذه الأشـياء خفّفـوه بحـذف يائـه، فلمّـا حُـذِفت اليـاء نقـصَ عـن مثـال: مَفاعـل، وصـارَ جـوار وغـواش بـوزن جنـاح، فدخلـه التنـوين لنقصـانه عـن مثـال مفاعـل، فقلـت: جـوارٍ وغـواشٍ ومجـارٍ، ويـدلّك علـى أنـه لمّـا نقـص فـي حـال الرفـع والجـرّ عـن مثـال مفاعـل لحقـه التنـوين لنقصـانه أنـك صـرت إلـى حـال النصـب، فجـرى مجـرى الصـحيح كمـا مـن عـادة المنقـوص إذا نُصِـبَ فأتممتـه، لـم تصـرفه، فقلـت: رأيـتُ جـواريَ وغواشيَ وعواليَ، ونحو ذلك"[2].

أمّـا الزجّـاجي فقـد أظهـر رأيـه فـي تنـوين العـوض عـن الحـرف فـي قولنـا: "جـوارٍ وسـوارٍ وغـواشٍ وقـواصٍ، وذلـك أن التنـوين فـي هـذا الجـنس عـوض مـن نقصـان البنـاء،

---

[1] سر صناعة الإعراب: ج1، ص510 -511

[2] المصدر نفسه: ص512

ولذلك صار لازماً، وأصله جواري وسواري، فاستثقلت الضمة في الياء المكسور ما قبلها، وكذلك كان في حال الجر، مررت بجواري وسواري مثلاً، فاستثقلت الكسرة قبلها أيضاً فأسكنت، فلمّا سكنت نقص البناء، فأُدخل عليه التنوين عوضاً من نقص البناء، فسقطت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها، فقيل جوارٍ يا هذا"[1]، ومن الملاحظ أن الزجّاجي يركّز على فكرة نقصان البناء الذي كان العامل المسبب في ظهور تنوين العوض "لأن التنوين فيه عوض من نقص البناء، والفرق بين قاض وغاز زبابه، وبين جوار وغواش وبابه، أن قاضياً وما أشبهه مستحق للتنوين منصرف، فلمّا لحقه النقصان في حال الرفع والخفض، صار فيه عوضاً من نقصان البناء فلزمه، وباب جوار وغواش غير مستحق للتنوين، لأنه من باب مساجد وضوارب، فلمّا لحقه النقصان أُدخل عليه التنوين عوضاً من نقصان البناء"[2].

ونقرأ بعض الآراء التي علّلت سبب التنوين وفكرة العوض من مثل (أبي إسحاق) الذي ذهب إلى أنّ "التنوين في جوارٍ ونحوه إنما هو بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء، فلمّا جاء التنوين حُذِفت الياء لالتقاء الساكنين هي والتنوين، كما حُذِفت من المنصرف في نحو قاضٍ وغازٍ ومشترٍ ومتعالٍ"[3]، ومن الجدير بالذكر أن رأي (أبي إسحاق) غير مرضي ذلك بأنّ فكرته عن كون "الياء في باب جوارٍ ونحوه في الرفع والجرّ قد عاقبت الحركة، فلم تجتمع معها، فلمّا ناوبتها فلم تجامعها

---

[1] الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة 337 هـ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399 هـ - 1979م، ص97 - 98

[2] الإيضاح في علل النحو: ص98

[3] سر صناعة الإعراب: ص512

صارت بدلاً منها ووسيلة لها، فكما لا ينبغي أن يُعوض من الحركة وهي موجودة، فكذلك لا ينبغي أن يعوّض من الحركة وهناك من الياء ما يعاقبها ويكون بدلاً منها، وأيضاً فلو كان التنوين في جوارٍ إنما هو عوض من حركة الياء في الرفع والجر لوجب أيضاً أن يعوضوا من ضمة الياء والواو في نحو يقضي ويغزو"[1].

ويتّفق الفاكهي مع ابن جنّي في موضوع حذف الياء بسبب الاستثقال، وسمَّى تنوين العوض الداخل على "حواري وغواشي بتنوين الصرف، نظراً إلى أن الأصل في الأسماء الصرف، استثقلت الضمة على الياء فحُذفت فاجتمع ساكنان: الياء، والتنوين، فحذِفت الياء"[2].

وفي إعراب الاسم الذي لحق به تنوين العوض نقول: "الكلمة مرفوعة بالضمة على الياء المحذوفة، ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة، والتنوين الظاهر في الحاتين عوض عن الياء المحذوفة"[3].

ونقرأ في قوله تعالى: "(لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ)"[4]، واختلف النّحاة في تنوين (غواشٍ) فظهرت آراء هي:

---

[1] المصدر نفسه: ص513

[2] شرح كتاب الحدود في النحو: الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 – 972 هـ)، تحقيق: الدكتور: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414 هـ – 1993م، ص290

[3] النحو الوافي: ج1، ص38

[4] سورة الأعراف: الآية (41)

– التنوين في (غواشٍ) هو تنوين العوض عن الياء وارتكزوا في تدعيم رأيهم بما قاله سيبويه: "اعلم أن كلّ شيء وكانت لامه ياءً أو واواً، ثمّ كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم، فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين، واواً كانت أو ياءً. وتلزمها كسرة قبلها أبدا، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء"[1].

– التنوين في (غواشٍ) هو عوض عن حركة الياء المحذوفة، وأصله (غواشيُ) وقد ذكر ذلك المبرّد "موضّحاً أن الضمة حذفت للتخفيف، وتمّ التعويض عنها بالتنوين ثمّ التقى ساكنان (التنوين والياء) فحذفت الياء ليخفّ الثقل"[2].

– التنوين في (غواشٍ) هو "تنوين تمكين"[3]، وبذلك تصبح كلمة (غواشٍ) غير ممنوعة من الصرف.

ويمكن أن نلحظ أن التخفيف للاسم المنقوص والتعويض عنه جاء للخفة وهذا الأكثر منطقية بالنظر إلى لغة العرب.

---

[1] الكتاب (كتاب سيبويه): ج2، ص239

[2] ينظر: شرح الرضي على الكافية الاستراباذي: ج1، ص153

[3] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك في النحو والصرف ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمد بن علي الصبان وطه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، ج3، ص360

مسألة الخلاف في الألف والنون:

قال الاستراباذي: "وأما الألف والنون فهو فرع على المزيد عليه، أن قلنا: إنهما أصل في منع الصرف، وأما إن قلنا: إنه إنما تمنع الصرف لمشابهته ألفي التأنيث، فلم نقل: إنه فرع على شيء"[1]، وهو ما يؤكد كون هذه العلّة من الأسس التي تمنع الصرف إذ "يمنع العلم المختوم بألف ونون زائدتين للعلمية ولوجود شيء في آخره يشبه آخر (سكران) وهو الألف والنون الزائدتان"[2]

وعن زيادة (الألف والنون) فُتُعرف "أصالة هذين الحرفين من زيادتهما عن طريق سقوطهما من بعض التصريفات والاشتقاقات كما في (حمدان، وفرحان) حيث يمكن ردهما إلى حمد وفرح، بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني نحو (عثمان، مروان، رشدان) فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران، إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلاً فيؤدي هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ولوقوعها بعد ثلاثة أحرف أصلية، وإما عدم اعتباره أصيلاً فيؤدي إلى الحكم بأصالة النون ومن الأمثلة (حسان، عفان، حيان)"[3]

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج1، ص191

[2] الممنوع من الصرف في اللغة العربية: ص299

[3] الممنوع من الصرف في اللغة العربية: ص302

وأورد النحاة آراءهم في ذلك، ومنهم السيوطي الذي قال: "وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين"[1].

وكذلك تحدث عنها الزّجاجي في قوله: "ومنها كلّ اسم في آخره (ألف ونون) زائدتان، نحو: (سلمان، وعمران، وحمدان، ومروان)"[2].

أما المبرّد فقال: "فإن كان (فعلان) ليس له (فَعلى)، أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان، انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة، نحو: عثمان، وعريان، وسرحان، وإنما امتنع من الصرف في المعرفة للزيادة التي في آخره، لأنها كالزيادة في آخر سكران، وانصرف في النكرة، لأنه ليست مؤنثه (فعلى) لأنك تقول في مؤنثه: عريانة، وخمصانة، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير"[3]، وبهذا نلحظ أنهم لم يختلفوا كثيراً في منعها من الصرف.

وفي الآية الكريمة: قال تعالى: "(إنما يعمر مساجدَ الله من آمن بالله واليوم الآخر)"[4]

جاء في الآية الكريمة لفظ (مساجدَ) منصوباً لأنه مفعول به وعلامة نصبه الفتحة، وهو من صيغ منتهى الجموع على وزن (مفاعل) بعد ألفه حرفان، وهذا

---

[1] الكتاب (كتاب سيبويه): أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ج2، ص11

[2] الجمل في النحو: ص277

[3] المقتضب: ج3، ص335

[4] سورة التوبة: الآية (18)

السبب الأول أما السبب الثاني فكونه اسم علم يدلّ على المكان، وهذا الكلام يؤيّد الحجّة التي ذكرها الاستراباذي.

قال تعالى: "(وزيَّنَّا السماء الدنيا بمصابيحَ وحفظاً ذلك تقدير العزيز العليم)"[1]

جاء في الآية الكريمة جمع التكسير (مصابيح) مجروراً بحرف الجرّ (الباء) وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه من صيغ منتهى الجموع على وزن مفاعيل، بعد ألفه أحرف ثلاثة، وهو صيغة منقطعة عن الإضافة والتعريف.

قال تعالى: "قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا فاقضِ ما أنتَ قاضٍ إنما تقضي هذه الحياة الدنيا)"[2]

ورد الاسم المنقوص (قاضٍ) منوّناً، وهذا تنوين العوض عن الياء المحذوفة دفعاً للثقل، ونلحظ أنّ توظيف هذا التنوين في الكلمة قد أعطى المعنى قوّة تمثّلت في تقوية حكم الخبر (قاضٍ) من ناحية أنه خبر نحوي يتضمن الفائدة وناحية أنه خبر معنويّ يتضمّن معنى المواجهة والتحدّي وكان تنوين العوض قد أعطى هذا الاسم حكماً ذا دلالة متينة.

---

[1] سورة فصلت: الآية (12)

[2] سورة طه: الآية (72)

مسألة الخلاف في (إضافة العدد المعرّف إلى المعدود):

قال الاستراباذي: "اعلم أن العدد لإبهامه يحتاج إلى المعدود الذي هو مميِّزه والمميِّز فضلة، والفضلة لا تكون إلا مجرورةً أو منصوبةً، وكل واحدة منهما تكون مفردة ومجموعةً لفظاً أو معنى.

والمميِّز المجموع المخفوض لا يكون إلا للثلاثة إلى العشرة، أما كونه مخفوضاً فلإضافة العدد إليه، وأما كونه جمعاً، فلأن مدلوله جمع، والأصل أن يطبق اللفظ مدلوله، فجاء على أصله، أو لأن العدد في المعنى هو المعدود فالأصل مطابقتهما، أو لأن الإضافة فيه بمعنى من، فإذا كان من حقّه أن يدخل على الجمع، فإنه يقال: ثلاثة من الرجال ولا يقال ثلاثة من رجلٍ، وهو قد يكون مجموعاً لفظاً نحو ثلاثةُ رجالٍ، وقد يكون معنىً نحو: ثلاثةُ رهطٍ"[1].

وقد أورد بعض النحويين آراء ذات مبادئ منطقيّة لغوية في ذلك، نذكر منهم الزجّاجي الذي قال: "وإن كان العدد مفسَّراً بواحدٍ منصوب أدخلتَ الألف واللام في أوله، ولم تدخله على التمييز، لأنه لا يُعرَّف الأول إذا كان منفصلاً منه، ولأن تعريف التمييز خطأ فتقول: (ما فعلتِ الخمسةَ عشر درهماً، والخمسة عشر رجلاً، والخمس عشرة جاريةً، والعشرون عبداً) وكذلك ما أشبهه"[2]، وأيّد ما يذهب إليه

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص208 – 209

[2] الجمل في النحو: ص130

العرب فهم "يقولون: (ما فعلت الخمسة الأثواب، والعشر الجواري)، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة، والوجه ما بدأنا به، فقسْ عليه تصبْ إن شاء الله"[1].

أما ابن جنّي فيقول: "فإذا كان العدد مضافاً عرّفت الاسم الأخير فيتعرّف به المضاف وذلك قولك: قبضت خمس المئة التي تعرف، وما فعلت في سبعة الآلاف التي كانت على فلان، وكذلك إن تراخى الآخر، نحو قولك: قبضت خمس المئة ألف الدرهم، وما فعلتْ أربعمائة ألف الدينار التي كانت لفلان؟ تعرّف الأخير فيتعرّف به الأول البتّة"[2]،

وأورد ابن هشام رأيه مقسّماً حال العدد مع (أل) إلى ثلاثة أقسام، فهو يرى أن (أل) "تارة تدخل على الأول، ولا يجوز غير ذلك، وهو العدد المركب نحو: الثالث عشر، وتارة على الثاني، ولا يجوز غير ذلك، وهو المضاف نحو: خمسمائة الألف، وتارة عليهما، وهو العدد المعطوف، نحو: إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب"[3]

وفي المثال الآتي: رأيت الثلاثين رجلاً

تمّ تعريف العدد (الثلاثين) بـ (أل)، ولأن الأصل أن يطابق اللفظ مدلوله، فقد عرّفنا العدد ومنه دلالة معرفة الرجال، وهذا الرأي الذي تحدّث عنه الاستراباذي.

---

[1] المصدر نفسه: ص130

[2] اللمع في العربية: ص116

[3] الأشباه والنظائر: ج2، ص258

مثال: اشتريت ثلاثة الكتب

هنا نلحظ أن العدد (ثلاثة) جاء مضافاً ولذلك اقتضى الأمر تعريف الاسم الأخير وهو (كتب)، وعلى إثر ذلك تمّ تعريف الكتاب، وذلك تكافؤاً مع ما طرحه ابن جنّي.

مثال: قرأت المئة كتاباً

جاء العدد (مئة) مفسّراً بواحد منصوب (كتاباً) بناء عليه تمّ تعريفه، وهذا الكلام يتفق مع ما قاله الزّجاجي.

مسألة الخلاف في (الأسماء الستة):

قال الاستراباذي: "أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك، وذو مالٍ، مضافةٌ إلى غير ياء المتكلم.

وشرط في إعرابها بالحروف شرطين:

أحدهما: أن تكون مضافةً لأنها لو لم تكن كذلك مضافة لكانت معربةً بالحركات. تقول: هذا أبٌ، ورأيتُ أباً ومررت بأبٍ.

والثاني: أن لا تكون إضافتها إلى ياء المتكلم، لأنها لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم لكانت مبنية عند أكثرهم، ومعربةً إعراباً تقديرياً عنده وحقيقة عند بعضهم"[1].

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج1، ص163

ومن الجدير بالذكر أنّ (حم) أصله "حمأٌ بالهمزة، فلم يكونوا ليعوّضوا من الهمزة همزة أخرى، فجعلوه كأخٍ وأبٍ"[1].

و"أمّا – الهنُ– فكناية عن أسماء الأجناس، وقيل عمَّا يُستقبح التصريح به"[2]

وفي الحديث عن الإضافة فنلحظ أن هذه الأسماء "مضافة في المعنى، فإذا قُطعت عن الإضافة وأُفردت نقص المعنى، فنقص اللفظ تبعاً له، مع أنّ أواخرها حروف علّة، فلا بدّ من تغييرها إما بقلب وإما بحذف، وكان الحذف فيها أولى، وكان ينبغي على هذا أن يتمَّ لفظها في حال الإضافة كما تمَّ معناها، إلا أنهم كرهوا أن يُخلوا (الخاء) من أخ، والباء من (أب) من الإعراب الحاصل فيها؛ إذ ليس في الكلام ما يكون حرف إعراب في حال الإفراد دون الإضافة؛ فجمعوا بين الغرضين، ولم يبطلوا أحد القياسين، فمكّنوا الحركات التي هي علامات الإعراب في الإفراد، فصارت حروف مدّ ولين في الإضافة"[3].

وتحدث عن قضية إعرابها البصريون في قولهم: "واعلم أن إعرابها من جهةٍ واحدةٍ وإعرابها بالحروف عند البصريين وإن كان فيه اختلافات كثيرة وإذا كان

---

[1] بدائع الفوائد: الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (691 – 751)، تحقيق: علي بن محمد العمران، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، جدة، (د.ت)، ص72

[2] شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري، الأستاذ الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ج1، ص299

[3] بدائع الفوائد: ص70

إعرابها بالحروف لم تكن جاريةً على القياس، [وإنما لم تكن جارية على القياس]، لأنها كانت مكبَّرة من حيث كانت مضافة، وكَثُرَ استعمالها، وكان في أواخرها حروفٌ تصلح أن تكون إعراباً"[1]

وقد مثلت مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، إذ "يرى البصريون أن الأسماء الستة معربة بالحروف فقط (الواو والألف والياء) هي حروف الإعراب من مكان واحد، وقال أبو الحسن الأخفش (ت215 هـ) في أحد قوليه: إنها دلائل إعراب كما في التثنية والجمع، وقال المازني: (ت247 هـ): إن الباء في (أب) حرف الإعراب، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، ويرى الكوفيون أنها معربة من مكانين، واحتجوا بالقياس"[2]، كما ذهبوا "إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين، وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل، وذهب علي بن عيسى الربعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج1، ص164

[2] الخلاف النحوي في إعراب الأسماء الستة بالحروف في ضوء علم اللغة الحديث: م. م. رشا فاضل عباس، مجلة ديالى للعلوم الإنسانية، العدد (101)، المجلد (3)، أيلول 2024، ص136

مجرورة ففيها نقل وقلب، وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف نشأت عن إشباع الحركات"[1]

أمّا في إعرابها بصورة عامّة فقد وردت مذاهب عدّة نذكرها في الآتي:

"أحدها: وهو المشهور أنّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قُطرب، والزّيادي، والزّجّاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين.

وأيّد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصحّحه ابن مالك، وأبو حيّان، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدّرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله أبَوُك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أبُوُك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحُذفت، وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله: أبَوَك، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإذا

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات بن الأنباري (ت577 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002، ص13

قلت: مررت بأبيك، فأصله: بأبَوِك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحُذفت، فسكنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياء"[1].

أمّا المذاهب الثالث والرابع فتتّفق بأنها معربة بالحركات الظاهرة قبل الحروف ولكنهما يختلفان في طبيعة الحركات، فالمذهب الثالث يرى أنّ الحركات "إشباع وعليه المازني والزّجّاج"[2]، والرابع يرى أنّ الحركات "منقولة من الحروف وعليه الربعي"[3]، والمذهب الخامس يرى أن هذه الحركات هي التي "كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع، لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، وعليه الأعلم وابن أبي العافية"[4].

ويرى المذهب السادس "أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، وعليه الكسائي والفراء وردٌّ بأنه لا نظير له.

السابع: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجَرْمي"[5].

---

[1] همع الهوامع: ج1، ص125 – 126

[2] المصدر نفسه: ج1، ص126

[3] المصدر نفسه: ج1، ص126

[4] همع الهوامع: ج1، ص127

[5] المصدر نفسه: ج1، ص127

ويركّـز المـذهبان الثـامن والتاسـع علـى أسـماء بعينهـا فيـرى الثـامن أنّ: "فـاك وذا مـال معربـان بحركـات مقـدّرة فـي الحـروف وأن أبـاك وأخـاك وحمـاك وهنـاك معربـة بالحروف وعليه السهيلي والرُندي.

التاسع: عكسه"[1]

وكـان المـذهب العاشـر يـرى أن الحـروف "دلائـل إعـراب، قـال الأخفـش، واختلـف فـي معنـاه: فقـال الزجـاجي والسـيرافي: المعنـى: أنهـا معربـة بحركـات مقـدّرة فـي الحـروف التـي قبـل حـروف العلـة، ومنـع مـن ظهورهـا كـون حـروف العلـة تطلـب حركـات مـن جنسـها، وقـال ابـن السّـرّاج: معنـاه: أنهـا حـروف إعـراب، والإعـراب فيهـا لا ظـاهر ولا مقـدّر، فهـي دلائـل إعـراب بهـذا التقـدير، وقـد عـدَّ هـذان القـولان مـذهبين فتصـير أحـد عشـر"[2]، وكـان الفـرّاء فـي إعـراب الأسـماء السـتّة (أب، وأخ، وحـم، وفـم، وذي، وهـن) قـد قصـرَ "الإعـراب بـالحروف علـى الخمسـة الأول، ومنـع ذلـك فـي (هـن)، وتابعـه قـوم، وردّ بنقـل سـيبويه عـن العـرب إجـراءه مجراهـا، وهـو كنايـة عمّـا لا يُعـرف اسـمه، أو يكـره التصريح باسمه"[3].

الثـاني عشـر: يـرى "أنهـا معربـة فـي الرفـع بالنقـل، وفـي النصـب بالبـدل، وفـي الجـرّ بالنقـل والبـدل معـاً، فالأصـل فـي: جـاء أخَـوُك، فنقلـت حركـة الـواو إلـى الخـاء،

---

[1] المصدر نفسه: ج1، ص127 – 128

[2] المصدر نفسه: ج1، ص128

[3] همع الهوامع: ج1، ص125

والأصل رأيت أخاك: رأيت أخَوَك، فأبدلت الواو ألفاً، والأصل في مررت بأخيك: بأخَوِك، نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

حكاه ابن أبي الربيع وغيره، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النصب"[1].

وفي قوله تعالى: "(يوم يفرّ المرء من أخيه وأمه وأبيه)"[2]

جاء الاسمان (أخيه، وأبيه) في الآية الكريمة مجرورين، فكان (أخيه) مجرور وعلامة جرّه الياء، و(أبيه) اسم معطوف على (أخيه) مجرور مثله وعلامة جرّه الياء، ونلحظ أنهما جاءا مضافين إلى ضمير (هاء الغائب)، وانطلاقاً من أن حرفي (الخاء، والباء) هما الحرفان الأصليان الأخيران في (أخ، أب) فكانت الياء بمنزلة الدليل الإعرابي لهما، ويمكن أن تكون الياء (علامة الإعراب) قد نتجت من إشباع حركة الجرّ الأصلية (الكسرة) مثلما ذكر المازني.

قال تعالى: "(يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا)"[3]

جاء الاسم (أبانا) معرباً في كونه منادى مضاف منضوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة، وقد أضيف إلى ضمير جماعة المتكلمين (نا)، ويمكن أن تكون الألف ناتجة من إشباع حركة الفتحة، ويرى البحث أنّ رأي البصريين في كون الأسماء الستّة معربة من مكان واحد هو الأرجح.

---

[1] المصدر نفسه: ج1، ص128

[2] سورة عبس: الآية (34 –35)

[3] سورة يوسف: الآية (97)

مسألة الخلاف في (اللهمَّ):

قال الاستراباذي: " واعلم أنَّ سيبويه منع من وصف (اللهمَّ) لأن الميم صوت ضُمَّ إلى ما يجري مجراه ، وأجازه المبرد واستدل بقوله تعالى: (قُلِ اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاواتِ وَالْأَرْضِ)، وبقولِهِ تَعَالَى: (قُلِ اللّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ) وَجَعَلَهُ سيبويه نَداءَينِ، وَحَرْفُ النَّدَاءِ مَحذوفٌ، وَلِلمُبَرِدِ أنْ يَقُولَ: قولي رَاجِحٌ لعدم الحذف فيه ووجودِ الحذفِ في قولكَ، وَلأنَّ هذه الألفاظ وَصْفٌ، فالقياسُ أنْ يكونَ صفةً، وَأَصْلُهُ عِندَ سيبويه (يا اللهُ) إلَّا أَنَّهم أسقطوا (يا) من أوّلِهِ كراهة اجتماعِهِ مَع الألف واللام، ثُمَّ عُوِّضَ بِالميم آخراً كراهيةَ أَنْ يَلتَبِسَ بأدواتِ النداءِ لَوْ زِيدَ أَوَّلاً ، ولأنَّ من عادتهم أن يُبدلوا آخراً إذا حذفوا شيئاً من أول الكلمةِ، وَإِنَّمَا عُوِّضَ دون غيره لكثرة ما يُزادُ آخِراً نحو: زُرْقُم، وَدِرْدِم"[1]،

وكان مما اختلف فيه أهل البصرة والكوفة الميم المشددة في (اللهمَّ) أهي عوض عن حرف النداء أم لا؟

قال سيبويه: "(قال الخليل – رحمه الله – اللهمَّ نداء، والميم هاهنا بدل من (يا) فهي هاهنا فيم زعم الخليل – رحمه الله – آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان، أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة، لأنه وقع عليها الإعراب"[2].

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج1، ص 419، 420.

[2] الكتاب (كتاب سيبويه): ج2، ص196

وقد استدلّ البصريون لرأيهم: "بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا أن الأصل (يا الله) إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين، و(يا) حرفين، ويستفاد من قولك: (اللهمَّ) ما يستفاد من قولك (يا الله) دللنا ذلك على أن الميم عوض من (يا)، لأن العوض ما قام مقام المعوض، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت (يا)، فدلّ على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر"[1].

وأما الكوفيون فقد استدلوا بالسماع والقياس.

أما السماع فمنه قول الشاعر:

"إني إذا ما حدث ألمَّا أقول يا اللهمَّ يا اللهمَّا"[2]

فجمع بين الميم و(يا) ولو كانت الميم عوضاً من (يا) لما جاز أ يجمع بينهما، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان.

وأما القياس فقالوا: "إن الحذف في كلام العرب طلباً للتخفيف كثير كقولهم: هلمَّ، ووَيْلُمِّهِ وأيشٍ، وعم صباحان والأصل فيه: هل أُمَّ: وويل أُمَّه، وأيُّ شيءٍ، وانعم صباحاً"[3]

---

[1] الإنصاف: ج1، ص281

[2] ينظر: المقتضب: ج4، ص242

[3] ينظر: شرح المفصل: ج2، ص16

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون: فقالوا في البيت السابق: "إن هذا لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة، ولو سلَّم بصحته، فإنه إنما جمع بين (يا) والميم لضرورة الشعر"[1].

وأما قولهم: إن أصل اللهمَّ (يا الله أمَّنا بخير) يردّ عليه من عدة وجوه:

"الأول: لو كان الأمر كما زعمتم لجاز أن نقول: (اللهمَّنا بخيرٍ)، وفي وقوعه الإجماع على امتناعه دليل على فساده.

الثاني: أنه يجوز أن يقال: اللهمَّ أمَّنا بخير، ولو كان الأول يراد به (أمّ) لما حسن تكرير الثاني، لأنه لا فائدة فيه.

الثالث: أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يُستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال: (اللهمَّ العنه)، و(اللهمَّ أخزه)، و(اللهمَّ أهلكه) وما أشبه ذلك.

الرابع: أنه لو كان الأصل يا الله أمَّنا بخير، لكان ينبغي أن يقال: اللهمَّ وارحمنا"[2]، دلّ على فساد ما ادّعوه.

والقول الأرجح ما ذهب إليه البصريون من أن الميم في (اللهمَّ) عوض عن حرف النداء، فلا يجمع بينهما إلا في الضرورة، لأن العوض والمعوض عنه لا يجتمعان.

---

[1] الإنصاف: ج1، ص282

[2] المصدر نفسه: ج1، ص281 – 282

وفي قوله تعالى: "(وإذ قالوا اللهمَّ إن كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارةً من السماء أو آتنا بعذابٍ أليمٍ)"[1]

جاء لفظ الجلالة (الله) مقترناً بالميم المشددة في قوله تعالى (اللهمّ)، وبالنظر إلى السياق الذي جاء فيه، نلحظ أنه ذُكِرَ بعد الفعل (قالوا) الذي يستدعي ذكر الدعاء، والدهاء يُستَفتَح بالنداء، ولمّا ما ذُكِرت (يا) النداء، وجاء مكانها (اللهمَّ) فذلك أعطى معنى الدعاء، ونفهم من ذلك كون الميم المشددة قد حلّت محلّ (يا) النداء من جهة، ولأن هذه الميم المشددة قد اختصّت باسم لفظ الجلالة (الله) فهذا يدلّ على معنى التعظيم.

ويكون إعراب (اللهُمَّ): منادى مبني على الضم في محلّ نصب على النداء، والميم المشددة عوض عن (يا) المحذوفة.

مسألة نداء الاسم المحلَّى بأل:

قال الاستراباذي: "اعلم أَنَّهم لما أرادوا نِدَاءَ ما فيه اللام وَتَعَذَّرَ فِيهِ إِدْخَالُ حَرْفِ النداء لكراهيتهم الجمع بين أداتي التعريف، أتوا في الصورة بمنادى مجرد عن حرف التعريف ، وَهُوَ أَيٌّ أو هذا ثم اتبعوه المعرف باللام فَقَالُوا: (يَا أَيُّها الرجل)، و (يا هذا الرجلُ) صفةٌ له ، وأتوا بحرفِ التنبيه ، إما للتنبيهِ عَلَى أَنَّ المنادى ما بعدَهَا ، وَأَمَّا لأن (أيا) مُلازم للإضافة، وأتوا بها لتكون كالعوض من المضاف إليهِ، وَإِمَّا

---

[1] سورة الأنفال: الآية (32)

لِبدل عَلَى خروج (أي) من بَابِهَا"[1]، وفي ذلك دليل على عدم ذكرها عبثاً بل إنها تضمّنت دلالة نحويّة خاصة استدعت أن تذكر فيها.

"ذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه (أل) مطلقاً، نحو: يا الرجل.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر"[2]

قال سيبويه: "وزعم الخليل – رحمه الله – أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنك إنما قصدت قصد شيءٍ بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغني به عنهما"[3].

وقال الأنباري: "لا يجتمع تعريفان في كلمة ، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم، نحو: يا زيد، بل يُعَرَّى عن تعريف العلمية ويُعَرَّف بالنداء، لئلا يُجْمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج1، ص428

[2] ينظر: قواعد المطارحة: جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت681 هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1422 هـ – 2011م، ص151

[3] الكتاب (كتاب سيبويه): ج2، ص197

النـداء وتعريـف الألـف والـلام أولـى، وذلـك لأن تعريـف النـداء بعلامـة لفظيـة، وتعريـف العلميـة لـيس بعلامـة لفظيـة، وإذا لـم يجـز الجمـع بـين تعريـف النـداء وتعريـف العلميـة وأحـدهما بعلامـة لفظيـة والآخـر لـيس بعلامـة لفظيـة، فـلأن لا يجـوز الجمـع بـين تعريـف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية، كان ذلك من طريق أولى"[1].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس:

أما السماع فقد جاء في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

"من أجلك يا التي تيّمت قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودّ عني"[2]

فقـالوا: "يـا التـي" بإدخـال حـرف النـداء علـى مـا فيـه الألـف والـلام، فـدلّ علـى جوازه"[3].

وقول الشاعر:

"فيا الغلامان اللذان فرَّا إيّاكما أن تُكسبانا شرًّا"[4]

فقالوا: "يا الغلامان، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام"[1].

---

[1] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري 538 – 616 هـ، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1406 هـ – 1986م، ص446

[2] الإنصاف: ج1، ص275

[3] ينظر: الإنصاف: ج1، ص275 – 176

[4] الإنصاف: ج1، ص274

وأما القياس فقالوا: "الذي يدل على صحة ذلك أنّا جمعنا على أنه يجوز أن تقول في الدعاء: يا الله اغفر لنا، والألف واللام فيه زائدتان وليسا من أصل الكلمة"[2].

وأنَّ (يا) تدخل "على المضاف إلى معرفة مع أن الاسم الأول معرفة بالإضافة، فكذلك الألف واللام.

وأن التعريف بحرف النداء غير حاصل به النداء، وإنما يتعرّف بالقصد، فالألف واللام تُجرَى مجرى القصد، فكما يجتمع في قولك: يا رجل (يا) والقصد يجتمع – ها هنا – (يا) والألف واللام"[3].

وقد ردّ البصريون أدلّة الكوفيين فقالوا في استدلالهم بقول الشاعر:

"من أجلك يا التي تيّمت قلبي

بأن الشاعر اضطر فنادى (التي)"[4]، وذكر الأنباري أنه لا حجة لهم فيه، لأن التقدير فيه: "يا أيها ...، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه.

ومثله قول الشاعر: فيا الغلامان اللذان فرَّا

---

[1] المصدر نفسه: ج1، ص275

[2] ينظر: الإنصاف: ج1، ص275

[3] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص446

[4] ينظر المقتضب: ج4، ص241 – 242

فـإن التقـدير: فيـا أيهـا الغلامـان، فحـذف الموصـوف وأقـام الصـفة مقـامهن والتقدير (فيا أيها الغلامان)، فلا يكون فيه حجة"[1]

وأما قولهم: "إنّا نقول في الدعاء يا الله فأجابوا عنه:

بـأن الألـف والـلام فـي لفـظ الجلالـة عـوض عـن همـزة (إلـه) فتنزّلـت منزلـة حـرف مـن نفـس الكلمـة، فجـاز أن يـدخل حـرف النـداء عليـه، والـذي يـدلّ علـى أنهـا بمنزلـة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء: (يا الله) بقطع الهمزة"[2].

وأنّ هذه الكلمة "كثر استعمالها في كلامهم، فلا يقس عليها غيرها.

وأن هـذا الاسـم علـم غيـر مشـتق أتـي بـه علـى هـذا المثـال مـن البنـاء مـن غيـر أصـل يـرد إليـه، فينـزل منزلـة سـائر الأسـماء الأعـلام، زكمـا يجـوز دخـول حـرف النـداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا"[3].

وأنّ "الألـف والـلام ليسـت للتعريـف، لأن اسـم الله تعـالى معرفـة بنفسـه، لانفـراده سبحانه والألفا واللام زائدة.

وأن ذلـك مـن خصـائص اسـم الله تعـالى، ولـذلك جـاز قطـع الهمـزة ووصـلها، وخصائصه كثيرة"[4]

---

[1] الإنصاف: ج1، ص276

[2] المصدر نفسه: ج1، ص276

[3] المصدر نفسه: ج1، ص278

[4] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص447

وبعد عرض الأدلة يتبين لنا رجحان ما ذهب إليه البصريون إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في ضرورة الشعر، وأنه يتوصل إلى ندائه بأي فيبنى المنادى على الضم وعليها جاء القرآن الكريم.

وفي المثال الآتي: يا الرجلان اسعيا إلى الخير.

جاء لفظ (الرجلان) معرَّفاً بأل بعد أداة النداء (يا)، ويُفهم من ذلك ما عبّر عنه الخليل في أنّ الاسم المعرّف بأل ههنا يفيد معنى الإشارة إلى رجلين بعينهما، وهذا يدخل في المعنى المقصود، أما إعرابه فهو منادى نكرة مقصودة مبني على الألف لأن مثنى في محل نصب.

-رافع المبتدأ والخبر:

أرجع علماء النحو وجود عامل الرفع إلى أسباب منطقية قاموا بطرحها ومناقشتها، وعلى إثر ذلك ظهرت اختلافات واتفاقات فيما طرحوه، وفي ذلك "اختلف الكوفيون والبصريون في رافع المبتدأ والخبر كما يلي: [1]

فقال الكوفيون: إنَّ المبتدأ والخبر يترافعان.

وقال البصريون: إنّ المبتدأ ارتفع بالابتداء"[(1)]، وهذا يوضّح المنهج الذي أقام عليه كلٌّ منهما مذهبه فيه، فالفارق بينهما إذن قائم على تحديد رافع المبتدأ، أمّا

---

[1] ينظر: الخلاف النحوي في كتاب (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذي: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد الطالب : هيثم نعمة حسن صابر، جامعة ذي قار، إشراف: أ.د. رياض يونس السواد، ص21.

الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ في كليهما، وفي توضيح ذلك نذكر أن البصريين قد ذهبوا "مذاهب مختلفة في هذه المسألة كما يلي:

أ- المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ.

ب- المبتدأ والخبر مرفوعان بعامل الابتداء.

ج- المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً." [2]

وفي مقابل ذلك قدّم الكوفيون مجموعة من الأدلة والحجج على رأيهم نذكرها في الآتي:

1"- إنّا ذهبنا إلى أنّ كلّاً من المبتدأ والخبر عاملٌ بصاحبه لأنّنا وجدنا أنّ كل واحد منهما لا يقوم إلا بصاحبه، وإنَّ كلّاً منهما علّةٌ لصاحبه.

فالمبتدأ إنّما جيء به ليُخبَر عنه، والخبر جيء به ليُخبِر عن المبتدأ، ولذلك قلنا هما مترافعان.

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي ت715 هـ، تحقيق الدكتور حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة، قم – إيران، ط1، 1427 هـ، 314/1.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو بركات ابن الأنباري، ت577 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، ص 40-41.

2- لا يُستنكر أن يكون كلّ منهما عاملاً ومعمولاً لأن لذلك نظائر في كلام العرب، فاسم الشرط نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾. [الإسراء 110]

وقد جاءت (أياً) جازمة للفعل بعدها(أي عامل فيه)، وفي الوقت ذاته هو مفعولٌ به للفعل(تدعوا) أي معمول له"[1].

فهو عامل ومعمول في الوقت ذاته، وكذلك الفعل معمولٌ لاسم الشرط لأنّه مجزومٌ به، وفي الوقت ذاته عاملٌ به لأنه ينصبه مفعولاً به.

أمّا البصريون فقد قدموا حججهم أيضاً في ردّهم على الكوفيين فقالوا:

1"- من قال أنّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ زعم أنَّ الابتداء هو أن يوضع الاسم على أصله الأوّل دون تدخّل العوامل الأخرى؛ ولذلك فالأصل فيه أن يكون مرفوعاً، وأمّا الخبر فقد رفعه المبتدأ لأنّه تابع له.

2- ومن زعم أنَّ المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعٌ بالابتداء، ذهب إلى أنَّ العامل في المبتدأ- وهو الابتداء- يعمل في خبره بتبعيّته له، كما يعمل عامل الموصوف بصفته.

---

[1] يُنظر: البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي ت715 هـ، تحقيق الدكتور حازم سليمان الحلي 1/ 314.

3- أمّا من ذهب إلى أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً، فقد زعم أنَّ عامل الابتداء ضعيف، ولذلك يرفع المبتدأ فقط ثم يجتمع هو والمبتدأ فيرفعان الخبر[1].

ومن أشهر علماء البصرة ممن يذكرهم البحث (المبرّد)[2] الذي قال في باب الابتداء "اعلم أن هذا الباب عبرةٌ لكلّ كلام وهو خبر والخبر من جاز على قائله التصديق والتكذيب، فّإذا قلت: قام زيدٌ/ فقيل لك: أخبر عن (زيد) فإنما يقول لك: ابنِ مَنْ قامَ فاعلاً، وألحقه الألف واللام على معنى (الذي)، واجعل (زيداً) خبراً عنه، وُضِع المضمر موضعه الذي كان فيه في الفعل فالجواب في ذلك أن تقول: القائمُ زيدٌ، فتجعل الألف واللام في معنى الذي وصلتهما على معنى صلة (الذي)، وفي (القائم) خبر يرجع إلى الألف واللام، وذلك الضمير فاعلٌ، لأنك وضعته موضع (زيد) في الفعل، و(زيد) خبر الابتداء"[3].

ثم نراه يتحدّث في القسم المتعلق بالمسند والمسند إليه عن المبتدأ والخبر قائلاً: "فالابتداء نحو قولك: (زيدٌ). فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسامع ليتوقّع ما تُخبره به

---

[1] يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو بركات ابن الأنباري، ت577 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، ص 42.

[2] هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد من مالك، أجمع المؤرخون على ولادته سنة 210 هـ وذهب بعضهم إلى أنه ولد سنة 207، وقال بعضهم أنه توفّي سنة 285 هـ في آخرها وقيل سنة 286

[3] المقتضب: أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد ت 285 هـ - 210م)، تحقيق: محمد عبد الخاق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415 هـ، 1994م 89/1

عنه فإذا قلت (منطلقٌ) أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف (زيداً) كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له (زيد)، ولكنت قلت له: رجلٌ يقال له زيد، فلمَّا كان يعرف زيداً ويجهلُ ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصحَّ الكلام، لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"[1]، ثم نراه يذكر رافع المبدأ والخبر في قوله: "فأمّا رافع المبتدأ فالابتداء ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل وغيره، وهو أول الكلام، وإنّما يدخل على الجارّ والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[2]، ويوضّح حقيقة الخبر في كونه "لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى نحو قولك: زيدٌ أخوك، وزيدٌ قائمٌ.

فالخبر هو الابتداء في المعنى أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال"[3]، بناء على ذلك تظهر العلة التي من أجلها وضع البصريون الابتداء سبباً في رفع الخبر، ولكنها سبب معنويّ مقدّر في الذهن مؤثر في الكلام.

---

[1] المقتضب: أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد ت 285 هـ – 210م)، تحقيق: محمد عبد الخاق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415 هـ، 1994م 126/1

[2] المقتضب: أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد ت 285 هـ – 210م)، تحقيق: محمد عبد الخاق عضيمة، 126/1

[3] المصدر نفسه: 128/1

ونـرى أيضـاً ابـن جنّـي[1] وهـو مـن أشـهر أعـلام مدرسـة البصـرة يتحـدّث عـن رافـع المبتـدأ والخبـر مصـرّحاً فـي بـاب المبتـدأ: "اعلـم أنّ المبتـدأ كـل اسـم ابتدأتـه، وعرّيتـه مـن العوامـل اللفظيـة، وعرَّضـته لهـا، وجعلتـه أولاً لثـانٍ يكـون الثـاني خبـراً عـن الأوّل، ومسـنداً إليـه وهـو مرفـوع الابتـداء، نقـول: زيـدٌ قـائمٌ، ومحمّـدٌ منطلـقٌ، فزيـدٌ ومحمـدٌ مرفوعـان بالابتـداء؛ ومـا بعـدهما خبـر عنهمـا"[2]، فهـو فـي هـذا الكـلام يركّـز علـى سـبب رفـع المبتـدأ بأنـه عامـل معنـوي مجـرّد مـن عوامـل اللفـظ، ثـم نـراه يتحـدّث فـي بـاب الخبـر عنـه قـائلاً: "وهـو كـل مـا أسـندته إلـى المبتـدأ وحـدّثت بـه عنـه، وذلـك علـى ضـربين: مفـرد وجملـة، فـإذا كـان الخبـر مفـرداً فهـو المبتـدأ فـي المعنـى وهـو مرفـوعٌ بالمبتـدأ، نقـول: (زيـدٌ أخـوك)، و(محمـد صـاحبك)، فـ (زيـدٌ) هـو الأخ و(محمـد) هـو الصـاحب، فـإن اجتمـع فـي الكـلام معرفـة ونكـرة جعلـت المبتـدأ هـو المعرفـة، والخبـر هـو النكـرة، نقـول: زيـدٌ جـالسٌ، فزيـدٌ هـو المبتـدأ، لأنـه معرفـة، وجـالسٌ هـو الخبـر لأنـه نكـرة، فـإن كانـا جميعـاً معـرفتين كنـت فيهمـا مخيَّـراً أيّهمـا شـئت جعلتـه المبتـدأ وجعلـت الآخـر الخبـر، تقـول: زيـد أخوكَ، وإن شئت قلت: أخوك زيد"[3].

---

[1] هو أبو الفتح عثمان بن جني، عالم في النحو والصرف واللغة والقراءات، وقد اختلف في سنة ولادته فمنهم من قال ما بين 300 هـ و322 هـ وتوفي سنة 392 هـ

[2] اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان ابن جنّي، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988، ص29

[3] اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان ابن جنّي، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، ص29

ومـن هـذا الكـلام نلحـظ أن ابـن جنّـي قـد أوضـح أن الخبـر المفـرد يمثّـل المبتـدأ فـي المعنـى أي إنـه الغايـة مـن فهـم الجملـة وبـه يتحـدد دور المبتـدأ، وهـو سـبب موجـبٌ في حدوث الرفع وقد أظهر ذلك ودعّمه بالأمثلة المناسبة.

أمّـا بالنسـبة إلـى علمـاء المدرسـة البغداديـة فـيمكن أن نـدعّم كلامنـا بـذكر فكـرتهم أيضـاً إذ كـان لهـم آراؤهـم الخاصّـة، فنجـد مـن أبـرز أعلامهـم (الزّجّـاجي[1] الـذي عبّـر عـن ذلـك فـي حديثـه عـن الابتـداء فـي قولـه: "اعلـم أن الاسـم المبتـدأ مرفـوع، وخبـره إذا كـان اسـماً واحـداً مثلـه فهـو مرفـوع أبـداً، وذلـك قولـك: (زيـدٌ قـائمٌ) فـ (زيـدٌ) مرفـوع لأنـه مبتـدأ، والابتـداء معنـى رفعـه، وهـو مضـارعته للفاعـل، وذلـك أن المبتـدأ لا بـدّ لـه مـن خبـر ولا بـدّ للخبـر مـن مبتـدأ يسـند إليـه، وكـذلك الفعـل والفاعـل لا يسـتغني أحـدهما عـن صـاحبه، فلمّـا ضـارع المبتـدأ الفاعـل هـذه المضـارعة رُفِـعَ، نحـو قولـك: (زيـدٌ قـائمٌ) فـ (زيـدٌ) مرفـوع بالابتـداء، و (قـائمٌ) خبـره، ونقـول فـي التثنيـة (الزيـدان قائمـان) و (أالزيـدون قـائمون)، ومثـل ذلـك: (عبـد الله منطلـقٌ) و (أخـوك مسـافرٌ)، و (الشِّـعرُ رخـيصٌ) و (البردُ شديدٌ) وكذلك ما أشبهه"[2].

---

[1] هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ولقّب الزجاجي) نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السريّ، أبي إسحاق الزّجاج لملازمته إياه، ولد في الصيمرة ولم تحدد سنة ولادته، واختُلف في سنة وفاته فمنهم من قال سنة 339 هـ، ومنهم قال مات في دمشق سنة 337 هـ أو سنة 339 كما قيل إنه مات سنة 340 هـ

[2] الجمل في النحو: صنّفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي ت340 م)، حققه وقدم له: الدكتور: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد – الأردن، ص36

فهنا نجد أن الزجاجي قد اقترب في رأيه من مدرستي البصرة والكوفة إذ تبنّى منهما فكرة رفع المبتدأ بالابتداء، وهو عامل معنويٌّ، لكنه قدّم رأياً جديداً في توضيح علّة رفعه إذ أقام رأيه على فكرة تشبيه المبتدأ بالفاعل في قيامهما مقام المسند إليه والمسند إليه لا غنى له المسند الذي يمثل الحبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية.

وكان الأنباري[1] من أبرز أعلام المدرسة البغدادية، وكان ممّا يؤخذ عليه "أنه في بعض الأحيان حاجَّ الكوفيين بأصول البصريين، وكان يحتم عليه أن يجادلهم بأصولهم النحوية؛ حتى يكون أكثر إقناعاً"[2]، وهو في ذلك كان يحرص على المناقشة المنطقية في إظهار رأيه، وهذا إن دلّ على شيء فهو يظهر تأثر المدرسة البغدادية بالمدرسة البصرية.

يمكن القول: إنّ بحثنا يعتقد أنّ الكوفيين يحتجّون بالسبب اللغوي، أمّا البصريّون فإنّهم يلجؤون إلى الأمر العقلي في افتراض العامل، وربّما كان عامل الابتداء الذي افترضوه هو الخاصة المميّزة للمبتدأ في كلتا المدرستين ولكنّهم اختلفوا في رافع الخبر وفي كلّ منهما سبب حقيقيٌّ يمكن حدوثه.

---

[1] هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ولد سنة 271 هـ وتوفي سنة 328 هـ، عالم في النحو واللغة والأدب والتفسير

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو بركات بن الأنباري ت 577 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، ص40

وعلى كل حال فإنّ الخلاف في هذه المسألة لا يغيّر شيئاً من واقع اللغة، وإذا افترضنا أنَّ البصريين يجعلون العامل المعنوي (الابتداء) هو العامل، فإنّه لا مبرّر لقرنه عند بعضهم بالمبتدأ لأن المبتدأ اسم والأسماء في الأصل لا تعمل.

كما أنّه لو افترضنا أنّه يعمل في المبتدأ، فإننا لا نجد مانعاً من أن يعمل في الخبر، لأن افتراض الضعف والقوّة أمر غير لغوي.

وأيضاً نجد أنَّ الكوفيين يرونَ أن المبتدأ عامل فيردّ البصريون في أحد ردودهم أنّه لو كان عاملاً لما قبل دخول العامل، كقولنا: كانَ زيدٌ كريماً، ونردُّ عليهم بأنّ هذا الكلام غير صحيح، بدليل قولنا: يضربُ زيد عمراً، فيضرب(عامل)، وفي مقابل ذلك دافَعَ الكُوفيُّونَ عن رأيِهم بأنَّ العاملَ ليسَ بالضَّرورةِ أنْ يَكونَ قبلَ المَعمولِ لَفظاً، فنحنُ نَقولُ: (زَيداً أحببتُ) كَما أنَّهُ قد يَدخَلُ العاملُ على عاملٍ آخَرَ في غَيرِهِ كَما نَقولُ: (لم يُذَوَّبْ زَيدٌ)، وأمَّا في أُسلوبِ الشَّرطِ فإنَّ اسمَ الشَّرطِ حَتَّى لو كانَ مُتضمِّناً مَعنى (إنْ)، فوُجودُهُ لَفظيَّاً هو العاملُ، فهو يَظهَرُ فيهِ العَمَل، ثُمَّ وإنْ اختلَفَتْ جِهاتُ العَمَلِ، فهذا لا يُلغي أنَّ كُلَّاً مِنهُما عاملٌ، وأمَّا أنَّ المُبتدأَ اسمٌ فهوَ لا يَعمَلُ، ولكنَّنا نَقولُ: إنَّ وُقوعَهُ مَوقِعَ المُبتدأ هوَ العامِلُ، وليسَ كونَهُ اسماً.

مذهب سيبويه[1] وجمهور البصريين أن :المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأنه بُنِي عليه، ورافعُ الخبرِ المبتدأُ؛ لأنه مبني عليه وارتفَع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وهذا

---

[1] هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ولد سنة 148 هـ/765م، وتوفي سنة 180 هـ/796م، أول من بسط علم النحو

أعـدل المـذاهب، وهـو مـذهب سـيبويه، وهـو الأول، وهـذا الخـلاف ممـا لا طائـلَ وراءه، واختار السيوطي مذهب الكوفيين[1]."

ثـم يـذكر ابـن السـراج[2] علَّـة رفـع المبتـدأ والخبـر، بـأن المبتـدأ مرفـوع بالابتـداء، وأن الخبـر مرفـوع بهمـا، فـإذا قلـت: (عبـدالله أخـوك)، فعبـدالله: مرتفـع بأنـه أوَّل مبتـدأ، فاقـدٌ للعوامـل، ابتدأتَـه لتبنـي عليـه مـا يكـون حـديثًا عنـه، (وأخـوك): مرتفـع بأنـه الحـديث المبنـي علـى الاسـم الأول المبتـدأ"[3]، وهمـا مرفوعـان أبـدًا، فالمبتـدأ رُفِـع بالابتـداء، والخبـر رُفِـع بهمـا؛ نحـو قولـك: "الله ربُّنـا، ومحمـد نبيُّنـا"، والمبتـدأ لا يكـون كلامًـا تامًّـا إلا بخبره.

والحَـقُّ أنَّ الابتـداءَ أمْـرٌ لا يَتكـرَّرُ، لكـنْ يُمكِـنُ أنْ نَفهَـمَ أنَّ الابتـداءَ الَّـذي ذَكَـرَهُ البَصـريُّونَ هـوَ مـا قَصَـدَهُ الكُوفيُّـونَ لِوُقـوعِ الاسـمِ فـي رُتبـةِ المُبتـدأِ، ونَحـنُ نُؤيِّـدُ الكُوفيِّـينَ فـي هـذهِ المَسـألةِ؛ لأنَّنـا نَجِـدُ أنَّ عِلَّـةَ المُبتـدأ مُرتبطـةٌ بـالخَبَرِ، وعِلَّـةَ الخَبَـرِ مُرتبطـةٌ بالمُبتدأِ، ومع ذلك يقبل دخول العامل كقولنا: لم يضرب زيدٌ عمراً.

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني ت769 هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا، ط1، 1،2016/ 201 – 202)، الهُمع 2/ 8)، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي، ت911هـ) في النحو والصرف والخط؛ تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م. 1/ 256).

[2] هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل ولد سنة 875 هـ، وتوفي سنة 316 هـ، من أشهر أعلام النحو والأدب وأبرز أعلام المدرسة البغدادية

[3] الأصول: دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ الدكتور تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م، 1/ 52.

تقديم الحال على صاحبها المجرور:[1]

أجمع النحاة على جواز تقديم الحال على صاحبها في الجملة، في قولهم: "ما جاءني من أحد عاقلا"، يجوز قلب الترتيب بالقول: "ما جاءني عاقلا من أحد"[(2)] غير أنّ هذا الجواز لا يُفهم على إطلاقه، بل يتقيّد بطبيعة الحرف الذي يتعلّق به صاحب الحال.

فإذا كان الحرف من الحروف غير الأصلية، كـ(من) الزائدة، اتّسع النحاة في قبول التقديم، وأجازوه بإطلاق، أما إذا كان الحرف أصليًّا، فقد وقع النقض في المسألة، لا سيما عند تعلق الحال بضمير مجرور.

فالكوفيون، على خلاف البصريين، (ذهبوا إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف الأصلي، ولو كان هذا الصاحب ضميرًا، كما في قولك: "مررتُ بكِ ضاحكةً"، إذ يصح – عندهم – أن يُقال: مررتُ ضاحكةً بكِ)(3)، بل تجاوزوا ذلك إلى ما إذا كان صاحب الحال ظاهرًا، والحال جملة فعلية، فأجازوا التقديم أيضًا، كما في نحو: "مررتُ تضحكُ بهندٍ"، فجعلوا الجملة الفعلية حالًا مقدَّمة على صاحبها الظاهر"[(4)]، وعلى هذا، يظهر أن موضع الاتفاق بين النحويين هو ما

---

[1] ينظر: الخلاف النحوي في كتاب (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذي: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد الطالب : هيثم نعمة حسن صابر، جامعة ذي قار، إشراف: أ.د. رياض يونس السواد، ص88

[2] ارتشاف الضرب: 3/1579، والمطالع السعيدة للسيوطي :.2/11

[3] : ارتشاف الضرب: 3/1579

[4] البسيط في شرح الكافية: 1/530

إذا كان الحرف غير أصلي، فالحال فيه سائغة التقديم على صاحبها، أما إذا كان الحرف أصليًّا، فالمسألة واقعة في دائرة النقض بين المدرستين، ويتفاوت الحكم بحسب نوع صاحب الحال، وكونه ضميرًا أو ظاهرًا، وكون الحال اسمًا أو فعلاً.

أما إذا كان حرف الجرّ أصليًّا، فقد وقع النقض بين النحويين في حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور، فذهب الكوفيون إلى الجواز، لا سيّما إذا كان صاحب الحال ضميرًا، كما في قولهم: "مررتُ بكِ ضاحكةً"، إذ يصح أن يُقال أيضًا: "مررتُ ضاحكةً بكِ"[1]، بل وسّعوا هذا الحكم ليشمل ما إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا، وكانت الحال جملة فعلية، نحو: "مررتُ تضحكُ بهندٍ"، أو كان المجرور معطوفًا في تركيب اسمي، نحو: "مررت مسرعين بزيدٍ وعمرو"[2]، ومن أبرز من سوّغ هذا الوجه: ابن كيسان[3]، وابن برهان[4]، وتبعهم ابن مالك، والمكودي[5] كما اختاره السيوطي بقوله: "وهذا هو الأصح في الجميع"[6]، وقد استند القائلون بالجواز إلى شواهد من السماع والقياس، أما من جهة السماع، فاستشهدوا بقوله تعالى:

---

[1] شرح التصريح :.1/591

[2] رأيه في: أوضح المسالك: 2/321، وشرح ابن عقيل: 2/264، والمدرسة البغدادية محمود حسيني محمود :.192

[3] ينظر شرح التسهيل: 2/337، والمساعد: 2/21، وشرح التصريح :.2/590

[4] ينظر شرح الكافية الشافية 2/744، وشرح العمده :.426

[5] ينظر شرح المكودي 1/369:

[6] همع الهوامع : 2/235

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: 28]، إذ تقدّمت الحال "كافة" على صاحبها المجرور "للناس"، وهو شاهد قرآنيّ يدل – في نظرهم – على جواز التقديم، ولو كان الحرف أصليًّا.

وبذلك، أسّسوا مذهبهم على أصلين: الأول الاعتماد على السماع الموثوق، والثاني القياس على نظائر تركيبية لا يُمنع فيها تقديم الحال على صاحبها، وإن اقترن بحرف أصلي، ما دام السياق لا يمنع وضوح المعنى[1].

وأما من جهة القياس، فقد استند القائلون بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور إلى أن المجرور بالحرف – من جهة المعنى – يؤدي وظيفة المفعول به، فإذا جاز تقديم حال المفعول به، جاز مثله للمجرور، إذ لا فارق بينهما من حيث الدلالة النحوية[2]،غير أن هذا الوجه لم يسلم من النقض، فقد ذهب سيبويه[3]وأكثر البصريين إلى منع تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا بالحرف، و لا سيّما إذا كان العامل في الحال هو الفعل، كما في قولهم: "مررت راكبًا بزيد"، فإن تقديم "راكبًا" – والحال لزيد – ممنوع عندهم، لأن العامل ليس الفعل، بل الباء.

ويُستثنى من ذلك ما إذا كانت الحال من الضمير في الفعل، كالتاء في (مررت)،فيجوز حينئذٍ تقديم الحال، فيقال: "مررت راكبًا بزيد"، بشرط أن تكون الحال عائدة إلى الفاعل، أي إلى (مررت)،لا إلى زيد، إذ إن (الباء) في هذه الحالة لا

---

[1] ينظر حاشية الصبان.2/263:

[2] ينظر شرح الكافية الشافية /2: 744.

[3] ينظر الكتاب 2/124:، وشرح الرضي: 2 / 30، والبسيط في شرح الكافية /:1 530.

تكون عاملة في الحال[1]، وقد صرّح المبرد بهذا المعنى بقوله: "وتقول: مررت راكبًا بزيد، إذا كان 'راكبًا' لك، فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز؛ لأن العامل البا"[2]، وهو تعليل دقيق يقوم على اعتبار العامل في الحال، لا مجرّد التقدّم والتأخّر، مما يجعل الجواز مقيّدًا بموقع العامل واتصاله بصاحب الحال.

وعليه، فإن رأي البصريين قائم على ضبط العلاقة الإعرابية بين الحال والعامل فيها، وعدم إجازة التقديم إلا إذا كان العامل من عناصر الجملة التي تسبق الحال في المعنى والعمل، لا إذا كان الحرف، لما في ذلك من إخلال بالنظام التركيبي والدلالة.

وقد علّل النحاة منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (بأن العامل في الحال هو عين العامل في صاحب الحال، غير أنّ الفعل – في هذا السياق – لا يعمل في الاسم مباشرة، بل لا بدّ من توسّطه بالحرف، فصار للحرف نصيب من العمل، وبما أن الحال لا يصحّ أن تتقدّم على العامل، فمن باب أولى ألا تتقدّم على الحرف الذي توسّط في نقل العمل إلى صاحب الحال)[3]، كما استندوا إلى قاعدة نحوية أخرى تنصّ على أن (الحال تابع، وذو الحال متبوع، والتابع لا يُقدَّم على ما يتبعه، فإذا كان لا يجوز تقديم المجرور على الجار، فكذلك لا يصحّ تقديم الحال

---

[1] ينظر التوطئة: 214–213، وارتشاف الضرب 3: /1579.

[2] المقتضب 4/171:، وينظر: الكتاب: 2/124.

[3] البسيط في شرح جمل الزجاجي للأشبيلي : 529

على المجرور، لاتحاد العلة في كلٍّ منهما)[1]، أما ركن الدين الأستراباذي، فقد عرض موضع النقض هذا، ورجّح رأي سيبويه، إذ قال: "ولا يتقدّم الحال على ذي الحال المجرور، نحو: مررت راكبًا بزيد، على المذهب الأصح، وهو مذهب سيبويه، وأجازه قوم وقالوا: العامل فيه فعل"(2).

وهذا الترجيح ينسجم مع أصول المدرسة البصرية التي تُعلي من منزلة العلاقة العاملية الدقيقة، ولا تُجيز تقديم ما يتوقّف في عمله على حرف متأخّر، حفاظًا على انتظام البنية النحوية وسلامة التأويل.

تقديم التمييز على عامله المتصرف:[3]

تناول النحاة قديمًا وحديثًا مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرّف، كما في قولهم: "عرقا تصبّبَ زيدٌ"، وقد أشار الأستراباذي إلى موضع النقض إلى أنّ سيبويه، وأكثر النحويين على امتناع تقديمه على عامله، والمازني والمبرد اتّباعاهما على جواز تقديمه[4]، فالمسألة إذن موضع خلاف بيّن بين المدرستين.

---

[1] البسيط في شرح الكافية :.1/532

[2] م، ن :.1/532

[3] ينظر: الخلاف النحوي في كتاب (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذي: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد الطالب : هيثم نعمة حسن صابر، جامعة ذي قار، إشراف: أ.د. رياض يونس السواد، ص91

[4] ينظر البسيط في شرح الكافية /1 563، وينظر: أوضح المسالك /2.372

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التمييز على عامله[1]، وهو رأي نُسب أيضًا إلى الكسائي[2] والجرمي[3]، بل ووافقهم عليه بعض البصريين كالمازني[4] والمبرد[5] وكذلك ابن مالك[6]،واعتُبر هذا القول هو الصحيح عند أبي حيّان[7]، وقد استند هؤلاء إلى حجتين:

الأولى السماع، وذلك لورود أمثلة في كلام العرب تدل على جواز هذا التقديم، والثانية القياس، إذ رأوا أن التمييز لا ينقض من حيث الوظيفة النحوية عن المفعول به أو الحال، وقد جاز في هذين تقديمهما على عامليهما، فجاز في التمييز مثله، و لا سيّما إذا أُمن اللبس ووضحت الدلالة.

وعليه، فإن القول بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف له ما يسنده من النقل و القياس، وإن بقي موضع نقض عند جمهور البصريين الذين يُشدّدون في باب الترتيب العامل–المعمول، كما سيأتي تفصيله.

وُجِّهَ دليل (القائلين بجواز تقديم) التمييز على عامله بأنه تمييز منصوب في ذاته، وقد تقدّم على عامله دون إخلال بالتركيب، كما في قولهم: نفسًا طابَ زيدٌ،

---

[1] ينظر ائتلاف النصرة: 39 م 15 فصل الأسماء،

[2] ينظر ارتشاف الضرب 4 1634/، والموفي في النحو الكوفي ق /3.224

[3] ينظر همع الهوامع /2:.268

[4] ينظر التبصرة والتذكرة: 1 /.318

[5] ينظر المقتضب 3: / 36.

[6] ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرح التسهيل 2.389

[7] ينظر ارتشاف الضرب4/1634

فـ"نفسًا" تمييـز مقـدَّم، و"طـاب" هـو العامـل فيـه، وقـد علّـق فضـلٌ علـى هـذا بقولـه: "فضـل علـى جـوازه"[1]، وأمـا مـن جهـة القيـاس، فقـد اسـتندوا إلـى أن العامـل فعـل متصـرّف، فيُشـبه مـا يعمـل فـي المفعـول بـه، ومتـى جـاز تقـديم المفعـول بـه، جـاز التمييـز كـذلك، كمـا فـي قولـك: زيـدًا ضـربَ عمـرو"[2] فـي المقابـل، نقـض البصـريون هـذا الـرأي[3]، وفـي مقـدّمتهم سـيبويه، الـذي اشـترط أن يكـون الاسـم المنصـوب المتقـدّم معمـولًا فيـه قبـل مجيء الفعل فقال:

" واعلم أنّك إذا أخّرت الفعل وكان قبله اسم، لم يكن إلا لما بعده، وكان هو الذي يعمل فيه، وكان ما بعده المرفوع هو الفاعل، إلا أن يكون قبله منصوب قد عمل فيه غير الفعل... فأما قولك: زيدا ضرب عمرو، فإنما جاز لأن الفعل متصرف، وقد وقع عليه، فصار كالمبتدأ الذي له خبر"[4]

وبـذلك يُضـبط القيـاس بجعـل التمييـز فـي حكـم المفعـول المنصـوب بالفعـل المتصـرّف، إذ يُشـبَّه بـه فـي الجـواز، ولا يُوجـد مـا يمنـع مـن تقديمـه، مـا دام العامـل متصـرفًا[5]، وقـد انحـاز ابـن السـراج[6]، إلـى هـذا الـرأي، وشـاركه فيـه عـدد مـن النحـاة الـذين قـرّروا جـواز تقـديم التمييـز علـى عاملـه، مـنهم ابـن جنّـي[7] والجُرْجـاني[1] وابـن عَيْش[2]، وابن عصفور[3].

---

[1] ينظر الإنصاف: 221 م 35.

[2] التبيين 396 م 65، والبسيط في شرح الكافية /1: 563.

[3] الإنصاف: 221م 35.

[4] الكتاب 1: / 205، وشرح المكودي 1: / 293

[5] معاني القران 1: /.79

[6] ينظر الأصول في النحو 1 :.223

[7] ينظر الخصائص 2 :.384

أما حُجّة المانعين في نقض هذا، فقد عبّر عنها ابن ولّاد[4]منسوبة إلى سيبويه، ومبنيّة على اعتبار دقيق للمعنى، إذ قال: (إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها؛ لأن لفظها جاء على غير معناها، ذلك أن اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل"، موضحًا أن التمييز وإن ورد منصوبًا إلا أنّ المعنى لا يستقيم معه، فـ(زيدٌ حسنٌ وجهًا" يدلّ على أن الوجه هو محلّ الحُسن، لا (زيد) نفسه، وكذلك (تَصبّبتُ عرقًا)،فالمعنى يدلّ على أن العرق هو الذي تَصبّب، لا المتكلم).

ولما كان هذا التعارض بين اللفظ والمعنى – أي: بين الصيغة الظاهرة والمعنى المقصود – واقعًا في التمييز، لم يُجز سيبويه ومن تبعه التصرف فيه، ومن ذلك منعه من التقديم، خلافا لما جرى به القياس في المفعول به.

وقد نقل الأستراباذي هذه الحُجّة التي ساقها ابن ولّاد، لكنه لم يكتف بعرضها، بل صرّح بتضعيفها، فقال: (وهو ضعيف؛ لأنه يُجيز تقديم التمييز إذا لم يكن فاعلًا في المعنى)[5] ، ولم يقتصر ركن الدين على هذا الوجه في النقض، بل أورد جملة من التعليلات التي تعضد مذهبه في منع تقديم التمييز على عامله، من أبرزها:

---

[1] ينظر المقتصد 2 :.695

[2] شرح المفصل 2 :.74-73

[3] : المقرب /1:.165

[4] الانتصار: 86، وينظر: علل النحو.393

[5] البسيط في شرح الكافية 1: /.564

1- أنّ التمييز يُشبه الصفة من حيث كونهما يوضحان ما قبلهما، ومتى تقرّر أن الصفة لا يجوز تقديمها على الموصوف، فإن التمييز كذلك لا يتقدّم على عامله، وقد سبقه إلى هذا الوجه ابن خروف، إذ رأى أن "التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يُقدَّم على عامله، لأنه تابع، وسائر التوابع لا تتقدّم على متبوعاتها، بل التمييز أولى بعدم التقديم؛ لشدّة احتياجه إلى ما يُبيِّنه"[1].

2- أنّ التمييز مفسِّرٌ، والمفسّر متأخر رتبة عن المفسَّر، وتقديمه يُخِلّ بوظيفته، وقد سبق ابن الحاجب (ت 646هـ) إلى هذا المعنى، حين قال: "إنّ تقديمه يُخرجه عن حقيقة التمييز، لأن التمييز موضوع لرفع الإشكال، ولا يتمّ ذلك إلا بتأخره عن المبهم الذي يُفَسِّره، فلو تقدّم، زال كونه تفسيرًا، ووقع الإخلال بوظيفته الأصلية"[2].

3- القياس على أصل التمييز العددي، إذ إنّ التمييز في أصل وضعه جاء لرفع إبهام العدد، كقولك: (عشرون درهمًا)،وهذه الأعداد لا يتّضح معناها إلا بتمييز متأخر، فكل استعمالات التمييز الأخرى تشبه هذا الأصل في الحاجة إلى البيان، فوجب بالقياس أن يتأخر كما يتأخر في باب العدد.

---

[1] شرح جمل الزجاجي 2: / 1002، وينظر: البسيط في شرح الكافية 1 :.564

[2] الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 356، وينظر: أمالي ابن الحاجب :1 / 408، 1 /564.

وبذلك بينت هذه التعليلات عند الاستراباذي ومن وافقه لنقض القول بجواز تقديم التمييز، مؤكدة أن طبيعته التفسيرية، وموقعه من الجملة، لا يستقيمان مع التقديم، لا من جهة الوظيفة، ولا من جهة القياس.

ويُلاحظ أنّ بعض من احتج لجواز تقديم التمييز شبّهه بتمييز العدد، كتمييز (كم) و(عشرين)، فكما لا يصح أن يُقال: درهمًا عشرون، فكذلك على أصل القياس يمتنع تقديم التمييز في غير هذا الباب؛ لأن الحكم في الأصل واحد، وهو تأخّر المبيِّن عن المبهم[1]'ومع ذلك، فقد نقض البصريون هذا القياس، وردّوا على ما استند إليه الكوفيون من شواهد شعرية، مشيرين إلى (أنّ البيت الذي احتُجّ به قد ورد برواية أخرى لا يستقيم معها الاستدلال، مما يُسقطه من أن يكون شاهدًا مقبولا)[2].

وقد اتضح أن الاستراباذي لم يقتنع بحجة المجوّزين، إذ نقض رأيهم وحجتهم بقوله: "والجواب عن الأول من كلام المجوزين، نقول: سلّمنا أنّ عامله فعل، والفعل قوي في العمل، لكن المانع موجود يمنع من تقديمه عليه، وهو ما ذكرناه"، في إشارة إلى الموانع التركيبية التي تقدّم الحديث عنها.

أما عن البيت الشعري، فقد أورد الاستراباذي أن الرواية الصحيحة التي نقلها أبو إسحاق الزجاج تختلف عن الرواية التي تمسّك بها المجوّزون، و منِ ثمّ لا

---

[1] البسيط في شرح الكافية :1 / 564، والصفوة الصفية 1: / ق2 / 502، وشرح القواعد البصروية في النحو 182:

[2] المقتصد في شرح الإيضاح :2 / 695.

تصلح للاحتجاج، إذ هي رواية شاذة لا يُثبت بها أصل نحوي[1]، ومع هذا، فإن قول المجوّزين لا يخلو من وجاهة، بدلالة وروده في عدد من الشواهد الشعرية، مما يدل على جواز هذا الأسلوب عند من يحتج بالسماع، وقد أكّد هذا المبدأ ابن جني بقوله: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[2] ومن الشواهد التي اعتمدها المجوّزون قول الشاعر(3):

نفسا تَطَيَّبَها كأنِّي لم أَزَلْ أُسْقَى المُدامَ ويُسْتَزَادُ لِيَ الطِّلَاءُ

فوجه الاستدلال فيه تقديم التمييز (نفسًا) على عامله (تطيب)، وهو دليل يُحتج به عند من يرى بالسماع أصلًا مستقلًّا عن القياس، ومن شواهدهم (شيبًا رأسي أشتعلَ) ورد فيه تقديم التمييز (شيبًا) على عامله (اشتعل)،مما يعزّز وجهة النظر القائلة بجواز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً متصرّفًا، لا سيّما عند وجود ما يؤيّده في كلام الفصحاء.

مما سبق يتبيّن لنا الجهود التي بذلها أبرز علماء النحو في طرحهم لمسألة رفع المبتدأ والخبر واتفاقهم في ذلك يرجع إلى اتباعهم التحليل العقلاني في مناقشة مسائل اللغة وهو ما يبرز الدور الكبير الذي يربط اللغة بالتحليل العقلاني.

---

[1] البسيط في شرح الكافية: 1 /565. وينظر: التبيين: 397 م65.

[2] الخصائص 1: 125

[3] البيت لم أجد قائله، وهو من شواهد المساعد: /2 66، والمقاصد النحوية للعيني /2: 242.

نستنتج من دراسة المسائل الخلافية للأسماء بين مدرستي البصرة والكوفة كونهما قد انطلقتا من الاجتهاد في طرح المسألة وكونهما اعتمدتا على معالجة المسألة من جهة تحليلية قائمة على تقديم المعنى الذي أفادته النظرة التي تبنتها كل مدرسة، وهو ما يعني أن كلاً منهما قد أفاد العربية بوجهات نظر أثّرت في تدعيمها بخصائص لغوية، وألقت الضوء على السمات التي تبرز جمالية هذه اللغة.

الفصل الثاني:

النقض والاحجاج في الافعال

الفصل الثاني: النقض والاحجاج في الافعال

برز في حديث الاستراباذي عن أقسام الكلمة قوله: "(وهي اسم وفعل وحرف)"[1]، ثم يوضّح الحدود التي تجعل لكلٍّ منها حدّاً تعريفيّاً خاصّاً قائلاً: "دليل الحصر أن يقال: الكلمة إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أو لم تدلّ، فإن لم تدل فهي الحرف، وإن دلّت فإما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أعني الماضي والمستقبل والحال، أو لم تقترن، فإن اقترنت فهي الفعل، وإن لم تقترن فهي الاسم"[2].

ومن هنا يتّضح أنّ مفهوم الفعل لديه يرتبط بالمفهوم اخاص بالكلمة الدالّة على معنى محدّد مع اقترانها بزمن من الأزمنة الثلاثة، مما يحدّد يجعل المعنى مرتكزاً على مفهوم الحدث الذ يقدّم محتوى دلالياً يجعله موضع الاهتمام، وانطلاقاً من ذلك نذكر بعض المسائل الخلافية التي جاءت في كتاب البسيط في شرح الكافية، موضّحين بعض الآراء النحوية الخاصة بها.

مسألة الخلاف في (ليس بين الفعلية والحرفية):

قال الاستراباذي: "(وليسَ لنفي مضمون الجملة)

اعلم أن أكثر الناس على أن ليسَ لنفي مضمون الجملة في الحال، تقول: ليسَ زيدٌ قائماً الآنَ، ولا تقول غداً، وقد ذهب بعضهم إلى أنه للنفي مطلقاً حالاً كان أو غير حال، قال الله تعالى: (ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) فهذا نفيٌ لكون

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص122

[2] المصدر نفسه: ج2، ص122 – 123

العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة، فهي لنفي المستقبل، والذي يدل على فعليته دخول خواص الأفعال عليه.

وقد ذهب قوم إلى أنه حرف، وتمسكوا بقول العرب: ليس الطيبُ إلا المسك بالرفع"[1]

وكان الفارسي من النحاة الذين نصّوا على أنّ (ليسَ) حرف وليست فعلاً بدليل أنها تدل "على النفي ولا تدلّ على حدث ولا زمان"[2]، وتبعه (العكبري) في ذلك، إذ يرى أن (ليس) حرف وليست فعلاً، ويناقش ذلك من خلال الموازنة بين الفعل و(ليس) فيجد أنهما يختلفان في القياس من عدة أوجه: أحدها: "أن الفعل موضوع على الإثبات، الحدث والزمان و(ليس) لا تدل على واحد منهما، وإنما تنفيهما فهي في ذلك كما النافية. ومنها: أنها لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على أحد أمثلة الفعل وهي فَعُل وفَعَلَ وفَعِلَ ولا يجوز أن تكون على واحد منها"[3]، والوجه الثاني: أن "في (ليس) ضمير الشأن، والتقدير ليس الشأن والقصة الطيب إلا المسك"[4]، والوجه الثالث: "أن نقدّر تجرّد (ليس) عن ضمير ولكن هذا لا يخرجها

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص455 – 456

[2] المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986، ص207

[3] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص311

[4] المصدر نفسه: ص312

عـن أن تكـون فعـلاً لفظيـاً، ألا تـرى أن كـان وأخواتهـا أصـلها أن تكـون دالّـة علـى الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان"[1]

وينسـب الزجـاج إلـى الفـرّاء وجميـع الكـوفيين القـول إن (لـيس) حـرف، قـال: "فأمـا لـيس ففيهـا خـلاف فـالفراء وجميـع الكـوفيين يقولـون هـي: حـرف، والبصـريون يقولـون هـي فعـل، ودليـل الكـوفيين علـى أنـه حـرف أنـه لـيس علـى وزن شـيء مـن الأفعـال لسـكون ثانيه، وأنه لم يجئ منهما اسم فاعل، ولا مفعول ولا لفظ المستقبل"[2]

أمـا ابـن يعـيش فقـد أكـد علـى فعليّتـه إذ إنـه "يـدخل علـى جملـة ابتدائيـة (فينفيهـا فـي الحـال)، والـدليل علـى أنهـا فعـل اتصـال الضـمير الـذي لا يكـون إلا فـي الأفعـال بهـا علـى حـد اتصـاله بالأفعـال وهـو الضـمير المرفـوع، ولأن آخرهـا مفتـوح كمـا فـي أواخـر الأفعال الماضية، وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً"[3].

ويوافـق ابـن سـيده علـى كونهـا فعـلاً قـائلاً: "ولـيس كلمـة نفـي، وهـي فعـل مـاض، وأصـلها: لَـيِسَ، بكسـر اليـاء، فسـكّنت اسـتثقالاً، ولـم تقلـب ألفـاً، لأنهـا لا تتصـرّف مـن حيـث اسـتعملت بلفـظ الماضـي للحـال، والـذي يـدل علـى أنهـا فعـل، وأن لـم تتصـرف تصـرّف الأفعـال، قـولهم: لسـت، ولسـتما، ولسـتم، كقـولهم: ضـربت، وضـربتما، وضـربتم،

---

[1] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص313

[2] اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1975م، ص34

[3] شرح المفصل: ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1956، ج7، ص112

وجعلت من عوامل الأفعال نحو (كان) وأخواتها التي ترفع الأسماء، وتنصب الأخبار، إلا أن الباء تدخل في خبرها وحدها دون أخواتها"[1]

وفي قوله تعالى: "(أليس منكم رجلٌ رشي)"[2]

جاءت (ليس) في الآية الكريمة فعل ماض ناقص، ويمكن فهم ذلك استناداً إلى المعنى القائم على أسلوب الاستفهام، والمراد منه طلب ظهور الحدث وهو وجود رجل عاقل، وعملت (ليس) على تقديم دلالة الحدث بواسطة التعبير عن طلب حدوثه بظهوره.

قال تعالى: "(وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء)"[3]

جاءت (ليس) في الآية الكريمة فعل ماض ناقص، بدليل دخول تاء التأنيث عليها، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال المعنى الذي يفهم منه قول اليهود: إنّ النصارى لم يصدر منهم فعل حقّ، وكذلك قول النصارى الذي يُفهم منه كون اليهود لم يصدر منهم فعلٌ حق، ودلالة صدور الفعل تحيل إلى معنى الحدث المرتبط بالتحقق والحدوث.

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1406 هـ – 1986م، ص193

[2] سورة هود: الآية (78)

[3] سورة البقرة: الآية (113)

مسألة أيّهما الأصل الفعل أو المصدر؟

قال الاستراباذي: "الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وإنما سمي هذا النوع فعلاً لكونه مشتقاً من الفعل الحقيقي أعني المصدر لكون الفعل الحقيقي مدلوله تسمية للدليل باسم المدلول، ولم يُسمَّ زماناً، وإن كان له عليه دلالة لأن دلالته على الحدث أقوى"[1]،

"قال الكوفيون: المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه، لأن المصدر يصحّ بصحّته، ويعتلّ باعتلاله، ولأنه ينطلق على المصدر عاملاً له من غير واسطة، مثل ضربَ ضرباً، ولأنّ المصدر قد يُذكر تأكيداً له مثل: ضربته ضرباً ولأنه قد توجد أفعال لا مصادر لها، وذلك دليل على أصالتها.

وقال البصريون: الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه.

وهو الأصحّ لأنّ المصدر لا يدلّ على زمان مختصّ، والفعل في الأصل يدلّ على زمان مختصّ، فصار كالمطلق، فكما أنّ المطلق أصل المقيّد، فكذلك المصدر أصل الفعل، ولأن المصدر أصل الفعل، ولأن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل"[2].

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص324

[2] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802 هـ): تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، ط1، مكتبة النهضة العربية، 1407 هـ - 1987م، ص111

ويستدل البصريون من عدة وجوه:

أحدها: ذكره ابن السراج"[1]، وأبو علي الفارسي[2]، وهو أن "المصادر مختلفة الصيغ كاختلاف سائر الأسماء الدالة على الأعيان، كقولك: ثبات وكتاب، وشغل، كما تقول: كعب وغزال، فلو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على طريقة واحدة، ولم تختلف، كما تختلف أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين"[3].

وقد ضعف ابن الحاجب في شرح المفصل هذا القول، فقال: "وهو ضعيف ومشترك الإلزام"[4]

والثاني:

قاله الزجاج، وفيه أظهر أنه "لو صح قول الكوفيين فمعنى ذلك أنه لا يمكن أن يوجد مصدر إلا وله فعل، وهذا باطل، لأن (ويحاً) و(ويباً)، و(ويساً) مصادر لا أفعال لها[1].

---

[1] ينظر: الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405 هـ، ج1، ص159

[2] ينظر: التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (377 هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، 1419 هـ - 1999م، ص516 - 517

[3] ينظر: المحصول: ج1، ص421

[4] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646 هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، (د. ت)، ج1، ص220

الثالث: أن "الأفعال تدل على معنى المصدر، وزيادة، وهو الزمان المحصَّل، كما دلت أسماء الفاعلين، والمفعولين على المصدر، والزمانين، فلو كان المصدر مشتقاً من الفعل لاستوفى معناه، وزاد عليه"[2].

والرابع: "أنه لو المصدر مشتقاً من الفعل فإما أن يكون مشتقاً من الماضي وهو باطل لعدم دلالته على الزمان الماضي وإما أن يكون مشتقاً من المضارع، وهو باطل، لعدم دلالته على زماني الحال والاستقبال، وإما أن يكون مشتقاً من الأمر، وهو باطل لعدم دلالته على الزمان المستقبل والأمر"[3]

وكان للنحاة العرب آراء مختلفة في ذلك، فبعضهم يرى "أن الفعل الماضي هو الأصل لأنه لا زيادة فيه، والفعل المضارع فرع عليه، لأنه يتسم بالزيادة في أوله، زيادة الهمزة والنون والتاء والياء، والأصل هو المجرد"[4].

وبعضهم يرى أن "فعل المستقبل هو الأصل، وصاحب هذا الرأي فيما يروي السيرافي في شرح الكتاب: هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، ويؤيد هذه الرواية أن تلميذه أبا القاسم الزجاجي كان قد ذهب إليه، ودافع عنه، وأورد احتجاجه له في كتابه (الإيضاح في علل النحو، وفيه قال:

---

[1] ينظر: المحصول: ج1، ص422

[2] المحصول: ج1، ص422 – ص423

[3] المصدر نفسه: ج1، ص423

[4] في النحو العربي نقد وتوجيه: ص109

"اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال ثم ماضياً، فيخبر عنه بالمضي، فأسبق الأفعال في المرتبة: المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي"[1]

"الفعل بصيغته يدل على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ بصيغته على ما يدلّ عليه الفعل، ألا ترى أن (ضربَ) يدلّ على ما يدلّ عليه الضّرب، والضرب لا يدل على ما يدلّ عليه (ضربَ)، فإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل، والفعل فرع، لأن الفرع لا بدّ أن يكون فيه الأصل، والأصل لا يلزم أن يكون فيه الفرع كالآنية تكون من النّضار، تدلّ على النُّضار، والنُّضار لا يدلّ على الآنية"[2]

وفي قوله تعالى: "(الحمد لله رب العالمين)"[3]

نرى أن المصدر (الحمد) يفيد الدلالة على معنى حمد الله في كل زمان ومكان وحال، وهذا ما تضمنه معنى الآية الكريمة، ومن ذلك يمكن أن نستنتج أنّ المصدر مطلق وهذا يؤيد ما ذهب إليه البصريون، فهو يرد في المعاني التي يُراد بها الدلالة المجردة من التحديد الخاص.

---

[1] الإيضاح في علل النحو: ص85

[2] ائتلاف النصرة: ص112

[3] الفاتحة: الآية (1)

مسألة (نعمَ وبئس) بين الفعلية والاسمية:

قال الاستراباذي: "(أفعال المدح والذم ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم)"[1]

ثم نراه يتحدث عن (نعم وبئس) في قوله: "فمن أفعال المدح والذم نعم وبئس، اعلم أن في كونهما فعلين أو ليسا كذلك خلافاً:

فذهب البصريون والكسائي إلى أنهما فعلان.

وذهب الباقون إلى أنهما اسمان"[2]

ويقصد الكوفيين الذين ذهبوا "إلى أنّ (نعمَ) و(بئسَ) اسمان مبتدآن، لدخول حرف الجرّ عليهما في قول العرب: ما زيدٌ بنعم الرجل، وقول حسّان:

ألستَ بنعمَ الجار يؤلَفُ بيتُه أخا قلّةٍ أو معدم المال مصرما

وعن بعض فصحاء العرب: نعمَ السير على نعم العير.

وروى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العبَّاس ثعلب عن سلمة عن الفرّاء: أنّ أعرابيّاً بُشِّر بمولودة، فقيل له: نعمَ المولودةُ مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرّها سرقة.

فدخول حرف الجرّ عليها، وهو من خواصّ الاسم دليل على اسميّتها"[3]

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص493

[2] المصدر نفسه: ج2، ص494

[3] ائتلاف النصرة: ص115

ومن الأدلة على اسميتها دخول (يا النداء) عليها وذلك في "أدعية الأسماء الحسنى "يا نعمَ المولى، يا نعم النصير، وحرف النداء من خواصّ الأسماء أيضاً"[1]

"وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان ضعيفان لا يتصرّفان، وإليه ذهب شيخ الكوفيين أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، لأنه يتصل ضمير المرفوع بهما اتصاله بالمتصرف، لأنه قد جاء عن العرب: نعما رجلين، ونعموا رجالا، ومع ذلك فقد رُفعا المُظهَر والمضمر، مثل: نعم الرجل زيدٌ، ونعم رجلاً زيدٌ، ولأن تاء التأنيث التي لا تنقلب هاء تتصل بهما في: نعمت المرأة هند، وبئست الجارية جُمل، لأن هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي، ولا يتعدّاه، فلا يجوز الحكم بأسمية ما اتصلت به هذه الياء"[2].

وقد ردّ البصريون ما استدل به الكوفيون، يقول الزبيدي: "وأما دخول حرف الجر عليهما فليس بحجة، لأن الحكاية مقدرة، وحرف الجر على تقدير الحكاية، فهو واقع على مجرور محذوف، وأما دخول حرف النداء عليهما أيضاً فليس بحجة، لأن التقدير في الدعاء: يا الله نعم المولى أنت"[3]

ومن الملاحظ أن كلا الفريقين "كانوا يضعون الاستعمال في مقدمة الاعتبارات التي يستندون إليها في تفسير الظواهر اللغوية"[4]

---

[1] ائتلاف النصرة: ص116

[2] المصدر نفسه: ص116

[3] ينظر: ائتلاف النصرة: ص117

[4] في النحو العربي نقد وتوجيه: ص197

وموجز القول: أنّ (نعم وبئسَ) عند البصريين تعدّ فعلاً ووجه الاستدلال في الآتي:

1- "اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب.
2- اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم وحكاها الكسائي والأخفش.
3- بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية"[1]

وهي عند الكوفيين اسمٌ، وموجز ذلك دخول "حرف الجر في نحو استدلال الفرّاء وأكثر الكوفيين على نحو القول: "(ما هي بنعم الولد) و(نعم السير على بئس البعير).

ويؤيد البحث كون نعم وبئس فعلين بدليل إلحاق تاء التأنيث بها.

ويؤول على: بمقول فيها نعم الولد وعلى مقول فيها بئس البعير"[2]

وفي قوله تعالى: "(إنَّ الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعمَّا يعظكم به)"[3]

جاء لفظ (نعمَّا) متصلاً بـ (ما)، ويعرب هذا الفعل: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح.

---

[1] توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت 749 هـ): تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422 هـ - 2001م، ص902

[2] المصدر نفسه: ص902

[3] سورة النساء: الآية (58)

وما: نكرة تامّة بمعنى شيء في محل نصب على التمييز، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

وقد أعربناه فعلاً نظراً إلى تضمّنه دلالة معنى المدح الذي في الشيء الذي يوجّهه الله تعالى إلينا، وكانت (ما) في محل نصب على التمييز لأنها أزالت الإبهام عن دلالة الحدث المرتبط بالمدح، نظراً إلى ارتباطها معنوياً بالسياق الذي أحالت فيه على معنى (تأدية الأمانات إلى أهلها، والحكم بين الناس بالعدل).

مسألة (حبّذا) بين الاسمية والفعلية:

قال الاستراباذي: "ومنها حبذا وفاعله ذا. اعلم أن في حبذا مذهبين:

أحدهما: أنه مركب من حب الشيء وحبَّ إذا صار محبوباً جداً، ولأجل أنه من أفعال المدح، عاملوه معاملة نعم، فذا فاعل حبَّ، ولم يرد به مشارٌ إليه معين، بل يراد به مشار إليه في الذهن كما أريد بالرجل في قولهم: نعم الرجل زيد، لكن (ذا) لم يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مثنى أو مجموعاً أو مذكراً، أو مؤنثاً، تقول: حبذا زيد، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات، فمعاملته مثل معاملة المضمر في: نعم رجلاً في عدم مطابقة الفاعل والمخصوص"[1]، "والمذهب الثاني: أنه كلمة مركبة من فعل وفاعل في الأصل ركبوا حبّ مع ذا مجرداً من حرف التنبيه إذ لم تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص508 – 509

ثم منهم من يقول: هي من بعد التركيب اسم تغليباً للجزء [الثاني منهما إذ هو الأصل ومنهم من يقول: هي فعل] تغليباً للجزء الأول"[1].

ونرى رأي ابن جني في قوله: "اعلم أن حبذا معناها المدح، وتقريب المذكور بعدها من القلب، وهي ترفع المعرفة وتنصب النكرة التي يحسن فيها (من) على التمييز. تقول: حبذا زيدٌ، وحبذا أخوك، فحبذا في موضع اسم مرفوع بالابتداء وزيد في موضع خبره، وحقيقة القول: إن الأصل فيها حُبب ككُرم فأسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية، وذا مرفوع بفعله وزيد يرتفع كما يرتفع بعد نعم وبئس"[2]

وأما رأي الزجاجي فهو: "اعلم أن (حبّ) فعل رفع (ذا)، ثم لزما مكاناً واحداً، ولم يتفرقا، فصارا بمنزلة اسم [واحد] يرفع ما بعده، ويرفع المعرفة، [وينصب] النكرة، ويجيء معه الحال والتمييز"[3]

اختلف نحاة البصرة والكوفة في اعتبار (حبذا) بين الاسمية والفعلية، وقد ذهب بعض أعلام البصرة إلى "أنها فعل، وهو رأي الخليل، كما نقله سيبويه عنه، وذهب فريق منهم إلى أنها اسم، فإذا أرادوا إلى إعراب نحو قولهم: (حبذا أنت) قالوا:

حبذا: مبتدأ في محل رفع.

وأنت: خبر المبتدأ.

---

[1] المصدر نفسه: ج2، ص509

[2] اللمع في العربية: ص99 – 100

[3] الجمل في النحو: ص110

حبذا: فعل مركب جامد، ليس له إلا استعمال واحد، فقد ألحقت به (ذا) وصارت معه بمنزلة الكلمة الواحدة، واستعمل استعمال (نعم) في إرادة المدح، ولم يلحق به تاء التأنيث الساكنة، لأن فاعله مذكر دائماً، ولا ضمائر الرفع لأن فاعله هو اسم الإشارة (ذا) وهو كالجزء منها"[1]

وفي قولنا: حبذا الصدق

جاء الفعل (حبَّ) متّصلاً باسم الإشارة (ذا)، ويعرب: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونلحظ أن لزوم مجيء (ذا) مع الفعل قد جعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الإعراب الواضح، وفيهما معنى جذب الانتباه إلى تحبّب الشي المذكور بعدهما.

مسألة (أفعل) في صيغة التعجب (ما أفعل) بين الاسمية والفعلية:

قال الاستراباذي: "وأما التعجب بحسب المعنى فهو انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج من نظائره، وله صيغتان: إحداهما: ما أفعله! والثانية: أفعل به! نحو: ما أحسن زيداً، وأحسن به، وهو غير متصرف بمعنى أنه لا يكون منه مضارع ولا أمر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع، وإنما لم يتصرف لكونه مشابهاً للحرف، لكونه للإنشاء [الذي هو] صله أن يكون بالحروف"[2].

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه: ص198 – 199

[2] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص 482 – 483

"ذهب الكوفيون إلى أنّ (أفعلَ) في التعجب اسم، لأنه لم يتصرّف، ولأنه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يا ما أُميلح غزلاناً شدنُ لنا من هاؤليائكن الضّال والسّملا

ولصحّة عين المعتلّ في نحو: ما أقومه! كالاسم في نحو: هو أقوم منه"[1]، كما تصح عينه في قولهم: "هذا أقوم منك وأبيع منك، ولو كان فعلاً لوجب أن تعلّ عينه بقلبها ألفاً، لأن الاعتلال من خصائص الأفعال"[2].

وذهبوا إلى أنه "جامد ولا يتصرف، ولو كان فعلاً لكان متصرفاً، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما كان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء"[3]

أمّا البصريون فقد كانوا يرون أن (أفعلَ) "فعلٌ ماض، وإليه صار الكسائي، لأنه إذا وُصِل بضمير المتكلم دخلته نون الوقاية، وهي من خواصّ الأفعال، فيقول: ما أرشدني، اتفاقاً، ولا يقال: هو مرشدني الإرشاد، أو هي لغة حميّرية ضعيفة لا يُلتَفَت إليها، ولا يُقاس عليها، فإن قيل: قد قيل: قدني وقطني، بمعنى: حسبي، كقوله:

امتلأ الحوضُ وقال: قطني مهلاً، رويداً، قد ملأت بطني

وهو لا يدلّ على فعلية"[1]

---

[1] ائتلاف النصرة: ص118 – 119

[2] ينظر: الإنصاف: ج1، ص112

[3] ينظر: الإنصاف: ج1، ص104

وتورد بعض الكتب الحديثة الاعتماد بأن صيغة (أفعل) فعلية من خلال التصريح بأن (أفعل) يسمّى فعل التعجب وهو "فعل ماضٍ جامد لا يتصرّف مثل (ليس – عسى) إذ تدخل عليه نون الوقاية، فتقول: (ما أحوجني إلى الإخلاص، وما أفقرني إلى عفو الله) وفيه ضمير مستتر يعود على (ما) أداة التعجب، والجملة كلها خبر (ما)، وهذا الرأي السابق أشهر ما قيل عن الفعل، بصرف النظر عمن قالوا بأسميته"[2]

ونرى "منهم من تمسّك بأن قال: (الدليل على أنه اسم أنه تصحّ عينه نحو: (ما أقومه) ، و (ما أبيعه)، كما تصحّ العين في الاسم في نحو: (هذا أقوم منك، وأبيع منك)، ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعَلَّ عينه بقلبها ألفاً، كما قلبت من الفعل في نحو: قام، وباع، و[أقام، وأباع] في قولهم: (أبعتُ الشيء)، إذا عرضته للبيع، وإذا كان قد أجرى مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً"[3]

كما أنهم احتجّوا بأن "هذا البناء ينصب المعرفة والنكرة وأفعل الذي هو اسم لا يعمل ذلك وإنما هو يختص بالنكرات"[4]، ويحتجون بالوجه الثالث وهو أن هذا

---

[1] ائتلاف النصرة: ص119

[2] النحو المصفّى: د. محمد عيد، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص450

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ص106

[4] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص287

البناء "مبني على الفتح ولو كان اسماً لم يكن مبنياً، إذ لا علة للبناء خصوصاً على الفتح"[1]

وقال ابن جني: "قولك: ما أحسنَ زيداً، وما أجمل بكراً، وما أظرف عبد الله، وتقديره: شيء أحسن زيداً. فما مرفوعة بالابتداء، وأحسن خبرها، وفيه ضميرها، وذلك الضمير مرفوع بأحسن، لأنه فعل ماضٍ، وزيد منصوب على التعجب، وحقيقة نصبه بوقوع الفعل قبله عليه. "[2]

أما الزجّاجي فقد ذكر: "إذا تعجبت من شيء، فجعلت في أول كلامك (ما) مع الفعل، فانصب المتعجب منه بوقوع ذلك الفعل عليه، وذلك قولك: (ما أحسنَ زيداً)، ما: اسم مبتدأ في موضع رفع ولكنه مبهم، و(أحسن): فعل ماض، وفاعله مضمر فيه، وهو ذكر يعودد على (ما)، و(زيد) منصوب بوقوع الفعل عليه"[3]

وفي قولنا: ما أحسنَ الصدق!

نلحظ أن (ما) قد تضمّنت معنى الإبهام وفي ذلك ارتباط بكون دلالة التعجب ذات إيحاء بما خفي سببه، ولذلك يكون إعرابها: نكرة تامة بمعنى شيء مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

---

[1] المصدر نفسه: ص288

[2] اللمع في العربية: ص91

[3] الجمل في النحو: ج2، ص99

وأحسنَ: فعل ماض جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، ونلحظ أن هذا الفعل جاء جامداً على وزن (اسم التفضيل) لكنه أفاد من الحدث معنى استعظام أمر قد وقع وأثّر في النفس.

الصدقَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

مسألة (فعل الأمر):

قال الاستراباذي: "وحكم آخره حكم المجزوم"[1]، بناء على ذلك يتضح الرأي الذي أخذ به وهو مشابه لرأي الكوفيين في الظاهر، ونراه يعرض لمسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين فيه قائلاً: "اعلم أن البصريين ذهبوا إلى أنَّ أمر المخاطب مبنيّ لعدم علّة الإعراب ولعدم مشابهته الأسماء. وقال الكوفيون: إنّه معرب مجزوم [بلام مقدر وتقديره اضرب ليضرب]، قالوا: والذي يدلّ عليه معاملتهم فيه معاملة المجزوم، نحو: اضرب، واغزُ، وارمِ، واخشَ، وفي التثنية: اغزوا، وارميا، واخشيا، بحذف الواو والياء، والألف والنون، وحذف هذه الحروف إنما هو للجزم قياساً على: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، ولم يغزوا، ولم يرميا، ولم يخشيا"[2].

احتج البصريون بأدلة منها:

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص411

[2] المصدر نفسه: ج2، ص411 – 412

"أن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، أما ما أعرب من الأفعال كالفعل المضارع فلمشابهته الأسماء، ولا وجود هنا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله وهو البناء"[1]

إن "نيابة اسم الفعل الذي على وزن (فَعَالِ) نحو (نَزَالِ) عن فعل الأمر دليل على كونه مبنياً وإلا لما نابت عنه فدل على بناء فعل الأمر"[2]

أن "فعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها"[3]

أن "فعل الأمر إذا كان معرباً مجزوماً تضمن معنى لام الأمر ولا يجوز جزمه بإضمار اللام، لما يترتب عليه من كثرة الحذف لغير موجب"[4]، ولضعف حروف الجزم، "وهي أضعف من حروف الجر، وإذا كان حرف الجر لا يعمل مع الحذف فجزم الجزم أولى"[5]

واحتج الكوفيون بما يأتي:

---

[1] ينظر: الإنصاف: ج2، ص435

[2] ينظر: الإنصاف: ج2، ص435

[3] ينظر: التبيين عم مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص177

[4] ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت672 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، 1410 هـ - 1990م، ج4، ص61

[5] ينظر: المقتضب: ج2، ص133

"أن الأصل في فعل الأمر المجرد من حرف المضارعة أن يكون باللام، ففي نحو: افعل: لتفعل، وقم: لتقم.

ثم إنه لما كثر استعمالهم لفعل الأمر المعرى عن حرف المضارعة، استثقلوا مجيء اللام منه فحذفوها للتخفيف، مع بقاء أصلها وعملها"[1]

ومما دل على أنه معرب "هو أن فعل النهي وهو الفعل المضارع المجزوم بلا الناهية معرب لأن النهي ضد الأمر وفي ذلك حمل على الضد، وهم يحملون الشيء على نظيره"[2]

أنك تقول في فعل الأمر المعتل: "اغزُ، وارمِ، كما تقول في المجزوم: لم يغزُ، ولم يرمِ، بحذف حرفي العلة الواو والياء في كلتا الحالتين، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة"[3]

ويرى البحث أن قول البصريين هو الأرجح وهو كون فعل الأمر مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال البناء.

وفي قوله تعالى: "(وقلنا لهم ادخلوا الباب سجّداً)"[4]

---

[1] ينظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)،ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403 هـ - 1983م، ج1، ص469

[2] ينظر: الإنصاف: ج2، ص430

[33] ينظر: الإنصاف: ج2، ص439

[4] سورة النساء: الآية (154)

جاء في الآية الكريمة فعل الأمر (ادخلوا) ويعرب: فعل أمر مبني على حذف النون لأنّ مضارعه من الأفعال الخمسة، (اتصل بواو الجماعة) وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وقد جاء هذا الفعل مبنيّاً لأن الأصل في الفعل البناء، وقد أعرب مبنياً على حذف النون لمشابهته المضارع المتصل بواو الجماعة.

مسألة رافع (الفعل المضارع):

قال الاستراباذي: "المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيتُ.

قوله: (ما أشبه الاسم) شاملٌ للماضي لكونه مشابهاً له لوقوعه موقعه، وقوله: (بأحد حروف نأيت) [يخرج الماضي لأن مشابهة الماضي للاسم ليس بسبب أحد حروف نأيت] وقوله: (لوقوعه مشتركاً) تبيين الجهة التي تشبه الاسم والمشابهة بينهما من جهة اللفظ ومن جهة المعنى"[1]،

"ذهب الكوفيون إلى أنّ الأفعال المضارعة أُعربت، لأنها دخلتها المعاني المختلفة، والأوقات المطوّلة، ولتجرّدها من النواصب والجوازم"[2].

واختلف النحاة الكوفيون في رافع المضارع على ثلاثة مذاهب:

1-"الزوائد التي في أوله (حروف المضارعة):

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص331

[2] ائتلاف النصرة: ص127

مـذهب الكسـائي أن عامـل الفعـل المسـتقبل الزوائـد الأربـع (حـروف المضـارعة) التـي فـي أولـه، فيكـون عاملـه لفظيـاً، واحـتج بأنـه كـان قبـل دخولهـا عليـه مبنيـاً، وبعـدها صـار معربـاً مرفوعـاً ولا بـد لـه مـن عامـل فإحالتـه عليهـا أولـى مـن إحالتـه علـى العامـل المعنوي الخفي.

وممـن تـابع الكسـائي فـي رأيـه مـن الكـوفيين أبـو بكـر بـن الأنبـاري يقـول: "فـإن قـال قائـل: فمـا الضـمة التـي فـي النـون فـي (نسـتعينُ) فقـل: هـي علامـة الرفـع، وذلـك أن الفعـل المسـتقبل مرفـوع بـالحرف الـذي فـي أولـه فـي قـول الكسـائي (فنسـتعين) مرفـوع بـالنون التـي فـي أولـه، والضـمة علامـة الرفـع"[1]، ويقـول: "وأمـا التـاء التـي تكـون علامـة التأنيـث فـي الفعـل فهـي التـي تكـون فـي أول المسـتقبل دالـة علـى الاسـتقبال رافعـة لـه، كقولك: تقوم هند، وتقعد جُمل"[2].

2-التجرد من الناصب والجازم:

ونجـد هنـا اختلافـاً فـي نسـبة هـذا الـرأي إلـى الكـوفيين فمـنهم مـن يقـول أكثـر الكـوفيين[3]، ومـنهم مـن يقـول: الفـراء وغيـره مـن حـذاق الكـوفيين[4]، ومـنهم مـن يقـول الفراء[1].

---

[1] ينظر: الأضداد: أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، 1987م، ص153

[2] ينظر: شرح اللمحة البدرية: ج2، ص268

[3] ينظر الإنصاف: ج1، ص550

[4] همع الهوامع: ج2، ص273

ويرى الفراء بأنّ "التعرّي عدم فلا يكون عاملاً"[2]، ويعني بذلك أنّ "استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي"[3]

وما يعنينا هنا أن للفراء رأياً مخالفاً لرأي أستاذه الكسائي، وقد أشار إليه في (معاني القرآن) حينما فسّر قوله تعالى: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله)[4]، يقول: "رفعت (تعبدون)، لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حُذفت الناصب رفعت، كما قال الله: (أفغير الله تأمروني أعبد)[5]، وفي قراءة عبد الله: (ولا تمنن تستكثر) فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رُفعت"[6]

3- التعري من العوامل اللفظية مطلقاً، ونسبه في الإيضاح – كما يقول السيوطي – للفراء والأخفش[7]، وفي هذا دلالة على أن الفراء إن كان متابعاً للأخفش فهو متابع له في هذا الرأي لا في الرأي السابق، كما يدعي الدكتور ضيف.

---

[1] ينظر: شرح اللمحة البدرية: ج2، ص268

[2] توضيح المقاصد: ص1228

[3] المصدر نفسه: ص1228

[4] سورة البقرة: الآية (83)

[5] سورة الزمر: الآية (64)

[6] معاني القرآن: ج1، ص53

[7] ينظر: الهمع: ج1، ص164

4-المضارعة: أي مضارعته للاسم، وهو رأي ثعلب[1]، أو رأي قوم من الكوفيين[2]، وهذا الرأي غير مقبول "لأن المضارعة أوجبت له جملة الإعراب، لا إعراباً مخصوصاً، وإنما اختص بنوع دون نوع بحسب العامل"[3].

ويقول أبو القاسم: "وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب أو جازم"[4]

وذهب البصريون إلى أنها "معربة، إمّا لشباعها، وإمّا لدخول لام الابتداء عليها، وإمّا لمشابهتها اسم الفاعل وجريها عليه في حركاته وسكناته"[5].

وأوضحوا ذلك بأن قالوا: "إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين: أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعاً، لقيامه مقام الاسم"[1]

---

[1] ينظر: شرح اللمحة البدرية، ج2، ص296

[2] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى سنة 469 هـ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، الكويت، 1977، ج2، ص347

[3] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ج2، ص347

[4] الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي 444 – 521 هـ، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، (د. ت)، ص90

[5] ائتلاف النصرة: ص127

وردّوا على الكوفيين بأن قولهم: إنه يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة، هو قول فاسد "وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنّ الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق أولى، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع، وجب أن يكون فاسداً"[2].

وأما قولهم: "(وجدنا نصبه وجزمه ونصبه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم، فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم)، قلنا: وكذلك نقول، فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم، لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم"[3].

وأما قول الكسائي: (إنه يرتفع بالزوائد) فهو قول فاسد من وجوه:

أحدها: "أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم، لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

---

[1] الإنصاف: ج1، ص437 – 438

[2] الإنصاف: ج1، ص439 – 440

[3] المصدر نفسه: ج1، ص440

والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم، لوجود الزوائد أبداً، في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب، وانجزم بدخول الجوازم، دل على فساد ما ذهب إليه.

والوجه الثالث: أن هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل عنه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: (إنها هي العاملة) لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال، ويخرج على هذا (أن) المصدرية، فإنها تعمل في الفعل المستقبل، وهي معه في تقدير المصدر، لأنها قائمة بنفسها، ومنفصلة عن الفعل، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه، فبان الفرق بينهما"[1].

وفي قوله تعالى: "(قال إنه يقول إنها بقرةٌ صفراء فاقعٌ)"[2]

جاء الفعل المضارع (يقولُ) في الآية القرآنية مرفوعاً وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره، ونرى أن هذا الفعل مرفوعاً لمشابهته اسم الفاعل في الدلالة على معنى الحدث المرتبط بالمستقبل لأن الآية ترتبط بمعنى التنبؤ بلون البقرة والإخبار الذي يعينهم على معرفتها.

مسألة جزم فعل الشرط وجوابه:

قال الاستراباذي: "ثم اعلم أن الجازم ينقسم إلى قسمين: قسم يجزم فعلاً واحداً، وقسم يجزم فعلين معاً. الأول: الحروف الجوازم. والثاني: كلم المجازاة."[1]

---

[1] الإنصاف: ج1، ص440 – 441

[2] سورة البقرة: الآية (69)

ثم يوضّح ما يقصد به في قوله: (وكلم المجازاة تدخل على الفعلين) بأنه "إشارة إلى القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما من قبل وهو الجازم لفعلين، وهو على ضربين ضرب حرف. وهو (إن). وضرب اسم يتضمن ذلك الحرف، والاسم على ضربين: ظرف، وغير ظرف. وإنما ضمنت هذه الأسماء معنى (إن)، لضرب من الإيجاز والاختصار لأنهم احتاجوا إلى أن يقولوا: إن تضرب زيداً أضربه، وإن تضرب عمراً أضربه إلى أن يطول الكلام جداً فأُتي باسم شامل للجميع بغير الظرف، نحو: من، وما، ومهما، وأيهم"[2]،

"ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، لأن جواره لفعل الشرط لازم لا يكاد ينفكّ عنه، فلمّا كان كذلك حُمِلَ عليه في الجزم، فصار مجزوماً على الجوار.

واختلف البصريون فيه، فذهب أكثرهم إلى أن العامل فيهما معاً حرف الشرط، لأنه يقتضي الجواب كفعله، فكما يعمل في الشرط، فكذلك في جوابه"[3]

وارتكز رأي بعضهم على فكرة كون "حرف الشرط وفعل الشرط عملا فيه، لأنهما يقتضين الجواب، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً"[4]

---

[1] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص280 – 281

[2] المصدر نفسه: ج2، ص 285 – 286

[3] ائتلاف النصرة: ص128

[4] المصدر نفسه ص128

أما بعضهم الآخر فقد ارتكز رأيه على فكرة كون "حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، لأن الشرط جازم، والحرف الجازم ضعيف لا يستطيع العمل في شيئين فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل"[1]

وفي قوله تعالى: "(إن كانت إلا صيحةً واحدةً فإذا هم جميعٌ لدينا محضرون)"[2]

تضمنت الآية القرآنية أسلوب الشرط الجازم بالأداة (إن) وهي حرف شرط جازم، وفعل الشرط هو (تكنْ) وجوابه هو الجملة الاسمية (فإذا هم جميع لدينا محضرون)، ويرجح البحث كون عامل الجزم موجود في أداة الشرط (إن) إذ إنّ استعمالها يوجب وجود فعلين يشترط لحدوث الثاني حدوث الأول وذلك عبر معنى الشرط المتضمن في هذه الأداة

مسألة (حاشا) بين الفعلية والاسمية:

قال الاستراباذي: "قوله: (وحاشى وعدا وخلا للاستثناء). اعلم أن عدا وخلا يقعان في فعلين بالاتفاق من عدا يعدو، وخلا يخلو، وحينئذ وجب نصب ما بعدهما لكونه مفعولاً فاعله مضمر"[3].

---

[1] المصدر نفسه: ص128

[2] سورة يس: الآية (53)

[3] البسيط في شرح الكافية: ج2، ص 553

"ذهب الكوفيون إلى أن (حاشى) في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جرّ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً. أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه يتصرّف والدليل على أنه يتصرف قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به قال الله تعالى: (حاشَ لله ما هذا بشراً) سورة يوسف [31]

وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف والحذف إنما يكون في الفعل، لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في (حاشى لله): حاشَ لله، ولهذا قرأ أكثر القراء: (حاش لله) بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف، فدل على أنه فعل.

وقال الفراء: "هو فعل لا فاعل له"[1].

---

[1] همع الهوامع: ج3، ص285

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه ليس بفعل، وأنه حرف، أنه يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال: (ما حاشى زيداً) كما يقال: (ما خلا زيداً، وما عدا عمراً) ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال: (ما حاشى زيداً) فلمّا لم يقولوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه، يدلُّ عليه أن الاسم يأتي بعد حاشى مجروراً قال الشاعر:

حاشى أبي ثوبان إن به ضنًّا على الملحاة والشتم

فلا يخلو: إما أن يكون هو العامل للجر، أو عامل مقدر، بطل أن يقال عامل مقدر؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف، فوجب أن يكون هو العامل على ما بينا"[1]

وأكثر البصريين ذهبوا إلى أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر فقط، ويدل على ذلك أربعة وجوه:

الأول: قاله ابن درستويه: وهو "أنها لم تُمَلْ، ولو كانت فعلاً لأمليت"[2].

والثاني: أنه لا يقع "صلة لـ (ما) المصدرية، فلا يقال: قام القوم ما حاشا زيداً، فلعدم تصرفه امتنع أن توصل (ما) المصدرية له"[3].

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ص240 – 241 – 242

[2] ينظر: الكتاب: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد الشهير بابن درستويه: تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي، دار عمان، الأردن، (د.ت)، ص48

[3] المحصول: ج1، ص498

الثالث: سماع الجر بها"[1]، ومنه قول الشاعر المذكور سابقاً.

الرابع: أنهم قالوا: "(جاء القوم حاشاي)، ولو أنها فعل لحقها نون الوقاية"[2]، قال الشاعر:

"في فتيةٍ جعلوا الصليب إلههم حاشاي إني مسلم معذور"[3]

ولا يقال: "هي فعل، ولم يلحقها النون، لاعتلالها، لأنّا نقول: هذا باطل، إذ العرب تقول: (دعاني)، و(حماني)، و(أعطاني)، ولا يفرقون في ذلك بين الصحيح والمعتل"[4].

ويحتجّ الكوفيون بكون (حاشا) فعلاً بأشياء:

"أحدها: أنه قد صُرِّف فيقال: حاشيتهُ، وأحاشيه ومنه قول النابغة:

ولا أُحاشي من الأقوام من أحدِ

وهذا حكم الفعل، والثاني: أنه يُعدّى باللام، كقوله تعالى: (حاشى لله) ولو كان حرف جر، لدخل على حرف جر، وليس كذلك حكم الحروف.

والثالث: أنه دخله التخفيف بالحذف يقال: حاشى لله، وحشا الله"[1]

---

[1] المحصول: ج1، ص499

[22] المصدر نفسه: ج1، ص500

[3] ائتلاف النصرة: ص178

[4] المحصول: ج1، ص729

ومن الجدير بالذكر أن الكوفيين أنفسهم قد اختلفوا في فاعل حاشا، فذهب "الفراء إلى أنها فعل لا فاعل له، وقال بقية الكوفيين إن فاعلها مكني مستتر فيها لازم الإضمار، عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير: حاشا قيامهم زيداً"[2]

ويعدها ابن هشام (حاشا) حرفاً في توضيحه أن بعض الحروف "ثلاثة لا تجرّ إلا في الاستثناء، وهي حاشا، وخلا، وعدا"[3]

وفي قوله تعالى: "(وقلن حاشَ لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملكٌ كريم)"[4]

جاءت (حاشَ) في الآية القرآنية وبعدها لفظ الجلالة (لله) اسماً مجروراً باللام، وهذا يدل على كونها حرفاً، ويسند البحث إلى هذا الرأي نظراً إلى وجوده في القرآن الكريم.

- عامل النصب في المفعول:

ظهر أن مسألة عامل النصب في المفعول من أبرز المسائل التي حظيت بدراسات النحاة، وقدّموا في تحليلها آراء متعددة نذكر منها قول الاستراباذي: "إنّ في العامل الذي ينصب المفعول به أربعة اتجاهات:

أولها: الفعل، وهو مذهب سيبويه.

---

[1] التبيين: ص412 – 413

[2] همع الهوامع: ج3، ص286

[3] الأشباه والنظائر: ص203

[4] سورة يوسف: الآية (31)

وثانيها: الفاعل، وهو مذهب هشام[1].

وثالثها: مجموع الفعل والفاعل، وهو مذهب الفرّاء.

ورابعها: الفاعلية، وهي أمر معنوي"[2]

وقالَ بعضُ الكوفيين العاملُ في المفعولِ الفعلُ والفاعلُ معاً.

ومنهم من قالَ: الفعلُ عاملٌ في الفاعلِ، والفاعِلُ عاملٌ في المفعولِ.

ومنهم من قالَ: كلٌّ واحدٍ منهما معمولُ معناه.[3]

وحجَّة الأولين: أنَّ الفعلَ مؤثِّرٌ في الفاعِل والمفعولِ جميعاً؛ لأن به يتغيرُ حالُ الاسمِ، فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل، ومن الفاعلِ إلى المفعولِ وذلك على حَسَبِ تأثيره فيهما، وبهذا الاعتبار اشتُقَّ لما يسند إليه الفعلُ فاعل وكذلك اشتُقَّ منه

---

[1] ينظر: هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أخذ عن الكسائي، من تصانيفه :كتاب الحدود، و المختصر، ينظر: الوافي بالوفيات.215-27/214:

[2] ينظر: البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي ت715 هـ، تحقيق الدكتور حازم سليمان الحلي، 460/1

[3] ينظر: الخلاف النحوي في كتاب (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذي: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد الطالب : هيثم نعمة حسن صابر، جامعة ذي قار، إشراف: أ.د. رياض يونس السواد.

المَفعـول، وتصـرُّف الاسـمين منـه دليـلٌ ظـاهرٌ علـى تـأثيرِه فيهمـا وإذا أَثَّـر فيهمـا فـي المَعنى أثَّر فيهما إعراباً، لأنَّ الإعرابَ تابعٌ للمعنى[1].

واحـتجَّ الآخـرون أنّ الفعـلَ والفاعـلَ كالشـيءِ الواحـدِ يـدلُّ علـى ذلـك اثنـا عشـر وَجْهـاً قـد اسـتوفيتها فـي (اللُّبـاب) و (شـرح اللُّمـع)، وإذا كانـا كـذلك كانـا عـاملين فـي المفعـول، فالعامـل هنـا مجتمـعٌ مـن شـيئين جـاريين مجـرى شـيءٍ واحـدٍ، وصـارا كمـا قـالوا في الخبر: يرتفع بالابتداء والمبتدأ وفي جوابِ الشَّرطِ: ينجزمُ بأنْ والفعل.

وقـال بعضُـهم: لـو كـان الفعـلُ وحـده عـاملاً فـي المفعـول لـم يَجُـز الفصـل بينهمـا، وقد جاز ذلك فإن الفاعل يفصل بينهما.

والجـوابُ: أمَّـا جعـلُ الفعـلِ والفاعـلِ كالشـيءِ الواحـدِ فـلا يوجـبُ ذلـك أن يكونـا كشـيءٍ واحـدٍ فـي كـلِّ وجـه، أَلا تَـرى أنَّ المفعـولَ يجـوزُ أن يقـعَ بـين الفعـلِ والفاعـلِ نحـو ضـرب زيـداً عمـروُ، ولـو كانـا شـيئاً واحـداً لـم يَجُـزْ وكـذلك الفصـل بينهمـا بـالظرف، وإذا كانـا كالشّـيءِ الواحـد فـي بعـض الأحكـام لـم يمنـع ذلـك مـن عمـلِ الفعـلِ فـي المفعـول، ويـدلُّ علـى فسـادِ مـا ذهبـوا إليـه أنَّ الفعـلَ يعمـلُ فـي الفاعـلِ، ولـو كـان كجـزءٍ منـه مـن كل وجهٍ لم يَعْمَلْ فيه؛ لأنَّ بعض الكلمةِ لا يعملُ في بعضها.

---

[1] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان ص263-264.

أمَّا مَنْ ذَهب إلى أن العاملَ فيهما المعنى فحاصِلُه راجعٌ إلى مَذهب البَصريين، لأنَّ معنى الفَاعل والمفعول حاصلُ من الفعلِ، فإن أراد ذلك فقد حصلَ الوِفاق، وإن أرادوا معنى آخر فهو فاسدٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ ذلك يُفضي إلى عملِ الشيءِ في نفسه، وذلك أنَّ الاسمَ لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً إلى بنسبة الفعل إليه، فيلزم منه معناه، ولا يجوز أن يكون معنى الشيءِ عاملاً فيه، إذ لو كان كذلك لكان العملُ في جميعِ الأَسماء واحداً، لأن معناه لا يَختلف، ولأنَّ ذلك يُفضي إلى أنَّه لا حاجة إلى موجب الإعراب، إذ الإعراب قائمٌ بالمعرب، وإذا كان المعرب هو الموجب للمعنى القائم به لم يحتج إلى أمر آخر وذلك لا قائل به.

والوَجهُ الثاني: أنَّك تَرفع قولك: (ماتَ زيدٌ) ب (مات)، وزيدٌ في المعنى مفعولٌ وكذلك: جُرب زيدٌ، ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع، ويدل على فسادِ مذهبهم أنَّك تفصل بأن مع الفصل بينهما، وبين اسمها بالظرف نحو: (إنَّ في الدّار زيداً) ودلالة هذا من وجهين:

أحدهما: أنَّكَ نصبتَ بها مع الفصل.

والثاني: أنَّك نصبتَ بأن وحدها، لا بها وبالظرف، وإذا كان العامل الحرف وحده – مع ضعف الحروف عن الأفعال– فكيفَ لا يعملُ الفعلُ الذي هو الأصل القوي وحده؟[1].

إن البحث يوافق رأي البصريين فمن غير المنطقي أن يكون الفاعل عاملاً مع الفعل في نصب المفعول به، ولِمَ يكون كذلك! ولاسيّما أنّ الأسماء في أصل وضعها اللغوي لا تعمل، وإنما العمل في الأصل يكون للأفعال وما أشبهها، ومن هنا يمكن القول إن العامل المسبب في نصب المفعول به أي وقوع الفعل عليه هو الفعل وحده من دون الفاعل.

جزم فعل الأمر[2]:

تناول النحاة مسألة جزم فعل الأمر ضمن مباحث الإعراب والبناء، وقد عرض الاستراباذي أوجه النقض بين المدرستين البصرية والكوفيّة، مبينًا أصل النقض بقوله: "وأصل الأفعال البناء، فالماضي مبني، والمضارع مبني إذا اتصلت

---

[1] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان ص264

[2] ينظر: الخلاف النحوي في كتاب (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذي: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد الطالب : هيثم نعمة حسن صابر، جامعة ذي قار، إشراف: أ.د. رياض يونس السواد، ص102

بـه نـون التوكيـد الثقيلـة أو نـون الإنـاث اتصـالا مباشـرا، وأمـا الأمـر فقـد أثـار نقضـا بـين النحاة"[1].

ذهـب البصـريون إلـى أنّ فعـل الأمـر مبنـيّ، يُبنـى علـى السـكون إذا كـان صـحيح الآخـر، ويُبنـى علـى حـذف حـرف العلـة إن كـان معـتلًا، وعلـى حـذف النـون إن كـان مـن الأفعـال الخمسـة، وهـذا هـو المعتمـد فـي مـذهبهم، إذ يـرون أن الأمـر لا يُعـرب، بـل هـو مبنيّ كسائر الأفعال في أصلها.

أمـا الكوفيـون فقـد نقضـوا هـذا الـرأي، وذهبـوا إلـى أن فعـل الأمـر معـربٌ يُجـزم، مستدلين على ذلك بعدة وجوه، منها:

1- أنهـم قاسـوا فعـل الأمـر علـى نظيـره مـن المضـارع المجـزوم بـ(لا) الناهيـة، فكمـا يُجـزم المضـارع بـ"لا تفعـلْ"، كـذلك قـالوا بجـزم "افعـلْ"، لمـا بينهمـا مـن التماثـل فـي المعنى والاستعمال[2].

2- أن الأفعـال الأمريـة مثـل (قـم، اخـشَ، اعـزُ) أصـلها (لـتقم، لـتخشَ، لتعـزَّ)، فحـذفت الـلام اختصـارا، وبقـي الجـزم باعتبـار أن الـلام المقـدرة جازمـة، فالفعـل مجـزوم بها[3].

---

[1] مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري 114:

[2] الكوفيون والنحو والصرف: 108.

[3] معاني القران للفراء : 1/469

3- أن حذف حرف العلة في فعل الأمر المعتل الآخر، كـ(ادعُ) و(اسعَ)،يُشبه حذفها في المضارع المجزوم، فدلّ ذلك على اشتراكهما في الإعراب، مما يُقوّي دعوى الإعراب لا البناء[1].

وقد ساق الاستراباذي هذه الحجج موضحًا أن الكوفيين يعتمدون على (جريان حذف العلة) دليلاً على الإعراب، كما هو الحال في المضارع المجزوم[2]، في المقابل، استند البصريون إلى أن فعل الأمر مبنيّ، محتجّين بعدة تعليلات، أوردها الاستراباذي، وعبّر بها عن المذهب الذي يرتكز على الأصل في الأفعال وهو البناء، لا الإعراب، مشيرًا إلى أن المعنى الإنشائي لفعل الأمر، ونقضه من حيث الوظيفة والدلالة عن المضارع، يجعلان من البناء أليق بحقيقته النحوية من الإعراب، وذلك ما سيبيّنه في تتمة مذهبه، إذ قال: "اعلم، أن أمر المخاطب مبني لعدم علة الإعراب، ولعدم مشابَهته الأسماء"[3].

استند البصريون في تقريرهم لبناء فعل الأمر إلى جملة من التعليلات التي تُظهر افتقاره إلى مقتضيات الإعراب، وأهمها غياب العلة الموجبة للإعراب، وهي الحاجة إلى تمييز المعاني المتعددة المحتملة في اللفظ الواحد، إذ إن الأمر بحسب تصورهم (لفظٌ لا يحتمل معاني متعددة يُفرَّق بينها بالإعراب)، ولذلك لم يكن في

---

[1] المقاصد الشافية: 1/102، وينظر: أسرار العربية: 145، والبسيط في شرح الكافية 2: 412.

[2] شرح الرضي: 4/125

[3] البسيط في شرح الكافية: 2/411

حاجة إلى الإعراب أصلاً، فبُني على السكون أو ما يقوم مقامه عند التعذّر[1]، كما استدلوا بعدم مشابَهته للأسماء، إذ لا يقع في مواقعها كما يقع المضارع، وقد عبّر المبرد عن ذلك بقوله: "الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعا للأسماء"[2]، أي أن الإعراب قرين النيابة عن الاسم، وفعل الأمر لا يتمتع بهذه النيابة، فكان البناء أولى به.

ومن الأدلة التي عززت رأيهم: أنّ أسماء الأفعال التي وردت على وزن (فَعال)، مثل (نزال) و(تراك)،جاءت مبنية، لأنها نابت عن فعل الأمر، فـ(نزال) بمعنى (انزل)، و(تراك) بمعنى (اترك)، ولو كان الأصل أي فعل الأمر ـ معربًا، لما جاز أن يُبنى ما ناب عنه في المعنى والدلالة[3]ومن هنا قرّروا أن البناء في الأمر جاء حملًا على أسماء الأفعال التي تماثله وظيفيًا، بل قاسوه أيضًا على الأصوات كـ(غاق) و(صه)، لما بينهما من خصائص دلالية وأدائي[4]، وقد أضاف الاستراباذي إلى هذه التعليلات رأيًا دقيقًا في تعليل حذف الحرف الأخير من فعل الأمر، فقال: "وحذف هذه الحروف إنما هو للتشبيه بما فيه لام الأمر، من حيث إن كلًا منهما لطلب الفعل"[5]، أي أن حذف الآخر في صيغة الأمر إنما جاء تقوية لوجه الشبه بينه

---

[1] ينظر التبيين: 177م 15.

[2] المقتضب 2: 129 ، وينظر: الكتاب 1/170:، وشرح المفصل 7: 61.

[3] الإنصاف: 421 – 424 م.75

[4] ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج : 73

[5] البسيط في شرح الكافية 412/2

وبين الفعل المسبوق بلام الطلب، فكلاهما في مقام إنشائي، ولا يُتصور فيه إلا إرادة الوقوع، لا زمانه أو فاعله.

وبذلك يكون البناء في فعل الأمر أقرب إلى مقتضيات المعنى والدلالة، وأبعد عن دواعي الإعراب التي ترتبط بالتنوع التركيبي أو الملابسات الإسنادية، وهو ما يعزز رأي البصريين، ويُضعف ما ذهب إليه الكوفيون من الإعراب والقياس على المضارع المجزوم.

وقد علّل الاستراباذي حذف الحرف الأخير من فعل الأمر بالتشبيه بمواضع لام الأمر، فقال: "وحذف هذه الحروف إنما للتشبيه بما فيه لام الأمر، من حيث إن كلّا منهما لطلب الفعل"[1]، أي إن الحذف ناشئ عن اشتراكهما في الدلالة على الطلب.

وفي وجه آخر، ردّ على دعوى الكوفيين بحذف الجازم مع بقاء عمله، فضعّفها قائلا: "لأن الجازم أضعف من الجار، والجار لا يعمل مضمرا، فما ظنك بالأضعف بالأضعف وهو الجازم"[2]، فبيّن أن الجزم لا يُثبت بقياس على الجار، لأنه أولى بالمنع.

وبذلك رجّح الاستراباذي مذهب البصريين في بناء فعل الأمر، رافضًا تأويلات الكوفيين التي لا يعضدها قياس صحيح.

---

[1] البسيط في شرح الكافية :.2/412

[2] م، ن: 2/412 وينظر: الإنصاف: 427م.75

يتّضح لمن يتأمل في مناقشات الاستراباذي وتعليلاته أنه ينحو إلى تأييد مذهب البصريين في بناء فعل الأمر، رافضًا القول بإعرابه، وقد وافقه في ذلك جمع من أعلام النحو، كابن جني[1] الزمخشري[2] ابن خروف[3] وعدّه ابن عقيل[4]، القول الراجح، كما وصفه الزّبيدي[5]، بـ(الصحيح)،وسار على هذا الاتجاه من المعاصرين الدكتور عباس حسن[6].

وهذا الترجيح يتماشى مع مبادئ الصناعة النحوية، ويجنّب الوقوع في اضطراب التأويل الناتج عن القياس الضعيف أو التوسع في حمل الأفعال على غير أصلها.

---

[1] الخصائص: 3/83، واللُّمع في العربية: 16.

[2] المفصل: 339، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل السامرائي : 324

[3] شرح جمل الزجاجي: 2/857.

[4] شرح ابن عقيل: 1/38.

[5] ائتلاف النصرة: 126م 11 فصل الأفعال.

[6] النحو الوافي: 1/80.

نقض عامل نصب المضارع الواقع بعد الفاء:[1]

شهدت هذه المسألة النحوية موطنًا جليًّا من النقض بين أرباب الصناعة اللغوية، وتباينت أنظارهم في تحديد الجهة العاملة في نصب الفعل المضارع إذا وقع في إثر (الفاء).

فقد ذهب الكسائي[2] وجماعة من الكوفيين إلى أن (الفاء) هي العاملة في النصب استقلالًا، دون حاجة إلى إضمار (أنْ)[3]، وهو ما تبناه أيضا الجُرمي[4]، بينما ذهب الفراء[5]ومعه طائفة من نحاة الكوفة، فقد توسّعوا في النظر، إذ رأوا أن (الفاء) إذا وقعت جوابًا لأحد الأبواب الثمانية وهي: (الأمر)، (النهي)، (الاستفهام)، (النفي)، (الدعاء)، (العرض)، (التمنّي)، (التحضيض) فإن ما بعدها من الفعل المضارع يكون منصوبًا، لكن النصب عندهم جارٍ على خلاف القياس، كما نصّوا

---

[1] ينظر: الخلاف النحوي في كتاب (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذي: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد الطالب : هيثم نعمة حسن صابر، جامعة ذي قار، إشراف: أ.د. رياض يونس السواد، ص137

[2] المساعد: /3 84

[3] شرح الرضي: 4/54.

[4] شرح الرضي: 4/54.

[5] الرد على النحاة: 104، والجنى الداني: 74.

على أنه فرعٌ لا أصل، وخرقٌ لقاعدتهم القياسية [1]، وقد وجد هذا التوجيه صدًى عند ابن خروف[2].

لقد تبلورت في هذه المسألة النحوية ظاهرة نقضٍ عميق بين مدرستين لغويتين كبيرتين، حول ما إذا كانت (الفاء) تملك صلاحية النصب في نفسها، أم أنها لا تعدو كونها أداة ربط تُفضي إلى إضمار (أنْ)[3].

أما البصريون، فقد نقضوا هذا الاتجاه بقولهم إن (الفاء) لا تخصّص، وما لا يختصّ لا يعمل، ولذا فهي لا تملك أن تنصب، وما دام النصب قد وُجد، فقدّروا له عاملاً هو (أنْ)، لما فيها من القوّة والملاءمة للمصدرية، فكان التقدير في قولك: (لا تهمل فَتندمَ) هو(فأنْ تندمَ).

وقد سوّغ النحاة هذا الإضمار بأن ما بعد (الفاء) يُفهم على هيئة مصدر مؤوّل، يُعطف على مصدر سابق مضمر، فحين تقول: "أكرمني فأُحسن إليك"، فإن المعنى المؤسس يكون على:

"ليكُن منك إكرامٌ فإحسانٌ مني"[4].

---

[1] شرح جمل الزجاجي :.2/793

[2] الكتاب: 3/28، وينظر: شرح المفصل: 7/21، وشرح التصريح :.2/375

[3] الإنصاف: 446 م 79، وشرح التسهيل: 4/27، ورصف المباني: 380، والفاءات في النحو العربي والقران الكريم شرف الدين علي الراجحي :.35

[4] البسيط في شرح الكافية: 2/369

وحيث إن الاسم لا يُعطف عليه فعل، اقتضى الأمرُ تأويل الفعل بمصدر عن طريق إضمار (أنْ)، ليتماثل العطف بين مصدرين[1]‘هذا التأويل الرفيع حظي بتبنٍّ من أعلام نحويين بارزين، كالمبرّد [2]، والرماني[3]، وابن الحاجب[4]، كما صحّحه ابن عصفور[5]، وتبعه الأشموني[6]، ورأى المبرد "أنّ ها هنا حروفا تنتصب الأفعال بعدها، وليست هي الناصبة، وإنما أنْ بعدها مضمرة، فالفعل منصوب بها، وهذه الحروف عوض عنها ودالة عليها، ومنها الفاء[7].

وأما الأستراباذي، فقد تناول موضع النقض في هذه المسألة، فجاء رأيه موزونًا لا يميل إلى تعصّب مذهبي، وقد صرّح برأيه في موضع بيّن بقوله "إنّ الفاء تنصب ما بعدها بإضمار أنْ، خلافًا للكوفيين وأبي عمر الجُرمي؛ فإنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الفعل ينتصب بعدها على خلاف، وذهب الجُرمي إلى أنّ الفعل ينتصب بالفعل، لأنها خرجت عن باب العطف"[8]‘ ثم ناقض قول الجُرمي وبيّن ضعفه، مستندا إلى عدّة أمور، منها:

---

[1] سر صناعة الإعراب: 2/272.

[2] المقتضب :.7-2/6

[3] معاني الحروف :.17

[4] الإيضاح في شرح المفصل :.2/15

[5] شرح جمل الزجاجي :.2/148

[6] شرح الأشموني :.3/215

[7] المقتضب :.7-2/6

[8] البسيط في شرح الكافية: 2/368

فأول ما وجّهه من نقض، أن (الفاء) ليست حكرًا على باب بعينه، بل تتسع لتدخل على (الاسم)، و(الفعل)، و(الحرف)، وهذه خاصية لا تليق بالأدوات العاملة، إذ إنّ العمل النحوي يستلزم الاختصاص، وما لا اختصاص له لا يمكن أن يكون له سلطانٌ في الإعراب، وقد سبقه إلى هذه الملاحظة الرضي، الذي قرر أن العموم في الدخول يمنع خصوصية الأثر[1].

ثم أعقب ذلك بنقض آخر، أشد حدةً، تمثّل في امتناع اقتران (الفاء) بحرف عطفٍ آخر، فإن كانت كما زعم بعض الكوفيين خارجةً عن باب العطف، ومتلبسةً بوظيفة العامل، ليصحّ حينئذٍ أن يُعطف عليها، كما يُعطف على سائر الأفعال والأسماء، فلا يُقال: (جاء زيد و وعمرو) أو (فأكرمته فأحببته)؛ لأن العطف على (الفاء) لا يستقيم في منطق التركيب، ولا في حسّ السليقة، وقد كان عبد القاهر الجرجاني قد سبق إلى هذا الوجه، ورأى "أن الأمر لو كان على ما ذُكر، لوجب أن يدخل حرف العطف عليها، فيُقال: لا تنقطع عنّا و فنَجفوك، و فنَضربك..[2]، وقد أقام الأستراباذي بنيان اعتراضه على هذه القاعدة التي أصلها الجرجاني، فاستخلص منها النتيجة القطعية التي أبطلت دعوى الكوفيين، فقال في حكم نحوي "وإذا بطل كون الفاء عاملة فيما بعدها، تعيّن أن العامل فيه هو أنْ المضمرة"[3].

---

[1] شرح الرضي: 4/53، والبسيط في شرح الكافية: 2/370.

[2] المقتصد: 2/1081، وينظر: البسيط في شرح الكافية: 2/370، * ينظر: 62 من الرسالة

[3] البسيط في شرح الكافية :.2/371

نستنتج من دراسة بعض المسائل الخلافية للفعل في العربية كونها قد حظيت باهتمام بالغ لدى مدرستي البصرة والكوفة وكان لكل منهما دعائمه التي تؤيد ما كان يذهب إليه، ومن الملاحظ أن البراهين التي اعتمد عليها كل منهما كانت تتمتع بالحجة التي قامت عليها فكرته، ولذلك لا يمكن الجزم بأن هذا الرأي صحيح والآخر خاطئ، فكل منهما انطلق من أسس عملية لا تخرج عن نطاق استعمالاتنا للغة العربية.

الخاتمة والنتائج

بعد تتبّع منهج ركن الدين الأستراباذي في كتاب البسيط في شرح الكافية، وما تضمّنه من نقوض نحوية، تبيّن أنّ هذا الكتاب يمثّل محطةً مهمّة في ميدان النقض النحوي، لما اتّسم به من معالجة دقيقة، وتحليل علمي رصين، وفيما يأتي أبرز النتائج التي أسفر عنها هذا البحث:

1. يتّضح أنّ ركن الدين الأستراباذي لم يكن ناقلًا جامدًا للنقوض النحوية، بل كان ناقدًا ذا رؤية تحليلية متعمقة، إذ ناقش الآراء، وحلّل عللها، وطرح بدائل تفسيرية قائمة على الدليل والسماع، مما يُبرز عمق تكوينه وتمكنه في مجال النحو.
2. كشف كتابه البسيط عن طبيعة جدلية واضحة، إذ أكثر من تناول مسائل النقض النحوي، مع أنه لم يُصنَّف كتابًا مستقلًا في هذا الباب، غير أنّ غزارة مادته جعلته من أبرز المراجع التي يُعتمد عليها في هذا الحقل.
3. أظهر البحث أنّ الأستراباذي تميّز عن بعض النحاة المتأخرين، مثل ابن عقيل والسيوطي، الذين مالوا إلى تقليص مساحة الجدل، والتقليل من مسائل النقض، بل والتنصّل أحيانًا من الترجيح، وهو ما يعكس تحوّلًا في المنهج النحوي بمرور الزمن.
4. برز ميل الأستراباذي العام إلى المذهب البصري في ترجيحاته، لكنّه لم يكن أسيرًا لهذا الاتجاه، إذ كان يميل إلى المذهب الكوفي متى وجد حجّته أرجح، مما يكشف عن استقلال علمي ومرونة منهجية.

5. من أبرز سماته المنهجية اعتماده المكثف على الشواهد القرآنية والشعرية، مع حرصه على إيراد أكثر من شاهد في بعض المسائل، مما يدل على توجهه التطبيقي القائم على الاستدلال بالنصوص الفصيحة.
6. بيّن البحث أنّ كثيرًا من الأشعار التي احتج بها النحاة لم تُثبت في دواوين أصحابها، مما يستدعي الحذر في اعتمادها، خصوصًا أنها تعود إلى زمن الرواية الشفوية السابقة لعصر التدوين.
7. كشف البحث عن وجود تفاوت بين ما نُقل من أقوال عن بعض أئمة النحو، مثل سيبويه والمبرد والزجاج، وبين ما ورد في كتبهم المحققة، مما يُبرز ضرورة مراجعة منهج التوثيق النحوي وتدقيقه.
8. يُحسب للأستراباذي جرأته العلمية في مناقشة كبار النحاة، فلم يتردد في نقدهم، بل قدّم تأويلات وتحليلات مستقلة في مسائل مثل تقديم التمييز، أو نصب المنادى المكرر، أو عمل المستثنى، مما يدل على شخصية علمية غير مقلّدة.
9. تبيّن من خلال الدراسة أن المسألة النحوية الواحدة قد تتعدد أوجهها داخل المدرسة الواحدة، بل قد ينقض النحوي رأيه أحيانًا بحسب السياق، كما يتضح في تردّد أبي علي الفارسي في مسألة (ليس) بين كونه فعلًا أو حرفًا.

وفي ختام هذه الرسالة، يتضح أنّ ركن الدين الأستراباذي قدّم إسهامًا بارزًا في باب النقض النحوي، تميّز بالتحليل العميق والجدل المتزن، مما يجعل كتاب البسيط مرجعًا علميًّا ذا قيمة عالية في هذا المجال. ومن ثمّ، فإنّ دراسة منهجه تُعدّ

إضـافة علميـة للمكتبـة النحويـة، وتسـتحق المزيـد مـن التوسّـع والدراسـة المتخصصـة فـي قادم البحوث.

التوصيات

تشجيع الدراسات المتخصصة في (النقض النحوي) بوصفه بابًا نقديًا مستقلاً في علم النحو، إذ أظهرت هذه الدراسة أنّ هذا الباب لا يقل أهمية عن أبواب الصناعة النحوية الأخرى، لما يقدّمه من إثراء وتحرير للمسائل المختلف فيها.

إجراء دراسات مقارنة بين منهج الأستراباذي ومنهج النحاة المتأخرين، كابن هشام والسيوطي وابن عقيل، لبيان تحولات المنهج النحوي بين القرون، واستكشاف الفروق في درجة الجدل والتحقيق والتوثيق.

الدعوة إلى عقد ندوات ومؤتمرات علمية متخصصة حول (النقض النحوي) في تراث النحو العربي، لإحياء هذا الباب، واستثمار نتائجه في تجديد الدرس النحوي المعاصر.

المصادر والمراجع:

1) ابـن السـيد البطليوسـي، المسـائل والأجوبـة، ابـن السـيد البطليوسـي، دار الغـرب الإسلامي/ دار الكتب العلمية، بيروت/د.ت.

2) ابـن جنـي، الخصـائص، ابـن جنـي، تحقيـق محمـد علـي النجـار، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب/ دار الكتب العلمية، د.ت.

3) ابن يعيش، شرح المفصل، ابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

4) الإتقـان فـي علـوم القـرآن، جـلال الـدين عبـد الـرحمن السـيوطي، دار الفكـر أو دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. أصول علوم القرآن وتبيانها

5) الأشـباه والنظـائر فـي النحـو: جـلال الـدين السـيوطي (849 – 911 هـ): تحقيـق: غازي مختار طليمات

6) الأصـول فـي النحـو: أبـو بكـر محمـد بـن سـهل بـن السـراج النحـوي البغـدادي (ت 316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405 هـ،

7) الأصـول: دراسـة إبيسـتمولوجية للفكـر اللغـوي عنـد العـرب؛ الـدكتور تمـام حسـان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م

8) الأضـداد: أبـو بكـر محمـد بـن القاسـم ابـن الأنبـاري، تحقيـق: محمـد أبـو الفضـل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، 1987م.

9) الاقتـراح فـي علـم أصـول النحـو، جـلال الـدين عبـد الـرحمن السـيوطي، تحقيـق أحمـد قاسم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت. كتاب تراثي في أصول النحو

10) البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي ت715 هـ، تحقيق الدكتور حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة، قم – إيران، ط1، 1427 هـ
11) آمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (508 – 581)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة
12) الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات بن الأنباري (ت577 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002م
13) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى في سنة 761 هـ، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت
14) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802 هـ): تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، ط1، مكتبة النهضة العربية، 1407 هـ – 1987م.
15) الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646 هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، (د. ت).
16) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة 337 هـ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399 هـ – 1979م

17) بدائع الفوائد: الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (691 – 751)، تحقيق: علي بن محمد العمران، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، جدة، (د.ت)

18) تاج العروس من جواهر القاموس، أبي الفيض محمد بن محمد الحسيني مرتضى الزبيدي (ت. 1205 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 2 (2011 م)؛ ردمك: 978-2745174086. معجم عربي موسوعي في اللغة

19) تاج العروس من جواهر القاموس، أبي الفيض محمد بن محمد الحسيني مرتضى الزبيدي (ت. 1205 هـ)، Maṭbaʿat Ḥukūmat al-Kuwayt، الكويت، (أوائل النشر: 1965

20) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري 538 – 616 هـ، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1406 هـ - 1986م.

21) تذكرة النحاة: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (654 – 745 هـ)، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406 هـ - 1986م

22) التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (377 هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، 1419 هـ - 1999م.

23) التناقض النحوي، د. مخلد الشاهر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت. دراسة لغوية نحوية حديثة.

24) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري (ت. 370 هـ)، دار إحياء التراث العربي/ دار الفكر، بيروت، د.ت. معجم لغوي قديم
25) توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت 749 هـ): تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422 هـ - 2001
26) الجمل في النحو: صنّفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي ت340 م)، حققه وقدم له: الدكتور: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد - الأردن
27) الجمل في النحو: صنّفه: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة (340 هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيرون، إربد، 1404 هـ - 1984م
28) جمهرة اللغة، محمد بن دريد الأزدي (ت. 321 هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت. معجم لغوي تراثي
29) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك في النحو والصرف ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمد بن علي الصبان وطه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية
30) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي 444 - 521 هـ، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، (د. ت)
31) الخلاف النحوي الكوفي: حمدي محمود حمد جبالي، إشراف: الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، نيسان، 1995.

32) الخلاف النحوي في إعراب الأسماء الستة بالحروف في ضوء علم اللغة الحديث: م. م. رشا فاضل عباس، مجلة ديالى للعلوم الإنسانية، العدد (101)، المجلد (3)، أيلول 2024
33) الخلاف النحوي في كتاب (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذي: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، إعداد االطالب : هيثم نعمة حسن صابر، جامعة ذي قار، إشراف: أ.د. رياض يونس السواد.
34) دراسة حول نقض المراتب في النحو العربي، د. يوسف محمد سعود.
35) سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان ابن جني، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، 1413 هـ - 1993م
36) سيبويه، الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.
37) شرح ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني ت769 هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا، ط1، 2016،1/ 201 – 202)، الهُمع 2/ 8)، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي، ت911هـ) في النحو والصرف والخط؛ تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.
38) شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت672 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، 1410 هـ - 1990م

39) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري، الأستاذ الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن

40) شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى سنة 469 هـ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، الكويت، 1977

41) شرح كتاب الحدود في النحو: الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 – 972 هـ)، تحقيق: الدكتور: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414 هـ – 1993م

42) شرح كتاب الحدود: الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (899 – 972 هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414 هـ – 1993م

43) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار المدني، القاهرة، د.ت.

44) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 175 هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ت. أحد أوائل المعاجم العربية.

45) في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1406 هـ – 1986م

46) قواعد المطارحة: جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت681 هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1422 هـ – 2011م

47) الكتاب (كتاب سيبويه): أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1412 هـ - 1992م
48) الكتاب: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد الشهير بابن درستويه: تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي، دار عمان، الأردن، (د.ت)
49) اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1975م
50) اللباب في علوم الكتاب، البيهقي، دار الكتب العلمية أو دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. مصدر تراثي في علوم القرآن
51) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت. 711 هـ)، دار ابن حزم، بيروت، طبعة 2003 م.
52) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ت711هـ، دار صادر بيروت – لبنان، ط/3 1414هـ.
53) اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988م
54) المبرد، المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
55) المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986

56) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)،ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403 هـ - 1983م
57) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت. 395 هـ)، دار الفكر/ دار الكتب العلمية، بيروت/القاهرة، د.ت.
58) المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (210 – 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، القاهرة، 1415 هـ - 1994م.
59) الممنوع من الصرف في اللغة العربية: د. عبد العزيز علي سفر، ط1، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 2000م
60) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن، ط3، دار المعارف بمصر، القاهرة، (د.ت).
61) نقض الرد النحوي وأثره في كتب إعراب القرآن، دراسة أكاديمية/بحث علمي
62) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911 هـ: تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418 هـ - 1998م.

المستلخص بالانجليزية (Abstract)

This study explores the phenomenon of grammatical refutation (naqḍ) as presented in Al-Basīt fī Sharḥ al-Kāfiyah by Rukn al-Dīn al-Istarabādī (d. 715 AH), a work regarded as one of the most significant contributions to Arabic grammar. The book is distinguished by its depth of analysis, methodological rigor, and boldness in examining and refuting the opinions of earlier grammarians through evidence and reasoned argumentation.

The significance of this research lies in uncovering the methodological framework adopted by Rukn al-Dīn in addressing grammatical refutation, elucidating his techniques of deconstruction and preference, and highlighting his critical stances toward opposing grammatical views. Moreover, the study emphasizes the value of refutation as a conscious scholarly method within the Arabic grammatical tradition.

The study seeks to answer key questions related to defining the concept of grammatical refutation, identifying the nature of the issues addressed by Rukn al-Dīn through this method, and analyzing his engagement with the arguments presented by various grammatical schools. The research employs the descriptive-analytical method, supported by both inductive and historical approaches, with a focus on analyzing the text of the book and comparing its views with those of earlier grammarians.

The scope of the study is limited to the manifestations of grammatical refutation within Al-Basīt alone, excluding Rukn al-Dīn's other commentaries. Special attention is given to the most prominent issues in which refutation is evident, tracing their roots in classical grammatical sources.

The study is structured into an introduction and two main chapters: the introduction presents Rukn al-Dīn's biography and his

methodological approach to refutation; the first chapter addresses refutation in the context of nouns, while the second focuses on refutation in verbs and particles. The thesis concludes with key findings and recommendations.

Ultimately, this study represents a serious attempt to fill a notable gap in modern grammatical studies by treating the concept of refutation as a precise methodological tool that sheds light on the conscious critical positions within the Arabic grammatical heritage.

Ministry of Higher Education and Scientific Research Kerbala University
College of Education for Human Sciences
Department of Arabic

Grammatical Critique and Linguistic Argumentation in Al-Basit fi Sharh al-Kafiya by Rukn al-Din al-Istarabadhi (d. 715 AH)

Amir Raad Kadhim

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Arabic and its Literature

The supervisor :
Prof. Dr. Najah Fahem Saber

2025 A.D. **1447 A. H.**